جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

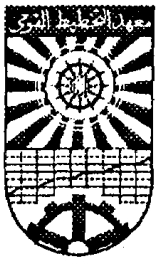

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٣٠)

استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر
فى ظل الاصلاح الاقتصادى

ديسمبر ١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر خاص

يشكر الباحث الرئيسي بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن زملائه أعضاء فريق البحث السيدة /أميمة أحمد محمد سلطان على جهودها غير العادية في إخراج البحث في صورته الحالية وعلى ما تكبدته من مشاق أثناء العمل.

فريق البحث

أ.د. سـيد محمد عبد المقصود	الباحث الرئيسى
أ.د. صـالـح حسين مغـيب	
أ.د. السيد محمد كيـلانـى	
أ.د. عـزة عبـد العزيز سليمـان	
أ.د. عـلا سليمـان الحكيـم	
السيد الدكتور/ محمد عبداللطيف خفاجى	
السيد الأستاذ/ فريد أحمد عبد العـال	
السيدة/ أميمه أحمد محمد سلطـان	(اعمال السكرتارية والنسخ)

بسم الله الرحمن الرحيم

" اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه "

صدق الله العظيم

المحتويات

		رقم الصفحة
المقدمة		١
الفصل الأول:	اشكالية التنمية المكانية في مصر	٤
	مقدمة	٤
	اشكالية رقم (١) ضعف الهيكل الاقتصادى الاقليمى	٤
	اشكالية رقم (٢) ضعف الهيكل الاجتماعى الاقليمى	٦
	اشكالية رقم (٣) عدم التطبيق الجيد للتخطيط الاقليمى	١٤
	اشكالية رقم (٤) مشاكل الاداره المحلية في مصر	١٧
	اشكالية رقم (٥) تمويل التنمية المحلية	٢١
الفصل الثانى:	الاصلاح الاقتصادى واستغلال الحيز المتاح	
	١- مقدمة	٢٦
	٢- الحاجة الى الاصلاح الاقتصادى	٢٦
	٣- مفهوم الاصلاح الاقتصادى في مصر	٢٧
	٤- ركائز برنامج الاصلاح الاقتصادى	٢٨
	٥- الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى	٢٩
	٦- الطريق الأمثل لاستغلال البعد الحيزى في ظل الاصلاح الاقتصادى	٣٠

رقم الصفحة

الفصل الثالث: موارد التنمية المتاحة والممكنة في مصر

١- مقدمة ٣١

٢- مورد الأرض " المكان ٣٢

٣- الموارد التعدينية ٣٥

٤- الموارد الزراعية الارضية ٣٦

٥- الموارد المائية ٤١

٦- الموارد البشرية ٤٤

الفصل الرابع: استراتيجية استغلال البعد الحيزى في ظل الاصلاح الاقتصادى

١- ملامح اطار استراتيجية استغلال البعد الحيزى ٥٠

٢- الاطار العام للاستراتيجية المقترحة ٥٣

١/٢ بدائل الاستراتيجية ٥٤

٢/٢ مبررات اختيار استراتيجية الانتشار المركز ٥٥

٣- المشروعات ذات الطبيعة الحيزيه ٥٨

١/٣ المشروع القومى لتنمية سيناء ٥٨

٢/٣ المشروع القومى لتنمية منطقة جنوب الوادى ٦١

٣/٣ مشروع تنمية منطقة بحيرة السد العالى ٦٢

٤/٣ مشروع تنمية المثلث الحدودى شلاتين وحلايب ٦٤

٥/٣ مشروع تنمية شمال خليج السويس ٦٥

٦/٣ مشروع استغلال الحيز المتاح شـــرق التفريعـه بمحافظة بورسعيد ٦٦

الخاتمة ٦٧

قائمة المراجع ٧٢

الملاحق ٧٦

المقدمة

مضت خمسة وثلاثون عاما ونيف قامت مصر خلالها بوضع الخطط ورسم السياسات والاستراتيجيات وتنفيذ المشروعات المختلفة دون كلل أوملل رغم ما واجهته من صعوبات وتحديات سياسية واقتصادية وحروب عسكرية أربع.

هذا وتعتبر مصر دولة كبيرة بمعيار سكانها ومساحتها، ورغم هذه المساحة التى تربو على مليون كيلو متر مربع والسكان البالغ عددهم حوالى ٦٠مليونا، فان هذا العدد الكبير من السكان والأنشطة التى يمارسونها تتمركز وتتركز فى مساحة صغيرة لاتزيد عن ٥٠ ألف كيلو متر مربع (٥%) بعد التوسعات التى شهدتها البلاد خلال الأعوام الثلاثين الماضية.

هذا وتعانى أقاليم ومحافظات مصر (الوحدات الادارية المكانية) من قصور فى مختلف الأنشطة والخدمات والمرافق اللازمه لتوفير حياة كريمة للسكان هذا بخلاف انخفاض مستوى الدخل بصفة عامة الناتج من ضعف قدرات الاقاليم المصرية ووحداتها المكانية على النمو الاقتصادى نتيجة صغر المساحه وخلو الصحراء من البنيه الاساسية اللازمة للتوسع بالاضافة الى تركز جهود التنميه فى الوادى والدلتا طوال العقود الثلاث الماضيه.

مشكلة البحث:-

قامت مصر خلال عقود التنمية الثلاثة الماضية بجهود تنموية كبيرة رغم ما شابها من قصور وما أعترضها من صعاب ومشاكل. وقد أدت هذه الجهود لبعض السلبيات التى لم تكن موجودة من قبل مثال ذلك اختلال قدرات المحافظات نتيجة عدم توازن جهود التنمية على مستوى الحيز مما أدى الى زيادة درجة الفوارق الأقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، فقد زادت قوى جذب الحضر وكذلك قوى طرد الريف فنتج عنه تيار كبير من الهجرة المستمرة وغير المنظمة مما أدى الى مشاكل كبيرة لكل من النوعين من المحافظات، فالمناطق أوالمحافظات الحضرية زاد تركز الأنشطة والسكان ومشاكل الأزدحام والمواصلات والأسكان ونقص المياه والبطالة..... وتدهور البيئة وكذلك مشاكل الريف من انخفاض الدخول والبطالة ونقص الخدمات التعليمية والصحية .....الخ.

وترجع هذه المشاكل جميعها الى اهمال التخطيط الاقليمى خلال جهود التخطيط السابقة والذى يعنى أساساً بالبعد الحيزى. ولقد أصبح من الضرورى تطبيق أسلوب التخطيط الاقليمى ، وخاصة بعد أن بدأ برنامج الأصلاح الاقتصادى يأخذ طريقة الصحيح وجدية الدولة في تطبيق الخصخصة وترك قوى السوق(العرض

والطلب) وخاصـــــــــــة الأستثمار الخاص سواء الوطنى المصرى أوالعربى أوالاجنبى لدفع عملية التنمية فى مصر والأرتفاع بمعدل النمو القومى ليصل الى ٧-٨% وحل مشكلة البطالة.

ان تطبيق التخطيط الاقليمى فى اطار مجموعة من الأسس والسياسات الأقتصادية والأجتماعية (بمفهوم التخطيط الـــتاشيرى) لتوجيه الأستثمار تحت مظلة الخصخصة هو السبيل الوحيد لدفع جهود التنمية المستقبلية الى رحاب الصحراء وتحسين قواعد الأنتاج الموجودة بالمحافظات ومواقع الانتاج القديمة مما يؤدى الى زيادة درجة التكامل القطاعى/ الاقليمى والمساعدة فى اعادة توزيع السكان وخلق مجتمعات انتاجية جديدة فى اطـــار بيئـــة نظيفة توفر حياة كريمة (نوعية جيدة) للسكان.

هذا والتخطيط الاقليمى فى اطار برنامج الاصلاح الأقتصادى والخصخصة يتطلب تنظيـــم مؤسســـى وادارى وقانونى مختلف تمام الأختلاف عما هو موجود حالياً من مؤسسات ســـواء علـــى المســـتوى المركـــزى أوالاقليمى أوالمحلى وسواء كانت هذه المؤسسات تعمل حقا بمفهوم اقليمى أومجمدة ولاتعمل أوغير موجودة الا على الورق فقط.

ان تنمية المكان الخالى والمتمثل فى صحراوات مصر سواء الشرقية أو الغربية أو صحراء سيناء يتطلب فكر تنموى جديد وغير تقليدى سواء فى تصميمه أو تنفيذه وخاصه أختيار مشروعاته ومواقع توطينـــها طبقـــا لاستراتيجية محددة.

أهداف البحث :-

يهدف البحث الى تحقيق عدة أهداف مترابطة ومتشابكة تتكامل بهدف تحقيق تنمية أقليميـــة رشيـــدة لكافة وحدات الحيز المصرى مستقبلاً حتى تدخل مصر القرن الحادى والعشرين وهى مؤهله لتصبح دولة مـــن الدول المتقدمة أقتصاديا باذن الله مثلها مثل دول جنوب شرق اسيا بالاضافة الى ثقلـــها السياســـى والموقعـــى والقومى والعربى ، وهذه الأهداف هى:

١- تحليل واقع التنمية فى مصر فى بعدها المكانى.
٢- حصر وتحليل وتقييم مدى كفاءة الموارد المتوفرة (طبيعية وبشرية ومالية) من وجهة النظر الاقليمية.
٣- تحديد مراكز النمو المستقبلية فى شكل مجموعة من المشروعات لتوجيه دفعه كبيرة من الأســـتثمارات لها.
٤- وضع اطار عام يشكل استراتيجية مكانيه لتنفيذ مجموعة من المشروعات تحقق بالدرجـــة الأولى فتـــح الصحراء المصرية للمستثمرين والمنتجين والعمال المصريين ومن يساهم معهم من الخارج سواء العرب أو الاجانب لزراعتها بالانشطة الزراعية والزراعية الصناعية والتجمعات البشرية المنتجه بحيث تحقـــق هذه الاستراتيجية الأهداف الفرعية التالية:

أ- استخلاص كل تصلح للأنتاج بما يؤدى لزيادة الحيز المصرى المعمور الى ٢٥-٣٠% من اجمالى مساحة مصر خلال العشرين عاماً القادمة.

ب- اعادة توزيع السكان يجذب جزء من سكان الوادي القديم للحياه في الأرض الجديده.

ج - امتصاص البطالة الصريحه في المجتمع بزيادة خلق فرص العمل ونموها في شكل أنشطة انتاجية جديدة.

ولتحقيق أهداف الدراسة السابق الإشارة إليها تم تقسيمها إلى أربع فصول رئيسية كالآتى:

■ **الفصل الأول:** يلقى الضوء على اشكالية التنمية في مصر في بعدها الإقليمي، مع التركيز على أبعاد مثل اشكالية ضعف الهيكل الاقتصادى الإقليمي، ضعف الهيكل الاجتماعى متمثلاً في قصور خدمات التعليم والصحة على مستوى محافظات مصر وخاصة في المناطق الريفية مقارنه بالقاهرة والاسكندرية . وكذلك قصور الادارة المحلية عن تأدية دورها التنموى بكفاءة لأسباب كثيره وخاصة قصور التمويل المحلى.

■ **الفصل الثانى:** عرض أهم جوانب موضوع الاصلاح الاقتصادي من ناحية المفهوم والأهداف، وآثاره الجانبية وخاصة على التنمية في بعدها المكانى واضاف هذا الفصل نقطة هامة عن ماذا تريد مصر في إطار الاصلاح الاقتصادي. ويوضح أن الحاجة ماسه لاستراتيجية شامله متكاملة للتنمية وخاصه الاقليمية لاستغلال البعد الحيزى أو مورد الأرض.

■ الفصل الثالث: قدم عرض مختصر لموارد التنمية الموجودة والممكنه وخاصة مورد الأرض والأراضى الزراعية على وجه الخصوص وكذا المياه اللازمة للزراعة والأنشطة الانتاجية الأخرى والموارد الطبيعية والتعدينية. حيث تمثل العامل الأساسي المحدد للأنتاج وخلق أنشطة جديده لموارد الثروه البشرية المصرية.

■ **هذا ويقدم الفصل الرابع والأخير** : اطار الاستراتيجية الحيزية المقترحة (الانتشار المركز) في شكل برامج انمائيه محدده (تشكل مراكز نمو) ومشروعات قامت الحكومة فعلاً بتبنيها وعرضها للأستثمار في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى في مناطق مختلفة من صحراء مصر الواسعة تساعد فعلاً في تنمية واستغلال الحيز المصرى ليتسع لملايينه التسعين بأذن الله في عام ٢٠١٧. وكذلك يفتح الحيز المصرى لاستيعاب أنشطه وسكان جدد في بقية سنوات القرن القادم.

الفصل الأول

اشكالية التنميه المكانيه فى مصر

الفصل الأول
اشكالية التنمية المكانية في مصر

مقدمه :

بذلت مصر الكثير من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتباراً من عام ١٩٥٢ ولقد كان لهذه الجهود آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيده المدى، الا أن الباحث المدقق يرى أن هذه الجهود قد بذلت بوعى فى اطار استغلال البنيه الاساسية الموجوده فى ذلك الوقت والاستفادة من بعض الوفورات الداخلية فكانت فلسفة التنمية تعتمد على استراتيجية التركيز فى نفس الحيز المأهول. وقد أدت جهود التنمية المركزه فى الوادى والدلتا الى مشاكل كثيره تمثلت فى التكدس السكانى والتركز الصناعى فى مراكز محدوده من الحيز المصرى فى المحافظات الحضرية الاربع الكبرى وظهرت بوادر التحضر الزائد ومشاكله وهو ظاهره شائعه فى البلاد الناميه لاتمت لمفهوم التحضر بمعنى جوده أفضل للحياه بل ظهرت مشاكل النقل والمواصلات والطرق والمياه وانقطاع الكهرباء والصرف الصحى ...الخ. وأدى ذلك أخيراً الى أختلال قدرات الاقاليم وظهور الأزدواجية المكانية والقطاعية والفوارق الاقليمية والهجره من الريف ...الخ.

هذا ولم يواكب هذه المشاكل حلول فوريه بل كانت المشكلات السياسية والعسكرية التى واجهتها مصر بعداً جديداً يضاف الى المشاكل السابقة تمثل فى قصور تمويل التنمية وتأجيل تلك المشاكل- كما زادت درجة المركزية لعدم توفر تمويل لقيام المحليات بالخدمات المنوطة بها، بل ان هذه المحليات لم تكن مؤهله بعد للقيام بوظائف الاداره المحلية بشكل فعال لعدم توفر الكوادر المدربه والمعلومات وغياب التخطيط المحلى رغم مبادره السلطات المركزية بأصدار وتعديل قوانين الاداره المحليه المتعاقبه اعتباراً من عام ١٩٦٠ ومحاولة تقوية النظام المحلى.

ويعرض هذا الفصل عدد من الاشكاليات ذات الصبغة المكانية منها اشكالية ضعف الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المكانى واشكالية عدم التطبيق الجيد للتخطيط الاقليمى وأسباب ذلك وفيما يلى عرض لهذه الاشكاليات .

اشكالية رقم (١) ضعف الهيكل الاقتصادى الإقليمى
(تحليل القاعدة الاقتصادية للأقاليم المصرية)

تتطلب عملية رسم استراتيجية للتنمية الاقليمية الاعتماد على الكثير من المعلومات والبيانات اللازمة لتحليل الهياكل الاقتصادية الاقليمية – وذلك من خلال دراسة القاعدة الاقتصادية والاداء الوظيفى لكل أقليم

ومعرفة مواطن الضعف والقوة ويتم ذلك باستخدام مجموعة من الأساليب التحليلية الإقليمية : معامل التوطن، معامل التخصص ، معامل التمركز الإقليمى ، معامل الانتقال الإقليمى بيان النمو الصناعى النسبى .

وسيتم دراسة القاعدة الاقتصادية الاقليمية باستخدام ثلاث أساليب تحليلية اقليمية[1] وهى معامل التوطن، معامل التخصص ومعامل التمركز بالاعتماد على بيانات المشتغلين موزعين على الأنشطة الاقتصادية على مستوى المحافظات سنة ١٩٩٥ وهو ما يتضح من الجداول ١-٦ ملحق رقم (١).

١- معامل التوطن:

تم حساب معامل التوطن باستخدام التوزيع النسبى للمشتغلين على مستوى الأنشطة الاقتصادية في كل محافظة من المحافظات .

وهذا المعامل يقيس الأهمية النسبية لنشاط اقليمى معين بالمقارنة بأهمية هذا الاقليم في الدولة . أو يقيس الأهمية النسبية للنشاط في الاقليم مقارنا بالاهمية النسبية للنشاط في الدولة .

ويتضح من معامل التوطن للآنشطة الاقتصادية في المحافظات المختلفة أنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

تحصل المحافظات الحضرية الاربعة ومحافظة الجيزة على أكثر من نصيبها النسبى المتعادل من كل الأنشطة (باستثناء الزراعة) ويرتفع نصيبها النسبى من نشاط الصناعة وعادة يترتب على توطنه نمو أنشطة أخرى مكملة للنشاط الصناعى مثال : الكهرباء والنقل والخدمات ... أما محافظات البحيرة والدقهلية والمنوفية وكفر الشيخ والشرقية وجميع محافظات شمال وجنوب الصعيد فتحصل على أكثر من نصيبها النسبى المتعادل من نشاط الزراعة وتحصل محافظتى البحر الأحمر والوادى الجديد على أكثر من نصيبيهما النسبى المتعادل من نشاط استغلال المناجم والمحاجر .

كما تحصل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية ودمياط والغربية وبورسعيد والسويس على أكثر من نصيبهم النسبى المتعادل من نشاط الصناعة . غير أن نتاج معامل التوطن تعتبر نتائج أولية ولا يعكى المعامل معلومات واضحة عن هياكل المحافظات فليس معنى أرتفاع معامل توطن بعض الأنشطة عن واحد صحيح أن هذه الأنشطة تصديرية ويجب تشجيعها كذلك انخفاض قيمة المعامل عن الواحد لا يعنى أن هذا النشاط استيرادى . ولذلك يجب أن نؤيد معامل التوطن ببعض المؤشرات الأخرى مثل معامل التخصص ومعامل التمركز .

---

(١) محمد حسن فج النور ، مجالات التخطيط الإقليمى وأساليبه التحليلية – معهد التخطيط الإقليمى ، مذكرة رقم ١٠٤٠/ ديسمبر، القاهرة، ١٩٧٩

٢ - معامل التخصص:

يقيس هذا المعامل نسبة انحراف الخليط الصناعى فى المحافظة عنه فى الدولة. وهذا المؤشر مهم فى دراسة التركيب الهيكلى لاقتصاد المحافظة وأثره على مستوى النشاط الاقتصادى فى المحافظة مما يسمح للمخطط أن يسترشد بنتائجه من أجل زيادة التنويع فى الانشطة المتوطنة بالمحافظة أوزيادة التخصص.

ومن نتائج حسابات معامل التخصص يتضح مايلى:-

١- أن جميع معاملات التخصص فى المحافظات المختلفة أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر مما يعنى أن هذه المحافظات تحتوى على خليط صناعى لمجموعة من الانشطة المتوطنة بالمحافظة مطابقة للخليط الصناعى فى الدولة.

وهذا المعامل يوضح مايجب ادخاله من أنشطة جديدة أوتدعيم للأنشطة الموجودة بهدف زيادة درجة التخصص.

٢- محافظتى الوادى الجديد والبحر الاحمر أكثر المحافظات تخصصا وهو مايتفق ونتائج معامل التوطن حيث تتوطن فيها نشاط استغلال المناجم والمحاجر.

٣- معامل التمركز :

يقيس هذا المعامل الدرجة النسبية لتوطن صناعة معينة فى مختلف أقاليم الدولة

يوضح المعامل أن اكثر الانشطة تمركزاً هو نشاط المناجم والمحاجر وهذا أمر منطقى وطبيعى نظراً لارتباطه بوجود عديد من الخامات فى مناطق معينة بالدولة.

أما الانشطة الأقل تمركزاً أو الأكثر انتشاراً فهى أنشطة الخدمات.

ولهذا المعامل فائدة كبيرة حيث يساعد المخطط الاقليمى على اختيار الأنشطة التى يجب أن يشجعها للتوطن فى الاقليم أو المحافظة أو يشير إلى الصناعات التى يجب على المخطط دراستها بعناية.

فاذا كان المخطط يسعى الى تنويع قاعدته الاقتصادية فعليه ان ينظر الى الصناعات التى يكون معامل تمركزها يقرب من الصفر اذ يكون لهذه الصناعات قابلية اكبر للتوطن فى اقليمه حيث ان كونها منتشره يشير الى عدم احتياجها الخاص الى التواجد فى اقليم معين.

اشكالية رقم (٢) ضعف الهيكل الاجتماعى/ الاقليمى

مقدمة عامة

ان قضية الاستثمار فى البشر عن طريق الاستثمار فى برامج الصحة والتعليم ..الخ تعد من أهم القضايا الحاسمة التى تواجه مخططى التنمية فى دول العالم الثالث، حيث اعتبر الانفاق فى كل من التعليم والصحة والاسكان والغذاء عدوا للنمو وليس عاملا من العوامل المؤديه اليه بالرغم من الآثار الايجابية لتلك الخدمات على جهود التنمية.

واليوم تعتبر الخدمات ، بكافة انواعها Basic- Services Approach (*) كأحتياجات اساسية لافـــراد المجتمع، وبخاصه فى الدول النامية، حيث يجب ان يوظف المجتمع كافة طاقاته وموارده من اجل اشبـــاع تلـــك الاحتياجات الاساسية لافراد المجتمع موضوع التنمية • وبالتالى فان العمل على تحسين الاحوال الصحية لافـــراد المجتمع خاصة المحرومين منهم هو الهدف النهائى للتنمية • ومالم تتحسن اوضاعهم فان الآثار المترتبة على ذلـــك سوف تنعكس فى تدنى مستوى التنمية – وفى النهاية يؤدى ذلك كله الى انخفاض الناتج القومى الاجمالى •

وفى مصر حققت الحكومات المتعاقبة فى الحكم خلال الحقب المختلفة منذ قيام الثوره انجـــازات طيبـــة وملموسه فى مجال الاستثمار فى البشر، وعلى الاخص فى مجال الخدمات الصحية والتعليمية فى كل من المنـــاطق الحضرية والريفية على السواء • على انه بالرغم من هذه الجهود فلقد حدث تحيز لايمكن انكاره لتوزيع الخدمات على مستوى المحافظات (حضر/ريف) حيث خصص للمدن الكبرى جزء ضخم من الانفـــاق العـــام والخـــاص بالقطاع الصحى والتعليمى لبناء وتشييد المستشفيات الفاخره ذات التكلفة والكفاءة العاليه والمدارس الاجنبيه ومن ثم يظل قطاعا صغيراً من السكان (حضر/ريف) هو الذى يتمتع وحده بالرعايه الصحيـــة والتعليميـــة الحديثة والمتقدمة نسبيا بينما الغالبية العظمى من السكان تعانى من قصور الخدمات الصحية والتعليمية بشكـــل عام كانعكاس للزيادة المتسارعه فى النمو السكانى وضعف الاستثمار فى مجالات الخدمات وقصورها بشكل عام عن الاحتياجات المطلوبه • وفيما يلى عرض لهيكل قطاعى التعليم والصحه •

١ – التعليم :

لم يعد التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية مجرد توفير مكان لتلميذ، فى فصل أو اعداد معلم لمدرسة ، أو بناء معهد أو كلية ، أو تخريج وتأهيل أساتذتها • فالتعليم فى عصر المعلوماتية، اختلف مفهومه، وارتفعت أهميته •

إن صراع القوى العظمى الآن، هو صراع حول العلم، ولن يكون لأحد مكان فى العالم الجديد، إلا لمن يملك علوم العصر وتكنولوجياته، ويتحقق ذلك من خلال التعليم(١)

إن التحدى المفروض علينا، والمطلوب منا قبوله ومواجهته، هو تحدى التطور التكنولوجـــى الهـــائل ، وثورة المعلومات التى غيرت أساليب الانتاج وانماطه، وهذا الوضع فرض علينا ضرورة تغيير أسلوب التعليـــم، وطرقه ومناهجه في اطار منظومه متكامله تتطلب تطوير ذلك كله من أجل خلق جيل جديد يتحمل تبعات العلم

(*) يختلف هذا المنهج عن منهج اشباع الحاجات الاساسيه Basic Needs Approch حيث ان المنهج الاخير غـــير مباشر، عالمى موجه للغالبيه العظمى من افراد المجتمع، طويل الأمد – أما الأول فهو مباشر يركز على الفئات المتضررة المحرومة نسبياً فى المجتمع وقضية الفقر من أهم القضايا التى تدخل فى اطار المنهجين معا كما يركز المنهجين على اهميـــة دور المشاركة الشعبية فى تحقيق برامج فعاله للتنمية • الا أن منهج الخدمات الاساسية هو المنهج المفضل لتحقيق التوازن الاقليمى •

(1) وزارة التعليم، مشروع مبارك القومى، انجازات التعليم خلال عامين، القاهرة، مطابع الشروق، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٣، ص ص: ٣–٥

والتنمية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير البنيه الأساسية المتوازنه لقطاع التعليم في كل المحافظات، وتشتمل على الأبنيه التعليمية بما تحتويها من فصول ومعامل، بالإضافة إلى اعداد جيل جديد من المعلمين التربويين القادرين على تحمل تبعات التنمية، الذين يملكون علوم العصر وتكنولوجياته، بالإضافة إلى اعداد منظومة متكاملة لاصلاح حال المعلمين وتطوير المناهج، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب ... الخ.

وفي ضوء ما سبق ذكره سوف يقتصر تناولنا للبنيان الاجتماعى للتعليم على دراسة الجوانب التالية :

أ – الوضع الحالى للأبنية التعليمية.

ب – الوضع الحالى للفصول.

جـ – المعلمين.

وتهدف هذه الدراسة الى توضيح احتياجات محافظات مصر إلى الجوانب السابقة لتقليل التفاوتات الاقليمية لتحقيق النمو المتوازن الذى يحقق التنميه المستدامة (المتواصله) .

١/١ المدارس : انظر جدول رقم ١ ملحق (ج)

يبلغ عدد المدارس فى مصر نحو ٢٥٥٧٩ مدرسة موزعة على مراحل التعليم الابتدائىحيث بلغ عدد المدارس الابتدائية ١٦٠٨٨ ، ٦٤٩٦ مدرسة تعمل بالتعليم الاعدادى ، ٢٩٩٥ مدرسة تعمل بالتعليم الثانوى.

- يستأثر اقليم القاهرة باكثر من ٢٠,٧% من جملة عدد المدارس ، وتاتى محافظة القاهرة فى مقدمة محافظات مصر من حيث عدد المدارس (٩,٨%) ، يليها محافظة الدقهلية (٨,٢%)، والشرقية (٧,٨%) من جملة عدد مدارس الجمهورية.

تأتى محافظات الحدود ، بالاضافة إلى محافظتى السويس وبورسعيد فى الترتيب الأخير من حيث عدد المدارس ، حيث تستحوذ هذه المحافظات السبعة على نحو ٤,٧% من جملة عدد المدارس على مستوى الجمهورية.

لقد أوضحت الدراسات ان اكثر من نصف عدد المدارس لايصلح لاعداد جيل جديد من التلاميذ – حيث يفتقر أكثر من نصف عدد المدارس إلى التجهيزات المختلفه – كما يحتاج إلى صيانه أو إلى تكمله بنائه.

ولقد تنبهت الحكومة إلى مسألة تطوير الخدمات بصفة عامة، والخدمات التعليمية بصفة خاصة ،

لذلك انشأت الهيئة العامة للأبنية التعلمية التى بدأت ممارسة نشاطها اعتباراً من ١٩٩٠/٧/١٦فى خمس محافظات (القاهرة – الجيزة – الفيوم – بنى سويف – المنيا) ، واعتباراً من عام ١٩٩٢/٩١ استكملت الهيئة فروعها بجميع محافظات الجمهورية .

لقد أدت زيادة السكان وسوء توزيعهم فى بعض الأماكن ، وإقرار مبدأ ألزامية التعليم الأساسى ، مع الالتزام بمجانية التعليم ، وعدم تناسب الاعتمادات المالية وكذلك ما نتج من زلزال ١٢ اكتوبر ١٩٩٢ من تصدع وتهدم بعض الأبنية المدرسية إلى نقص فى المدارس والفصول ، حيث قدرت الاحتياجات للأبنية التعليمية خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) على النحو التالى :

- عدد المدارس الحالى (٢٥٠٠٠) مدرسة
- العجز المطلوب انشاؤه وتجهيزه خلال ٦ سنوات المقبلة حوالى (١٥٠٠٠) مدرسة بياناتهم كما يلى :

٥٩١١ مدرسة لاستيعاب الملزمين

٥١٧٢ مدرسة للقضاء على تعدد الفترات

٨٢٠ مدرسة لتقليل الكثافات بالفصول

٢٥٨٠ مدرسة لإحلال مدارس

بالإضافة إلى الفصول اللازمة لمواجهة ظاهرة التسرب ، واستكمال / المنشآت والمرافق بالمبانى المدرسية القائمة من معامل/ ورش / مكتبات / غرف كمبيوتر تعليمى / دورات مياه / توصيل مرافق.

يتضح مما سبق أن هيئه الأبنيه التعليميه قد استطاعت أن تنشئ حوالى ٥٧٩ مدرسة جديدة من الاحتياجات المقدرة ، بالاضافه إلى صيانة نحو ١٥ الف مدرسة قديمة خلال الفترة (٩٢/٩١ - ١٩٩٥/٩٤) ، وذلك بالاضافة الى ادخال بعض التجهيزات من معامل ومكتبات واجهزة كمبيوتر.

٢/١ الفصول :

يوضح الجدول رقم ٢ ملحق (م)، الوضع الحالى للفصول على مستوى محافظات الجمهورية وفقا لبيانات ١٩٩٦/٩٥ ، ومنه يتضح الاتى :

أ- بلغ عدد الفصول نحو ٣١٨ ألف فصل موزعة على مراحل التعليم المختلفة ، حيث يوجد نحو ١٦٥ ألف فصل بالتعليم الابتدائى ، ٨٢ ألف فصل بالتعليم الاعدادى ، والباقى بالتعليم الثانوى (عام وفنى) .

ب- يستأثر اقليم القاهرة باكثر من ٢٣% من جملة عدد الفصول ، حيث تأتى محافظة القاهرة فى مقدمة محافظات مصر من حيث عدد الفصول (١١,٩%) ، يليها محافظة الدقهلية (٧,٩%) ، الجيزة (٧,٥%)

ج- تأتى محافظات الحدود ، بالاضافة إلى محافظتى بورسعيد والسويس فى الترتيب الأخير من حيث عدد الفصول ، حيث لاتستأثر هذه المحافظات الستة سوى بحوالى ٣,٨% من جملة عدد الفصول على مستوى الجمهورية .

يتضح مما سبق أن هناك عجزاً فى الفصول ، وهذا العجز مرتبطا بتطوير الخدمات التعليمية ، وبمعدل انشاء المدارس السنوى ، كذلك يرتبط هذا النقص بسوء التوزيع الجغرافى للمدارس .

٣/١ المدرسين

من أهم متطلبات عصر العلم والمعلوماتية هو اعداد جيل جديد من المعلمين التربويين القادرين على تحمل تبعات التنمية ، الذين يملكون علوم العصر وتكنولوجياته ، بالاضافة إلى اعداد منظومة متكاملة لاصلاح حال المعلم باعتباره حجر الزاوية فى اصلاح التعليم. وفيما يلى توزيع المدرسين حسب المحافظات .

التوزيع الجغرافى للمعلمين :

يوضح الجدول رقم٣ ملحق (٢) التوزيع الجغرافى للمعلمين على مستوى محافظات الجمهورية ، ومنه يتضح الاتى :

- يستأثر اقليم القاهرة بحوالى ٢٤%من اجمالى عدد المدرسين على مستوى الجمهورية ، ويعتبر هذا العدد متسقاً لحد مامع عدد المدارس والفصول وكذلك التلاميذ . ويتركز اكثر من ١٢,٧% من هؤلاء فى محافظة القاهرة وحدها ، والباقى موزع بين الجيزة (٥,٨%) ، والقليوبية (٥,٤%).
- تأتى محافظات الحدود فى الترتيب الأخير من حيث عدد المدرسين العاملين بها حيث لا يعمل بها سوى ٢,٤% من اجمالى عدد المعلمين على مستوى الجمهوريه ، ولا شك ان العدد قد يكون مناسبا لعدد السكان، لكنه لا يتناسب مع مساحة هذه المحافظات التى تمثل مجتمعة حوالى ٩٥% من اجمالى مساحة الجمهورية ، ولهذه المحافظات طبيعة خاصة ، ونظام خاص سوف يتم التوسع فيه مستقبلا وهو نظام الفصل الواحد ، ويحتاج ذلك لعدد اكبر من المعلمين للعمل بهذه المحافظات ، لذلك لإبد من تحسين أحوال المعلم المادية – (كما سيتضح فى جزء لاحق من هذه الدراسه) كى يستطيع أن يتفرغ للتعليم، والعمل بأى محافظة من محافظات الجمهورية .
- أيضا ينخفض النصيب النسبى لمحافظات القناة من اجمالى عدد المدرسين ، حيث لا يعمل بها سوى ٤% من اجمالى عدد المدرسين على مستوى الجمهورية ، وهذا العدد يبدو متسقا مع عدد الفصول والمدارس ، إلا أنه لا يتسق مع عدد التلاميذ بهذه المحافظات .

٢- الصحـــة

تمتلك مصر شبكة جيدة من الخدمات الصحية فى المناطق الريفيه والحضرية ، وذلك مقارنه مع الدول النامية الأخرى . ولقد كانت مصر من أوائل الدول التى أنشأت نظاما صحيا شاملا يغطى أنحاء الجمهورية، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة قوة العمل فى الخدمات الصحية ، والتحسن النسبى فى معدلات الاصابة ببعض الأمراض [1] . وسوف تركز فى هذا الجزاء على التوزيع الجغرافى للبنيه الاساسية

(1) معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية – مصر ١٩٩٥، ص ٦١

للخدمات الصحية التى تشتمل على المستشفيات والوحدات الصحيه والأطباء ، وهيئه التمريض ، حيث يقع على هؤلاء العبء الاكبر فى توفير المدخلات الاساسيه لقطاع الصحة .

وذلك بهدف تحديد المشاكل الناجمة عن هذا التوزيع وتحديد اولويات توزيع الاستثمارات وصولا إلى تحديد الاطار الضرورى لرفع مستوى اداء هذا القطاع .

١/٢ التوزيع الجغرافى للخدمات الصحية (١٩٩٦) :
المستشفيات والوحدات الصحية

يوضح الجدول رقم ٤ ملحق رقم (٢) التوزيع الجغرافى للمستشفيات ووحدات الخدمة الصحية بمحافظات الجمهورية ، ومنه يتضح الحقائق التالية :

- يستأثر اقليم القاهرة بأكثر من ٢٨,٥% من جملة المستشفيات ووحدات الخدمة الصحية على مستوى الجمهورية ، وذلك وفقا لبيانات ١٩٩٦ . وتأتى محافظة القاهرة فى الترتيب الأول من حيث عدد المستشفيات (٣١,٦% من اجمالى الجمهورية)، وكذلك فى الترتيب الخامس من حيث الوحدات الصحية (٦%) .

- تأتى محافظات الحدود فى الترتيب الأخير من حيث التوزيع الجغرافى للمستشفيات والوحدات الصحية، حيث تستأثر هذه المحافظات مجتمعه بحوالى ٢,٦% من جملة عدد المستشفيات والوحدات الصحية وهذه النسبة تعتبر ضئيلة قياسا بحجم هذه المحافظات، وبالتالى تكاد تنعدم الخدمة الصحية المقدمة بهذه المحافظات .

يتضح مما سبق أن هناك سوء توزيع للخدمات الصحية المادية (مستشفيات ووحدات صحية) بين محافظات الجمهورية ، أو هناك تفضيلاً للمحافظات الحضرية على محافظات الوجهين البحرى والقبلى ، بالأضافة إلى محافظات الحدود .

٢/٢ المؤشرات البشرية (أطباء وهيئه تمريض) :

يوضح الجدول رقم ٥ ملحق (٣) التوزيع الجغرافى للأطباء وهيئة التمريض بمحافظات الجمهورية ، ومنه يتضح الأتى :

- هناك تفضيلا للمحافظات الحضرية عن باقى محافظات الجمهورية وذلك قياسا بعدد السكان .
- تأتى محافظة القاهرة فى الترتيب الأول سواء من حيث نسبة الأطباء العاملين بها (١٩,٩%) ، او هيئه التمريض (١٥,٥%) من اجمالى المؤشرات البشرية على مستوى الجمهورية ، يليها محافظات الدقهلية ، الجيزه، الغربيه خاصه فى عدد الاطباء .
- تأتى محافظات الحدود فى الترتيب الأخير للمؤشرات البشرية ، ويليها محافظات القناة (السويس – الاسماعلية – بورسعيد) .

٣/٢ أسباب انخفاض المستوى الصحى :

اوضحت عديد من الدراسات الأسباب الرئيسية لانخفاض المستوى الصحى فى مصر كالآتى[١]

١- عدم كفاية وكفاءة الخدمات التى تقدمها وزارة الصحة ، مع اقتصار التأمين الصحى على تغطية فئات محدودة

٢- عدم تناسب توزيع الموارد الصحية بين الأقاليم المختلفة ، وبين الفئات الاقتصادية والأجتماعية للسكان .

٣- ضعف مستوى أداء الخدمات الصحية الأولية وإهمال الخدمات الصحية الوقائية

٤- وجود تفاوتات فى توزيع العاملين فى مجال الخدمات الصحية والرعاية الصحية الأولية .

٥- نقص الاعتمادات الموجهة إلى المراكز الصحية فى الريف والحضر أدى إلى قصور فى الصيانة ، وإمدادات الأدوية ، والمعدات الأساسية ، كما أدى انخفاض أجور ومرتبات العاملين فى هذه الوحدات إلى تدهور نوعية العلاج والتشخيص .

٣- المشاكل التى يعانى منها قطاعى التعليم والصحة[٢]

توضح بعض الدراسات وجود علاقة ترابطية بين مشكلة البطالة ومستوى الخدمات التعليمية والصحية فى معظم محافظات مصر .

وفى هذا الجزء من الدراسة نحاول أن نوضح المشاكل التى يعانى منها قطاعى التعليم والصحة لتحديد أكثر المحافظات احتياجاً للاستثمارات الموزعة على القطاعين بهدف تحديد أولويات التوزيع بناءاً على البيانات الواقعية .

لقد أوضحت هذه الدراسات الاقليمية للمحافظات المختلفة والخاصة بحالة قطاعى التعليم والصحة الحقائق التالية: -

١/٣ أن أبرز مشاكل التعليم قبل الجامعى وهى :-

١- عدم إمكانية تطبيق قانون الالزام فى المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسى بشكل كامل وفعال فى كل من المحافظات الحضرية والريفية على السواء خاصة فى محافظة مطروح .

٢- تدهور حالة الأبنية المدرسية وتحويل الكثير من المبانى إلى مدارس دون توافر الشروط الدنيا وارتفاع كثافة الفصل فى المدن المكدسة وخاصة فى المناطق الفقيرة والمتخلفة وتشغيل عدد من المدارس لفترتين بسبب تكدس الطلاب وارتفاع الكثافة . (محافظات الدلتا) .

---

(1) تقرير التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٥، مرجع سبق ذكره ،ص ٦٢

(٢) ولتحقيق الهدف من هذا الجزء سوف نتناول نتائج الدراسات التى قام بها مركز التخطيط الإقليمى من ناحية والنتائج التى أبرزتها الدراسات الخاصة بالباحثة عن التباين فى مستوى الخدمات التعليمية والصحية فى محافظات مصر .

٣- نقص فى أعداد المعلمين المؤهلين تربوياً (مطروح ، القليوبية) .

٤- نقص الاعتمادات المالية وسوء توزيعها (جميع المحافظات محل الدراسة) .

٥- عدم ملاءمة المقررات الدراسية للبيئة المحيطة وإسهامها في إقامة حاجز بين التلاميذ وبين أدراك وفهم واقعهم خاصة فى محافظات الحدود .

٦- عدم الربط بين احتياجات سوق العمل المحلى ومخرجات التعليم الفنى مما يؤدى إلى ارتفاع نسب البطالة والهجرة الطاردة للسكان ويزيد من مشاكل المحافظات الحضرية المستقبلة لهم (محافظات الدلتا) .

٧- عدم الربط بين احتياجات البيئية المحلية وخدمات التعليم المقدمة مما يؤدى إلى ضياعات (محافظة مطروح) .

وفى النهايه ومما سبق وكذلك بناء على نتائج العديد من الدراسات يتضح ان خصائص البيان الاجتماعى على مستوى الاقليم / المحافظه فى مصر هى على النحو الاتى :

١- عدم التوازن فى التوزيع الاقليمى للخدمات والموارد

٢- ضعف مستوى الاداء (الرده إلى الاميه – المعلم)

٣- عدم تناسب الاحتياجات مع نمط توزيع الخدمات .

٤- القصور فى الاعتمادات التى تقدمها الدوله للفئات الفقيره .

٥- ارتفاع التكاليف لخدمات القطاع الخاص .

٢/٣ أن ابرز المشكلات الصحية هى:-

١- نقص الاعتمادات المالية وسوء توزيعها (جميع المحافظات محل الدراسة) .

٢- نقص في عدد الأطباء (بشرى، أسنان، صيدلى) (خاصة في محافظات الدلتا وبعض محافظات الحدود والأطباء المتخصصين ، وذلك في جميع المحافظات محل الدراسة .

٣- نقص في عدد الأسرة والأجهزة الطبية والأدوية في المستشفيات والوحدات الصحية (خاصة في محافظات الدلتا والبحر الأحمر ومطروح) .

٤- عدم الربط بين الاحتياجات البيئية والمحلية من الخدمات الصحية المقدمة مما يؤدى إلى ضياعات اقتصادية (وذلك في جميع المحافظات محل الدراسة) .

٥- الأمراض وسوء التغذية للأطفال الذين يبلغون الخامسة من أعمارهم (الأنيميا ونقص اليود وخاصة في محافظة الوادى الجديد، الكبد الوبائى، التيتانوس، الحصبة إضافة إلى أمراض الجهاز التنفسى) .

٦- نقص الوعى أو الثقافة الصحية البيئية لدى الأمهات وذلك في جميع المحافظات محل الدراسة .

اشكالية رقم (٣) عدم التطبيق الجيد للتخطيط الاقليمى

فى ظل المتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد ونتيجة الاصلاح الاقتصادى والخصخصة ، يجب زيادة الاهتمام بالتخطيط الاقليمى، من أجل تلافى المشاكل التى قد تترتب ولعلاج اختلال التوازن فى التنمية بين المحافظات.

والتخطيط الاقليمى هو أحد الاساليب التى تحقق الموازنة والمواءمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية، كذلك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بين الاقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول إلى أقصى انجاز تنموى. يمكن من خلال المشاكل الاقليمية وقوانين الحكم المحلى وتقييم تجربة التخطيط الاقليمى فى مصر ابراز أثر اغفال التخطيط الاقليمى وعدم اخذ البعد المكانى فى الاعتبار عند اعداد الخطط المختلفة. هو مايؤكد على أهميه خاصه فى المرحلة المقبلة التى يزيد فيها دور القطاع الخاص لانه يعد أداة ضرورية وهامة لتوجيه المشروعات المطلوبة فى الاقاليم المختلفة ولتوجيه الجهود التنموية المكانية للقطاع الخاص من أجل استخدام أمثل للموارد.

١- المشاكل الاقليمية :

تعانى المحافظات المصرية من العديد من المشاكل تتمثل أساسا فى اختلال توزيع السكان وتآكل الاراضى الزراعية، سوء توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، استقطاب المدن الكبرى للتنمية، الهجرة غير المنظمة من الحضر للريف، ظهور الضياعات الاقتصادية الخارجية (التلوث ، النقص فى الخدمات، تضخم المدن، البطالة..) اختلال هيكل توزيع الاستثمارات . هذا بالاضافة الى مجموعة من المشاكل الاقليمية الاخرى (مشاكل بيئية، مشاكل ادارية، تنظيمية، عمرانية، سوء استخدام الاراضى...).

٢- المشاكل التى واجهت تطبيق التخطيط الاقليمى

- عدم وجود استراتيجية مكانية
- غياب البعد المكانى للتنمية
- ضعف مشاركة السكان المحليين فى اعداد الخطط الاقليمية.
- ضعف الهياكل التنظيمية التى تربط الوحدات الاقليمية بالمستوى القومى.
- عدم توفر البيانات والمعلومات بالتفصيل والنوعية التى تسمح باعداد خطة اقليمية.
- عدم وجود شخصية اعتبارية لهيئات التخطيط الاقليمى.
- عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية.

وقد ترتب على هذا الوضع ظهور المشاكل الاقليمية السابق ذكرها لذلك يجب الأخـــذ بـــالتخطيط الاقليمى لتحقيق الاستغلال الأمثل والأكفا للموارد البشرية والطبيعية والاستفادة القصوى من كل الامكانيات والموارد.

معالجة البعد الاقليمى في الخطط المختلفة

١- ظهرت بعض البرامج الاقليمية ولم تكن سوى محاولات لتنمية أو لحل مشاكل بعض المحافظـــات في مصـــر (أسوان ، القاهرة، مدن القناة ...) وكانت جميع هذه الجهود غير مترابطة في اطار واحد قومـــي يضـــع الصورة الكاملة للتخطيط الشامل على المستوى المكانى.

٢- وقد صدرت عدة قوانين خاصة بالتخطيط الاقليمى والادارة المحلية ويعتبر قانون التخطيط رقم ٧٠ لســـنة ١٩٧٣أول قانون تناول موضوع التخطيط الاقليمى والذى أصبح له شكل رسمى ووضع قانونى في هيكل نظام التخطيط المصرى بصدور بعض قوانين الإدارة المحلية والقرارات الجمهورية المكملة. هذه القوانـــين اكدت على أهمية التخطيط الاقليمى، إلا أن الأمر لم يتعدى الاطار القانونى.

٣- تم تقسيم الحيز المصرى الى ثمانية اقاليم اقتصادية وفقا للقرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ثم بعـــد ذلك إلى سبعة اقاليم بعد ضم محافظة مطروح إلى اقليم الاسكندرية، إلا أن الاقاليم لم تقم حتى الآن بالدور الأساسى الذى بنيت من أجله بالاضافة الى أن عملية التنمية تقتضى أن تكون هـــذه الاقـــاليم تخطيطيـــة وليست اقتصادية. ويمكن القول بصفة عامة أن هذه الاقاليم لم تأخذ الاهتمام الكاف من الناحية التطبيقية الفعلية والتخطيطية حتى أصبح وجودها مع عدم فعاليتها عبئا يعوق عملية التخطيط والتنمية. ويرجع عدم فعالية التقسيم إلى عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية ، وعدم توافر الهياكل التنظيمية، عدم وجود دور واضح لهيئات التخطيط الاقليمى.

٤- خلت الخطط في مصر حتى السبعينات من مدلول التنمية الاقليمية أو التخطيط الاقليمى. ويتضـــح مـــن استعراض الخطط المختلفة تجاهل البعد المكانى وهو ما يترتب عليه عديد من المشـــاكل الخاصـــة بتركـــيز السكان وسوء توزيعهم على الحيز وسوء توطين الأنشطة مما خلق خللا في التوازن الاقليمى[1]

من أستعراض الخطط المختلفة يتضح عدم أخذ الخطة الخمسية الأولى للبعد المكانى وارتكازها فقـــط على أساس قطاعى مما أدى إلى عدم تحقيقها التوازن المطلوب في توزيع الاســـتثمارات وإلى اختـــلال النمـــو الاقليمى.

---

[1] علا سليمان الحكيم، تجربة التخطيط الاقليمى في مصر، مذكرة رقم ١٥٨٠، معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٩٤

ولم يتغير الوضع السابق فى توزيع الاستثمارات فى الخطط التالية سواء فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات أو فى اغفال البعد المكانى فقد كانت هذه الخطط مجرد خطط سنوية تحكمها اعتبارات سياسية حيث توقف التخطيط بالمفهوم العام له وتقلص دوره بعد حرب ١٩٦٧.

وبتجاهل الخطط للعوامل الاقليمية ثم توطين الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى المحافظات المتقدمة ذات امكانيات النمو دون باقى المحافظات مما خلق خللاً فى التوازن الاقليمى وقد ترتب على هذا الوضع زيادة الفوارق الاقليمية بين الاقاليم الحضرية المتقدمة نسبيا والاقاليم الريفية المتخلفة.

وتعتبر الخطة الخمسية ٨٣/٨٢- ١٩٨٧/٨٦ الخطة الاولى التى تناولت التخطيط الاقليمى ، فقد خصصت مجلداً (١) عن استراتيجية التنمية الاقليمية غير أنها لم تكن استراتيجية بالمعنى العلمى فقد كانت عبارة عن خطة قطاعية بها مجموعة من المشروعات موزعة قطاعيا دون ارتباط بعوامل التوطن أو بالموارد المتاحة أو بالطاقة الاستيعابية فقد اغفلت الخطة العلاقات المتبادلة بين الاقاليم وتأثيرها على عملية النمو. أى أنه تم تناول البعد الاقليمى فى الخطة بطريقة نظرية بحته ولم تتضمن أى تقدير كمى للأهداف على المستوى الاقليمى.

أما الخطة الخمسية ٨٨/٨٧- ٩٢/٩١ فتضمنت خريطة اقتصادية لكل محافظة وهى عبارة عن حريطة للموارد المتاحة (السكان، الانتاج الزراعى، الصناعى، ...). غير أن هذه الخطة استمرت فى التركيز على الاستثمارات كمحور رئيسى لتحقيق أهدافها دون التعرض للجوانب الاخرى فاغفلت هذه الخطة - بالرغم من وضوح زيادة الاهتمام بالبعد الاقليمى- تحديد هدف تنمية كل اقليم والتركيز على العلاقات التبادلية بين الأقاليم.

ويمكن مما سبق القول أن التخطيط الاقليمى فى مصر انحصر فى وضع خطط دواوين عموم المحافظات واستمرت الخطط تعد مركزيا من قبل الوزارات مع عدم اخذ البعد الاقليمى فى الاعتبار كما لم تمارس المحليات دورها فى اعداد الخطط المحلية، ولم تكن الخطط المحلية سوى خطط خدمات. الخطة الخمسية ٩٢/٩١-٩٧/٩٦ هى الخطة الوحيدة التى بنيت على أساس الخطط الاقليمية المرفوعة اليها من قبل المحليات بحيث أصبحت تعكس إلى حد كبير احتياجات المحافظات المختلفة (الجانب الخدمى فقط وليس الجانب الانتاجى.

ان مصر من اوائل الدول التى عرفت التقسيمات الادارية (أقاليم ، مديريات ، محافظات - مدن ، أخرى) منذ فجر التاريخ ومازال لها دور رائد فى التجارب الانسانية لادارة تقسيماتها الادارية، وبالرغم ايضا من المحاولات المستمرة التى حاولت فيها الدساتير المصريه المختلفة تعميق وتأكيد اللامركزية ... الا ان التشريعات اخذت احيانا اتجاهات اخرى لتدعيم المركزية- وذلك بالمحاولات الدائبه لطبع اللامركزية بطابع

---

(١) لقد صدرت عدة قرارات وقوانين من أجل تفادى الوضع السابق وتطبيق أسلوب التخطيط الاقليمى ، غير أنها أدت الى مجرد اتجاه نحو اللامركزية فى الادارة

المركزية فى اغلب الاحوال. وقد يكون ذلك راجعا لخوف السلطه المركزية من ضياع هيمنتها فتتدخل بوضع مؤشرات هذا التدعيم امام المشرع لصياغة القوانين المحليه المختلفه بصورة تؤكد المركزية تحت دعوى الامن والاستقرار أو الحفاظ على النظام السياسى الوطنى أو غيرها من الظروف التى قد تكون مطروحه فى نفس التوقيت على ساحة الوطن وتقدم الاشكالية رقم (٤) تفصيلاً لذلك.

اشكالية رقم (٤) مشاكل الادارة المحليه فى مصر

تعتبر الادارة المحلية كنظام من نظم الادارة العامة حاليا اداة من أدوات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى لها انعكاساتها على المستوى القومى بصفه عامة. وهى ايضا اداه اداريه تساعد الحكومات المركزية على اداء رسالتها بصورة اكثر فعالية وكفاءة ، اذ ان تلك الحكومات لايمكنها – بصورة مطلقه – معرفة الامكانيات والمشاكل واحتياجات الافراد الاقتصادية والاجتماعية بالوحدات الادارية المنتشرة على الحيز الجغرافى الواسع للدولة. وهى لذلك تعتبر اسلوب من اساليب الادارة العامة يتم بمقتضاها نقل بعض الاختصاصات من الحكومة المركزية الى المحليات لمواجهة مسئولياتها فى اطار توزيع الادوار الوظيفية بين المستوى المركزى والمستوى المحلى، وبما يسمح – وفقا لتقسيم العمل– بمباشرة السلطات المحلية ادارة وحداتها بعيدا عن التعقيدات الاداريه الناتجه عن بيروقراطيه اتخاذ القرارات مركزيا ومن سلطات اتخاذ قرارات قد يغيب عنها ظروف المجتمعات المحليه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبيئيا.

فالاداره المحلية كاحد نظم الاداره العامة يتم بمقتضاها اعطاء اختصاصات وسلطات اصليه للقائمين على ادارة المجتمعات المحليه للاضطلاع ببعض الادوار التى كانت تضطلع بها السلطات المركزية والتى اصبحت عبئا عليها لانشغالها فى امور ترتبط بمستقبل المجتمع ككل ولبعدها عن مجريات الامور فى هذه المناطق. فتطور المجتمعات وتعقد وتشابك النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها ادى الى عدم قدرة السلطات المركزية بصوره مطلقه وفى جميع الاحوال بسط رقابتها ومعرفة مشاكل وامكانات المناطق المحليه واحتياجات سكانها واماهم وتطلعاتهم المستقبلية. لذلك اعتبرت نظم ادارة المجتمعات الحديثه ، الادارة المحلية كشريك لابد منه فى ادارة المجتمع مع السلطات المركزية نظرا لكونها الحارس الامين على مصالح السكان ايا كان موقعهم. ولايتم ذلك بتفويض بعض السلطات للمحليات ولكن باعطاء السلطة للمسئولين عليها لاتخاذ قرارات لامركزية مما يؤكد حيويه دورها وقدرتها على النهوض ورفع مستوى معيشة السكان ودفعهم وتحفيزهم للمشاركة فى اداره هذه المجتمعات وتنميتها وفقا لامكانياتهم وقدراتهم. فالمؤسسات المحلية قادرة على فهم واقعها وادراكا لمتغيراته ومتطلبات التنميه . لذلك يمكن ان يطلق على الاداره المحليه بانها فن ادارة وتنمية المجتمع لارتباطها بحياة الانسان ، فهى تتعامل معه يوميا مع دوران الساعه ومنذ ولادته وحتى وفاته.

وبالرغم من المحاولات الجادة والمتعدده فى نفس الوقت لتطوير النظام اللامركزى الا ان التجربه المصرية حتى الآن واجهت الكثير من المشاكل التى يمكن ان نسوق بعضها فيما يلى:

١ - مشاكل ناجمه من المركزية فى مصر

يعتبر وضع سياسات اقتصادية واجتماعية للتنمية على المستوى المحلى احد الطرق والوسائل الممكنه لمواجهة التحدى الحضارى الذى يواجه المجتمعات اليوم. ويبدو ذلك واضحاً فى تلك الدول التى تكافح لتغيير مسارها الاقتصادى والاجتماعى لحل مشاكل الماضى وتراكماته واستحداث سياسات واستراتيجيات جديدة لمواجهة المستقبل وتحدياته باستخدام كل امكانيات المجتمع المتاحة والممكنة.

ولاتشذ مصر عن الدول الأخرى،فى مواجهة المشاكل الناجمة عن عدم الاهتمام بالحيز المكانى وتقسيماته فى فترات زمنيه سابقه انعكست اثارها على الحاضر الذى تعيشه. ولاشك ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى انتهجتها مصر منذ تطبيق الخطة الخمسية الاولى فى الستينيات من هذا القرن أدت إلى تركز الانشطه حيزيًا فى مناطق واقاليم محدودة خطط لها وتدخل فى توطينها مؤسسات مركزية تخضع لنظام سياسى وطنى يميل نحو المركزية بما يتفق وظروف تلك الفترة التاريخية فى مصر. فمن الواضح ان السياسات التى كانت قد اتخذت فى تلك الفترة ركزت على مشاكل وظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية كليه **Macro**. حقيقه، لايمكن تجاهل ان هناك الكثير من التغيرات الايجابية التى حدثت على المستوى الكلى كان لها ايضا بعض الانعكاسات الايجابية على المستويات الجزئيه (المحلية) **Micro Scale** (١). ومالايمكن ايضا تجاهله ان هذه التغيرات الكلية كان لها اثار سلبية على الغالبية العظمى من المحليات ، فعلى سبيل المثال ، لم يكن الاهتمام بالصناعة يواكبه اهتمام بتوزيع عادل لها بين المحافظات المختلفة(2). لذلك تركزت الصناعات فى بعض المحافظات مما ساعد على وجود تيار هجرة شديد من المناطق التى لم تحظى باهتمام الحكومة المركزية، ادى الى ظهور قليل من مناطق الجذب والكثير من مناطق الطرد على السواء.

وقد يعزى ذلك الاتجاه المركزى، إلى الاعتقاد الذى كان سائدا آنذاك من ان الآليات المركزية التى تعمل فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكلية دائما فى صالح المجتمع ككل وهى فى نفس الوقت رشيده، وان تلك الآليات التى تعمل على المستوى الكلى يمكنها ن تحدث تغيرات ايجابية غير محدودة على المستويات الاقل، اى المحلية. وقد يفهم من ذلك ان هناك اعتقادا كان سائدا مؤداه إن جهاز الدولة المركزى يعلم كل شئ وان له القدرة غير المحدودة على تنظيم حركة المجتمع ككل وان المشاكل المحلية اقل اهمية ان لم تكن غير موجودة اصلا. وكان من نتيجة سيادة هذه النظره والفكر ان ازدادت حدة الفروق بين اجزاء الدولة المختلفة فى جميع المجالات سواء كانت اقتصادية او اجتماعية أوغيرها.

---

(١) من تلك الاثار الايجابية انشاء السد العالى فى اسوان، وكثير من اثاره الايجابية على تنمية المنطقة الجنوبية من البلاد.

(2) لايقصد بالعداله هنا، التوزيع المتساوى للصناعات بين المحافظات، فذلك غير ممكن عمليا فى كثير من الاحيان بكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يقصد بالعدالة هنا توزيع الصناعات فى المناطق خارج الحدود الادارية للمناطق الحضرية الكبرى التى تتوفر فيها الامكانيات المناسبه لانشاء بعض الصناعات حسب ظروف كل منطقة. وهذا بطبيعة الحال، يعتمد على اجراء العديد من الدراسات الاقليمية الشاملة التى لم تتوفر حتى الآن فى مصر.

وساعد على تدعيم المعتقدات السابقة الدور المتعاظم للمشروعات الكبيرة من حيث الكفاءة فى الانتاج والمساهمة فى تطوير المجتمع. وفى المقابل تم تجاهل الدور الاساسى الذى يمكن ان تلعبه الصناعات الصغيرة ومرونة مشروعاتها ومؤسساتها فى التوطن فى المحليات حيث الامكانيات محدودة والسوق الضيقه. اما ماعمق هذه الأفكار ان التطور التكنولوجى السائد آنذاك لم يكن على المستوى الذى يصبح فيه المشروع الصغير قادراً – من ناحية الكفاءة – ان يحقق مايمكن ان تحققه المشروعات الكبيرة فى كثير من الصناعات. والى حد كبير استمرت تلك الأفكار والاتجاهات حتى منتصف الثمانينات، وقد نتج عن ذلك، ان المسيرة التنموية المحلية والاقليمية فى مصر واجهت عدة مشكلات ناجمة تماما عن ضعف استخدام الحيز المكانى المصرى كعنصر أو احد العوامل التنموية، نذكر منها مايلى :(1)

- وجود خلل فى التوزيع المكانى للهيكل الانتاجى، الأمر الذى نتج عن الاهتمام بتوطين المشروعات للحصول على اكبر عائد اقتصادى مباشر ممكن، بصرف النظر عن توطين هذه المشروعات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المدى البعيد اى بغض النظر عن الاثار الاجتماعية والبيئية على المدى الابعد.

- وجود فروق واضحة بين المحافظات المأهولة بعضها البعض وبالذات بين المحافظات الحضرية والريفية، مع تجاهل شبه تام للأقاليم الصحراوية الأمر الذى كان يطرح بعض مشكلات العدالة والتوزيع على المستوى القومى.

- واجهت المحافظات الحضرية الكبرى وبالذات القاهرة والاسكندرية عديد من المشاكل الاجتماعية الخانقه الناتجه عن تكدس السكان بسبب الهجرة من الاقاليم المختلفة إليها.

- عدم استغلال الارض المصرية الاستغلال الامثل وتركز السكان والانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى حيز ضيق قد لايزيد عن ٤% من مساحة مصر الكلية – الأمر الذى أضر تماما بالرقعة المزرعة والأمر الذى ادى ايضا الى الاعتماد على الخارج للحصول على الغذاء.(2)

- اثيرت كثيرا بعض القضايا المتصله بالأمن القومى والمتصله بضعف التواجد السكانى فى المحافظات الحدودية وبالذات بعد حرب ١٩٦٧ وفى اعقاب حرب ١٩٧٣ واحيانا تمتد جذوة النقاش حول هذا الموضوع وفى اغلب الاحوال تهبط وتنسى .

---

(1) انظر السيد محمد كيلانى وسيد محمد عبدالمقصود، الفوارق الاقليمية فى مصر وطرق قياسها ، مذكرة خارجية رقم ١٣٢٤، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٢

(2) انظر السيد محمد كيلانى، التحضر والفقر والدخل الاقليمى فى مصر " دراسة لتحديد اولوية المحافظات والمناطق الحضرية بها لتوطين الصناعات الصغيرة"، مذكرة خارجية رقم ١٥٤٩، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٩٢

ومن ناحية أخرى، فقد ساعد على تعميق المشاكل الاقليمية والمحلية بعض الاخطـــاء فى السياســات الاقتصادية والاجتماعية فى فترات سابقه فرضتها ظروف الفترة التاريخية، احدثت خللا مقابلا فى التوازن الحيزى والمكانى المصرى. ولقد ادت هذه السياسات إلى عدم استغلال الحيز المصرى بصورة رشيدة الأمر الـــذى ادى إلى وجود حوالى ٩٦% من المساحة الكلية شبه خاليه، مع الزيادة السكانية المتوالية والثبات النســـبى للرقعـــة الزراعية وفى بعض الاحيان تاكلها لصالح عملية الاسكان وعدم الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعيـــة المتاحـــة والحيز المكانى قل نصيب الفرد من الارض الزراعية مع ارتفاع الكثافات السكانية فى المناطق المأهولة وهو أمـــر ادى الى تهديد واضح للأمن الغذائى المصرى (١) . وهكذا ارتفع العجز فى الميزان التجارى سنه بعـــد أخـــرى بسبب زيادة قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات بصورة لاتمكن المجتمع من تغطيـــة الـــواردات الـــتى استحوذ المكون الغذائى نسبة كبيرة منها.

وبهذه الصورة نجد ان الاقتصاد القومى قد دخل حلقه مفرغه بين الديون وادارتهـــا وعبئـــها وطـــرق سدادها وبين الانتاج والاستثمار والاستهلاك مما اثر على قدرة المجتمع على الادخار وتمويل التنمية (٢).

٢- السلطات الممنوحه لقيادات الادارة المحلية

يلاحظ من المواد رقم ٢٦ و٢٧ (المكرره) حتى المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية المعدل الصادر بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ومن الباب الرابع من اللائحه التنفيذية لقانون نظام الاداره المحليـــة الصـــادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ وبالذات فيما يتعلق بالمحافظين، انه لم يخول لهم أو لرؤســـاء الوحدات المحلية سلطات فعليه يمكن من خلالها تأدية دورهم بصوره اكثر كفاءه. فمـــواد القـــانون ولائحتـــه التنفيذية لاتحدد فى كثير من الاعمال مسئوليات واضحه لهذه القيادات فعبارتها جاءت مطاطه لايمكن الركـــون اليها لاداء هذه القيادات مهامها التى تتطلبها الادارة العلمية الحديثة.

يظهر التناقض بين مسئوليات المحافظ وبين القيود التى تحد من قدرته على تحقيق الامال المعقودة علـــى انشاء وظيفته وعلى عمله عندما نص القانون " فى حدود القوانين واللوائح" التى هى فى الواقع قيودا تغل قدرته على العمل لكونها مقننه وفقا لمعايير مركزيه وليس معايير لامركزية تأخذ فى الاعتبار ظروف كل مجتمـــع محلـــى ومرحله تطوره الاقتصادى والاجتماعى ونضجه السياسى.

ومعنى هذا ان دور المحافظ استشارى او كأن القوانين تجامل المحافظين مجاملات شكليه وليس دورا فعالا فى اتخاذ القرار المناسب وفى الوقت المناسب. ويظهر من ذلك ايضا من بقية ماجاء بنفس المادة المشار اليها فقط " وللمحافظ اقتراح نقل اى عامل من المحافظة اذ تبين ان وجوده لايتلاءم مع المصلحة العامة " ، فالمحافظ هنـــا

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر السيد محمد كيلانى، تقارير لجنة تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية، معهد التخطيط القومى (غير منشورة) ١٩٨٧

ليس له سلطات اصيله ولكن عليه ان يقترح اى مجرد اقتراح . فاذا كان هذا الوضع بالنسبة لممثل الهيئة السياسية والتنفيذية فى الدوله على مستوى المحافظات فما هو الحال بالنسبة للمستويات المحلية الأخرى. وتنص بقية المادة (٥٢مكرر) على " وفى الحالتين السابقتين.

ومرة أخرى يتأكد الدور الاستشارى للمحافظ من المادة (٩٦) والتى تنص على " يكون شغل وظائف مديرى ووكلاء المديريات بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع المحافظ ..." وهذا الاتفاق لامعنى له طالما ان المحافظ لايعرف شيئا عن جميع موظفى الوزارات المختلفه وبالتالى يوافق على موظف لايعرفه او قد تعامل معه سابقا بالرغم من اعتلائه منصبا له دور فاعل فى تطوير وعمل المحافظة.

ومن ذلك يتضح دور الاجهزة المركزية فضلا عن الدور الذى تمارسه الاجهزة الرقابية فى الحد من قدرات وحدات الحكم المحلى.

اشكالية رقم (٥) تمويل التنمية المحلية

حصر وتحليل الموارد المالية المحلية مع اشاره خاصه لضآلة الموارد المالية اللازمة للتنمية المحلية .

نص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطه العامة للدولة ومتابعة تنفيذها- فى المادة ١٩ منه – على ان يعاون وزارة التخطيط فى اعداد الخطه القومية ومتابعة تنفيذها على المستوى الأقليمى – هيئات التخطيط الاقليمى، وعلى المستوى المحلى وحدات التخطيط بالمجالس المحلية.

والواقع ان عملية توزيع مشروعات الخطه مكانيا على طول رقعة الوطن وعرضها واجب من أهم واجبات التخطيط القومى – ولضمان أخذ الاعتبارات والظروف المحلية فى الحسبان – الى جانب الاعتبارات العامة – أن تسهم وحدات الحكم المحلى على مختلف مستوياتها فى عملية التخطيط بالدراسات والمقترحات وجهود التنفيذ. ومن هنا كان وجود ادارات ووحدات التخطيط والمتابعة بالمحافظات والمحليات لتقوم بنفس الدور الذى تقوم به الادارات المناظره على المستوى القطاعى من حيث الاتصال والتنسيق مع جهاز التخطيط القومى.

ولرأس المال اهمية قصوى وخاصة فى البلدان النامية التى تعانى بصفه عامة نقصا واضحا فى رؤوس الأموال سواء كانت رؤوس الاموال محلية أواجنبية وذلك بالمقارنة بالموارد البشرية المتوافرة. وتعيش تلك

البلدان – والتى من بينها مصر– فى دائرة مفرغة تحول دون توفر رأس المال اللازم سواء لأغـــراض التكويـــن الرأسمالى أوالأنفاق الجارى (١)

ولذا فإن تلك الأشكالية تتمحور حول البحث فى مدى كفاية وكفـــاءة عنصـــر رأس المـــال المتـــاح للمحليات فى أحداث التنمية بشقيها الانتاجى والخدمى.

هيكل التمويل المحلى :

تقوم الاداره المحلية أساساً لتأدية سائر الخدمات ذات الطابع المحلى داخل نطاق الوحـــدات المحليـــه – وبالطبع فإن هذه الخدمات تحتاج الى تمويل، وهنا يبدو لنا طبيعياً أن نتساءل كيف تستطيع هذه الوحدات توفير التمويل الكافى لاداء هذه الخدمات لمواطنيها خاصة اذا ماعلم أن المحافظات ألى جانب أدائها للخدمات تحتاج الى القيام بمشروعات حيويه تتطلب استثمارات طائله لتمويلها، والدولة – على قدر استطاعتها – توفر الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات، وهو ماينبغى معه أن يكون لموارد تلك المجالس المحلية دوراً ما فى تمويـــل هـــذه المشروعات سواء الخدميه منها أوالانتاجية.

وقد حدد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ و١٤٥ لســـنة ١٩٨٦ مصادر وهيكل التمويل المحلى في مصر من المصادر الآتية : انظر الشكل رقم (١)

(١) الاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة للدولة والوحدات المحلية التى تتكون من أربعة مصادر رئيسية.

- الايرادات السيادية
- الايرادات المحلية (رسوم وضرائب)
- الايرادات المشتركة
- الاعانات

(٢) موارد الحسابات المستقله والصناديق الخاصة

(٣) القروض والتبرعات والهبات والوصايا (وهى كلها مصادر مشروطه بقرارات مركزية)

وعلى الرغم مما منحه القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته من تلك الأختصاصات التى تزيد المـــوارد الماليه للمحافظات الا أن الأختصاصات المالية للسلطات المحلية مازالت محدوده وبالتالى فان الموارد الماليـــة مـــن السلطات المركزية تمثل الشطر الاكبر من الموارد المالية لتمويل السلطات المحليه لتأدية العديد من الخدمات العامه التى لايمكن القيام بها لولا التمويل الوارد من السلطه المركزية، وهو الأمر الذى تجد من خلاله السلطه المركزية

(1) محمد خفاجى – دراسة تحليلية للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعى المصرى– رسالة دكتوراه – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة – ١٩٨٨ – ص ٣

هيكل الموارد الماليه للمحليات

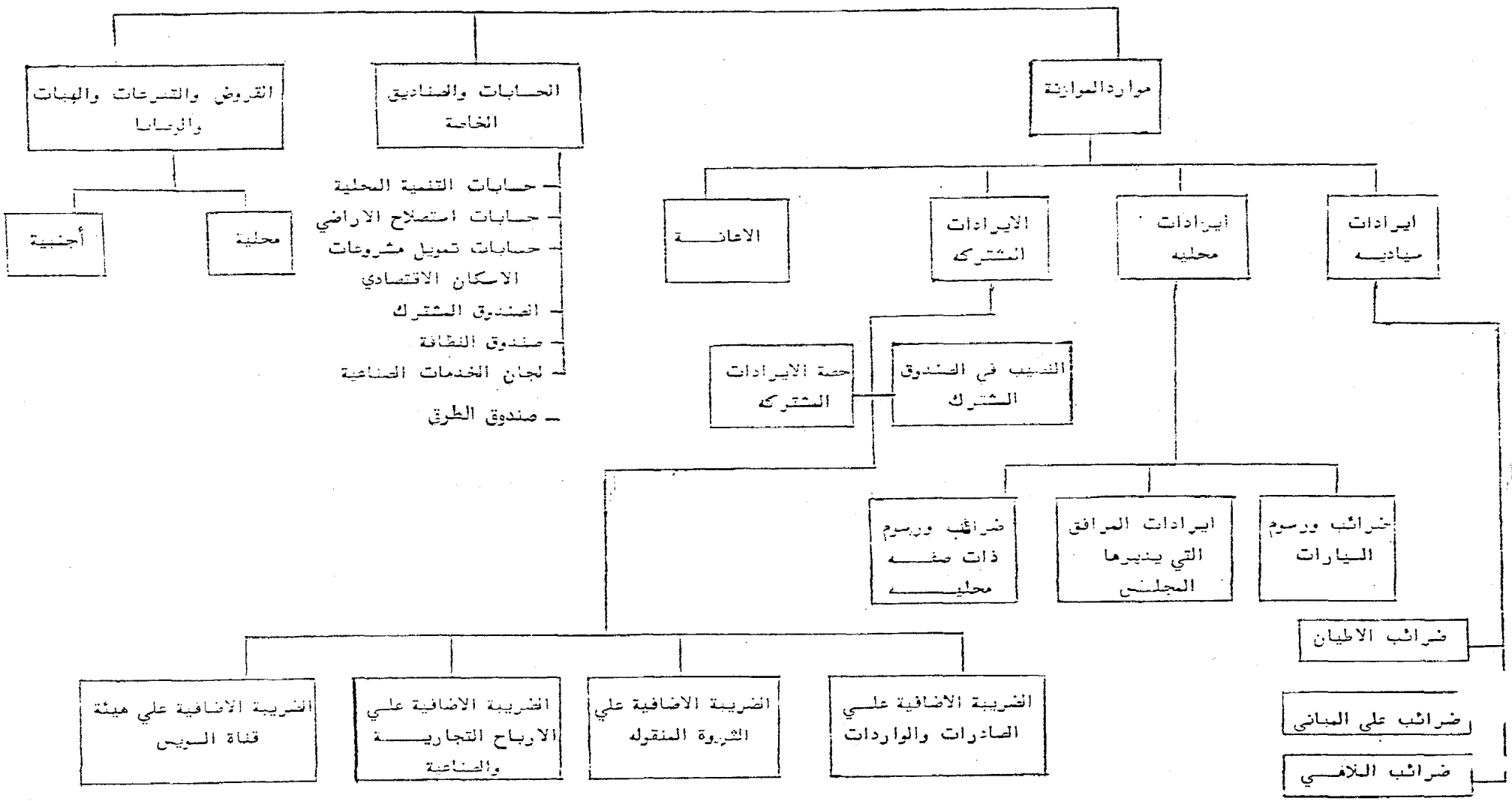

مبررا للأبقاء على سلطاتها فى الأشراف والتوجيه للسلطات المحلية، ويؤكد ذلك بيانات الموازنة العامة للمحليات لعام ١٩٩٤/١٩٩٣ على سبيل المثال. فقد بلغ حجم الانفاق المحلى والايرادات موزعه على الأبواب الأربعة والاعانات للخدمات العاديه ٩,٠٥٦,٩٠٣ ألف جنيه مصرى موازنه ١٩٩٤/١٩٩٣ [1] على النحو التالى:

(١) الضرائب والرسوم ذات الصفه المحلية	٧٥٥,٨٤٢ ألف جنية
(٢) الايرادات الجارية (ايرادات جارية محلية)	١,٢٢٨,١١٩ ألف جنية
(٣) اعانات خدمات سيادية	٥,٣١٩,٩٨٥ ألف جنية
جملة الايرادات السيادية	٧,٣٠٣,٩٤٦ ألف جنيه
(٤) الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية	١,٦٢١.٥٠٩ ألف جنيه
(٥) الباب الرابع التحويلات الرأسمالية	١٣١,٤٤٨ ألف جنية
اجمالى الموازنة العامة للمحليات	٩,٠٥٦,٤٤٨ ألف جنية

وبتحليل الموارد المالية يتضح الآتى:

أ–ان اعانات الخدمات السيادية تمثل	٥٨,٧٠% من اجمالى الموازنة العامة
ب–ان الضرائب والرسوم المحلية ذات الصفة المحلية	٨,٤ % من اجمالى الموازنة العامة
ج–أن الايرادات الجارية	١٣,٦% من اجمالى الموازنة العامة
د–أن الاستخدامات الاستثمارية (باب ثالث)	١٧,٩% من اجمالى الموازنة العامة
هـ–أن التحويلات الرأسمالية (باب ثالث)	١,٤% من اجمالى الموازنة العامة

وإذا ما علمنا أن اجمالى الايرادات من مصادر غير محلية ذاتيه وهى التى تغطى استخدامات الأبواب الثلاث في الموازنة العامة للمحليات خلال عام ١٩٩٤/٩٣ كانت على النحو التالى

١- جملة الايرادات من مصادر محلية	١,٢٢٨,١١٩
٢- اعانات وخدمات سيادية	٥,٣١٩,٩٨٥
٣- استخدامات استثمارية أخرى	١,٦٢١,٥٠٩
اجمالى الايرادات التى تغطى استخدامات الأبواب الثلاثة بالموازنة	٨,١٦٩,٦١٢ ألف جنيه

ومن ذلك يتضح أن نسبة الايرادات المحصلة من موارد محلية تبلغ فقط ١٥% تقريبا من اجمالى ايرادات المحافظات والتى تغطى الأبواب الثلاثه ولا تضم ايضا ان المحليات لا تعتمد على مواردها بنسبه كبيره ،

---

[1] انظر وزارة المالية، قطاع الحسابات الختامية، ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٣، ختامى الادارة المحلية، المطبعة الاميرية – القاهرة – ١٩٩٦.

وأن الحكومة المركزية تلعب دورا كبيرا في تمويل التنمية المحلية. وهذا في حد ذاته يزيد من سيطرة الحكومة المركزية على اختصاص المحليات ويؤثر ذلك على حريتها في اتخاذ القرارات التنموية ويؤكد مرة أخرى المركزية في نفس اللحظة التى تنادى الدولة فيها بتدعيم اللامركزية، لذلك توصى هذه العجاله السريعه عن إشكاليه التمويل أنه في سبيل تدبير قدر أكبر من التمويل وتنمية الموارد الذاتية للمحليات وعلى وجه الخصوص الرسوم المحلية فإنه يتعين القيام بالآتى :-

١- تشكيل لجنه على مستوى عال تمثل فيه الجهات ذات الخبره الكبيره في مجال الضرائب والرسوم لاعادة النظر في الرسوم المحلية (العامة) ورفع فئاتها بعد أن ثبت من العرض السابق مدى ضآلتها وعدم تناسبها مع الظروف الحاضره واقترح ان تسترشد اللجنه في هذا الشأن بقرار السيد محافظ القاهرة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بزيادة فئات رسوم الاعلان واشغال الطرق العامه ، كما تقوم هذه اللجنة ايضا بإعادة النظر في فئات الرسوم ذات الطابع المحلى وزيادته بما يتناسب ايضا مع الظروف الحاضره وانه فرضت بفئات ضئيله جدا منذ عشرات السنين.

٢- سرعة اعادة النظر في قانون مقابل التحسين وسد الثغرات في اجراءات الربط وتحصيله.

٣- تشكيل لجنه على مستوى كل محافظة تكون مهمتها حصر المتأخرات والمستحقات من الرسوم والضرائب بالنسبة لكل وحده محليه واتخاذ الاجراءات الكفيله بتحصيلها منعا من سقوط الحق في المطالبة بها بالتقادم، حرصا على أموال هذه الوحدات.

٤- اصدار تعليمات موحده من مجلس المحافظين لتشجيع تحصيل مستحقات الوحدات المحليه والحد من التراخى في ربط وتحصيل بعض الضرائب والرسوم وذلك في ضوء مظاهر هذا التراخى على أن تشمل هذه التعليمات اثابه من يبذل جهدا.

٥- أن تقوم الوحدات المحلية بنفسها بجباية الضرائب التى آلت اليها بموجب قوانين الحكم المحلى ، بدلا من مأموريات الضرائب العقارية .

الفصل الثانى

الاصلاح الاقتصادى واستغلال الحيز المتاح

الفصل الثانى

الاصلاح الاقتصادى واستغلال الحيز المتاح

١- مقدمة

ان ما قامت به مصر من جهود تنموية خلال عقود التنمية الاربعة الماضية لرفع مستوى المعيشة للسكان لم يكن كافياً وخاصه في ظل الزيادة السكانية المرتفعة عاماً بعد عام، وكذا المشاكل الاقتصادية والسياسية التى واجهتها البلاد. وقد أدى ذلك إلى تخلف مصر عن ركب التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى الذى حققته كثير من الدول الاخرى التى بدأت مرحلة التنمية في الستينيات مثل الهند والبرازيل.

هذا ويرجع قصور جهود التنمية عن تحقيق أهدافها المرجوة " وخاصة الأهداف الاقليمية والمتمثلة في ضعف قدرات الاقاليم المصرية وتركز السكان والانشطة في عدد قليل من المراكز الحضرية وخاصة القاهرة والاسكندرية، ووجود نسبه كبيرة من مساحة مصر غير مأهولة وخالية من السكان والأنشطة " ، يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الاستراتيجية التى اتبعتها مصر في ذلك الوقت " التصنيع وتركيز الاستثمارات " والتى اطلق عليها في ذلك الوقت ، " التصنيع تحت قيادة الحكومة / القطاع العام " والتىقامت على أساس آلية التخطيط المركزى والحماية والتنظيم القانونى لآليات الاقتصاد المحلى[1] . وقد أهملت استراتيجية التصنيع أو تجاهلت في ذلك الوقت البعد المكانى مما كان له أكبر الأثر في استمرارية زيادة درجة التركز وخلق الفوارق الاقليمية التى أدت بدورها إلى اندفاع تيار الهجره من المناطق الريفية إلى الحضر وخاصه المدن الكبرى.

٢- الحاجة الى الاصلاح الاقتصادى

لقد اتضح أن هناك حاجه ماسه الى الاصلاح الاقتصادى حيث تراكمت المشكلات الانمائية والاقتصادية إلى الحد الذى عجزت معه السياسات المتبعه في تلك الفتره عن حل تلك المشكلات ، وأهم مؤشرات ذلك عدم قدرة القطاع العام على قيادة جهود التنمية وفشل سياسة توزيع / تخصيص الاستثمارات في احداث تنميه على نطاق الحيز المصرى، بل أن سياسة الاستثمار أدت الى زيادة التركز في مراكز النمو القائمة نتج عنه تدفق تيار هجرة من الريف إلى الحضر، مما زاد من مشاكل نمو المدن الكبرى والمتوسطة. هذا ومن الناحية الاقتصادية البحته فقد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وارتفع مستوى التضخم وتراكم الدين الخارجى وقصور الاستثمار نتيجة ضعف الادخار المحلى وبالتالى ضعف قدرات الأنتاج على مستوى محافظات واقاليم الدولة.

---

(١) جيفرى ساكس، نحو معدلات اعلى للنمو الاقتصادى في مصر، ترجمة سمير كريم / المركز المصرى للدراسات الاقتصادية/ محاضرة رقم٣ ، القاهرة ، بدون تاريخ، ص١

لذلك أصبح من الضرورى اعادة وضع تصور استراتيجى شامل يضمن علاج المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى بالاضافة الى دفع عملية التنمية الى الآفاق المرجوه لها وخاصه زيادة مساحة المعمور المصرى وذلك بانتهاج سياسة لتطوير وتنمية البنية الاساسية وخلق طاقات انتاجية جديدة في الحيز غير المأهول وذلك بأستغلال الموارد الاقتصادية الموجودة والمحتمله وخاصة الاراضى الصالحة للزراعة ، والمياه ، واستغلال المكان الخالى ، وتنمية الموارد البشرية وحسن استغلالها .

٣- مفهوم الاصلاح الاقتصادى في مصر

يتمثل مفهوم الاصلاح الاقتصادى في مصر في " تهيئة المناخ واحداث التحولات التى يمكن للقوانين الاقتصادية الموضوعية في مجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية بما يطلق في الاقتصاد المصرى آليات تحقيق النمو والتقدم الذاتى باعتباره شريكا متعاونا في العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل مستوى معيشه أفضل لكافه افراد المجتمع " [١]

وفحوى الاصلاح الاقتصادى هو عملية تكيف هيكلى ذات ابعاد متعدده أهمها التكيف مع آليات السوق " العرض والطلب والاثمان " حيث تتحرك الاثمان وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب وفي ضوء ذلك يتم تخصيص الموارد وتوزيع الدخول بين عناصر الأنتاج، وتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار .

هذا ومن أهم أبعاد عملية التكيف الهيكلى في مصر اعادة النظر في أسلوب وآلية إدارة الاقتصاد القومى، بحيث تنتقل من الادارة المباشره بالقرارات والأوامر الادارية المركزية وشبه المركزية الى الادارة عن طريق التوجيه بالسياسات والحوافز الايجابية والسلبية. كما تتضمن عملية التكيف الهيكلى في مصر استهداف معدلات نمو أعلى قطاعيا، واعادة نمط التوزيع الصناعى النسبى اقليميا، بل وكذلك تغير نسبة مساهمة كل قطاع في توليد الناتج القومى، وأن يتم ذلك في اطار هدف تحقيق تنميه وطنيه متواصله متكاملة الابعاد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) على المستوى القومى وعلى مستوى اقاليم[٢] ومحافظات مصر .

هذا ولا يعنى انتهاج مصر للاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى أن يتقاعس دور الدولة أو يتوقف عن وضع وإنتهاج استراتيجية وسياسات النمو والتنمية وخاصة في بعدها الاقليمى، بل وتحديد أهداف تلك السياسات بما يضمن تحقيق تنميه مكانيه ونشرها في ربوع البلاد واستغلال الحيز الخالى وفتح مجالات تنميه وعمران على نطاق واسع يقلل من ازدحام الجزء المعمور حاليا . انه من المطلوب وبشده المزج بين الحريه الاقتصادية (آليات السوق) وآليات التوجيه الحكومى على النحو الذى تعوض فيه جهود القطاع الخاص وتكمله وخاصة في تلك المجالات التى لا يقبل عليها .

---

[١] د/محمود عبد الحى، التكيف الهيكلى في مصر، في السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلى، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم ٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٢

[٢] المرجع السابق ص جـ

هذا ويشير الاقتصاديون ان التدخل والتوجيه الحكومى المرغوب في إطار الاصلاح الاقتصادى يجب ان يتم في اطار المبادئ التالية:-

(١) أن يكون التدخل بحذر وبشكل مدروس، حيث من المفضل ترك آليات السوق تعمل بشكل عادى اذا ما كانت تؤدى دورها بكفاءه ، وخاصه في بعدها المكانى، إلا إذا تطلب ذلك تدخل الدولة والتوجيه الى مجالات معينه واقاليم معينه ومحدده مثل تلك الاقاليم التى تعانى من قصور كبير في طاقاتها الانتاجية (الاقاليم الحاليه)، أو مجالات مثل البنيه الأساسية الاقتصادية مثل السدود - الكبارى - محطات القوى الكهربائية الكبرى...

(٢) ان تراجع الدولة سياساتها ومجالات تدخلها في ضوء سير وتطور جهود التنمية وتحقيق أهدافها وخاصه الحيزية.

(٣) ان يتم تدخل الدولة وتوجيهها وفقا لقواعد محدده واجراءات واضحة وصريحة ومعلنه للجميع دون ما لبس أو غموض وبما لا يؤدى إلى حدوث مشاكل مختلفة، وخاصة في التنفيذ.

هذا وتوصى هذه الدراسة بأن يكون هدف تقليل الفوارق الاقليمية وتنمية الريف وتحديثه وعلاج مشكلات التحضر وخاصة مشاكل تدهور البيئة والازدحام والتكدس وتنمية المرافق العامة من الجوانب الرئيسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

٤- ركائز برنامج الاصلاح الاقتصادى

يقوم تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى في مصر على الركائز الأساسية التالية:-

أ-اعادة بناء الأسواق واعطائها الأولوية في قيادة وتسيير الاقتصاد الوطنى أو ما تم تسميته " من الخطه الى السوق".

ب-إعادة بناء الرأسمالية الوطنية / المحلية واعتبارها ركيزه الجهود الاقتصادية والتنموية.

جـ-تقليص دور الحكومة نسبيا في ادارة الاقتصاد القومى وخاصة ملكية وسائل الأنتاج " تطبيق واسع للخصخصة

هذا ويتم ذلك من خلال تطبيق حزمه من السياسات المالية والنقدية والسعرية والتجارية والصرف الاجنبى والأطر المؤسسية والقانونية، وعلى وجه الخصوص برمجة سياستان تؤثران بشكل مباشر على استغلال البعد الحيزى تنموياً بشكل جيد وهما:

- سياسة تشجيع رأس المال الخاص الوطنى والعربى والاجنبى (الاستثمارات) وذلك عن طريق تقديم كافة التسهيلات والتيسيرات والاعفاءات لتعبئة اكبر قدر من هذه الأموال واستثمارها في انشاء وخلق طاقات انتاجية جديدة في قطاعات استصلاح الاراضى الزراعية ، والصناعه، والبنية الأساسية وأى مجالات أخرى حتى لو كانت ممنوعة سابقا مثل انشاء المطارات ومحطات الكهرباء العملاقه ، بل والطرق...الخ

■ سياسة الخصخصة وتتمثل أساساً في بيع وحدات القطاع العام القديم سواء لمستثمر رئيس خاص أو تحويلها الى شركات مساهمة وبيع جزء من أسهمها للعاملين بها ...الخ. وكذلك السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في جميع المجالات دون استثناء كما جاء في قانون حوافز الاستثمار الأخير.

إن ما تحتاجه مصر هو سياسة تنموية عامه شامله ورشيده وخاصه في بعدها المكانى / الحيزى يؤدى الى اطلاق عوامل وقوى النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في أرجاء الجزء غير المعمور من أرض مصر، وتكون سياسات قادرة ومؤثرة في تغيير الهياكل الاجتماعية والانتاجية الداخلية وبناء هيكل قوى متشابك ومترابط بأنواع ومستويات الصناعات المختلفة تربطها علاقات أمامية وخلفية تؤدى الى تنمية صناعية متكاملة وقويه ومستمره تعتمد على قاعدة تكنولوجية وطنيه وقوة عمل مصرية مدربه ماهرة عالية الكفاءة.

٥- الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى

هذا ويجب الإشارة إلى بعض الآثار الجانبية لبرامج الاصلاح الاقتصادى بصفه عامه، حيث ان التجارب الدولية وتقارير المؤسسات العالمية مثل البنك الدولى وصندوق النقد تشير الى أن بعض الآثار الجانبية محتملة وخاصة في المدى القصير مثل زيادة التضخم والبطالة والفقر[1] ، بل والانكماش الاقتصادى. الا أنه في حالة الاقتصاد المصرى فإن السياسات المتبعة قد جاءت موفقه الى حد كبير في ضبط التضخم بل انخفض معدل التضخم الى ٤% وهذا انجاز كبير ، كما أن ميزان المدفوعات تحول من العجز إلى الفائض، وزاد حجم العمله الأجنبية بالبنك المركزى الى اكثر من ٢٠ مليار دولار وأرتفع حجم الودائع بالبنوك كمؤشر على زيادة المدخرات، وتحاول الحكومة بجهد كبير عدم تأثر الاقتصاد المصرى بآثار الانكماش الاقتصادى العالمى، كما أن حجم ومعدل نمو البطالة في تناقص أو على الأقل مازال ثابتا بسبب السياسات التى تتبعها الحكومة في قطاع انشاء وتمليك المشروعات الصغيره والتنمية الريفية والزراعية وتنمية السياحة وتطوير واعادة هيكلة الصناعة المصرية.

٦- الطريق الأمثل لاستغلال البعد الحيزى في ظل الاصلاح الاقتصادى

ما هو الطريق الأمثل للتنمية في مصر في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة ؟ ، وماذا تريده مصر؟ إن مصر بحاجه ماسه الى اداة أو أسلوب: استراتيجية أو سياسة شاملة وخاصة عند استهدافها تنمية

---

[1] يشير أ.د. إبراهيم العيسوى الى آثار سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى في مصر وخاصة على السكان والتنمية في المدى القصير ، حيث زاد عدد الفقراء، وادى الاصلاح الاقتصادى الى سوء توزيع الدخل، وقصور في إشباع الحاجات الأساسية لفئات واسعه من المجتمع. انظر لمزيد من التفصيل : د/إبراهيم العيسوى، آثار سياسات التكيف الهيكلى على السكان، محاضرة غير منشورة، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣.

الحيز المصرى وزيادة مساحة المعمور. يجب على مصر أن لاتقع في خطأ معالجات التنمية وخاصة الحيزية بطريقة جزئية [١] أو النظر لمشاكل المدى القصير فقط.

إن العوامل التى تؤدى إلى تنمية حيزيه شاملة تعتمد في مقدمتها على الانفتاح الاقتصادى (الاستثمار الخاص) حيث يؤدى ذلك إلى التوجه إلى التصدير وإلى ضمان التوزيع الكفء للموارد عن طريق التخصص والمزايا النسبية والترويج للمنافسة وسرعة تراكم رؤوس الأموال الوطنيه والعربية والأجنية في شكل استثمارات مباشرة لخلق طاقات انتاجية جديدة ومتطوره في مختلف ربوع البلاد من شرقها لغربها ومن شمالها لجنوبها، وكذلك بأهمية كبيره لتحسين التكنولوجيا المستخدمة باستيراد التكنولوجيا المتقدمة وتطوير التكنولوجيا الوطنيه، ومجموعة من السياسات الرشيدة والقويه لتطوير وتنمية البنية الاجتماعية المصرية وخاصة تجميع وتعبئة ورفع كفاءة رأس المال البشرى المصرى.

إن التنمية رغم أنها سوف تتم في إطار رأسمالى فالاطار أو الهدف الحيزى مكون أساسى في التوجيه التنموى لذلك لابد، بل من الضرورى تدعيم وتوجيه جهود القطاع الرأسمالى بالجهود الحكومية بحيث تثمر تلك الجهود مجتمعه عن تحقيق تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد المكانى المصرى (زيادة قدرات الأقاليم المصرية اقتصاديا واجتماعيا وخاصة الاقاليم الفقيره والأقاليم الخالية نسبيا من أنشطة والسكان) وخاصة ما لا تتمكن من تحقيقه جهود القطاع الخاص الوطنى والاجنبى نظرا لما تستخدمه من معايير قد توضح أن نقل هذه الجهود إلى الصحراء والأقاليم النائية غير مجدية لها وخاصة أنها تنظر إلى المدى القصير، وهو ما تقدمه النظرة الحكومية بتبنيها للمشروعات القومية سواء في البنية الأساسية أو بعض المشروعات ذات الآثار المكانية الأساسية ، مثل مشروعات تنمية جنوب الوادى أو انشاء ترعة السلام لنقل مياه النيل الى سيناء.

إن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يجب ان تتم فى اطار تنموى حيزى اذ أن المدخل الاصيل لترشيد التوزيع السكانى الحالى هو المدخل لتقديم نمط حياه جيد لأفراد المجتمع حيث يساعد هذا المدخل على فك التكدس الحالى في الوادى والدلتا أو على الأقل عدم تفاقم الموقف اكثر مما هو عليه ، وفتح الصحراء المصرية لإنشاء طاقات انتاجية جديدة زراعية، وصناعية، ومستوطنات جديده بنمط حياه بدون مشاكل بيئية.

إن هذا المدخل التنموى الحيزى سوف يساعد على إعادة التنظيم المكانى The Reorganization of the Spatial Structure بما يحتويه من أنشطة وسكان (محتويات داخل محتوى).

إن استغلال البعد الحيزى وزيادة الجزء المعمور من المكان المصرى يتطلب تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لزيادة المساحة المستغله بالسكان والأنشطة الى ٢٥% خلال العشرون عاما القادمة بأذن الله.

---

[١] لقد قامت مصر ببعض البرامج الانمائية الجزئية كتجارب للتنمية الاقليمية ولكنها كانت محدوده الأثر مثال ذلك ما استهدفته سياسة انشاء مشروع التخطيط الإقليمى لأسوان بخلق قطب نمو في جنوب البلاد، وكذلك مشروع تنمية منطقة/ إقليم السويس وكذا تنمية إقليم القاهرة الكبرى. هذه لتجارب والمشروعات لم تؤتى ثمارها المرجوه نظرا لعدم تكامل جهود التنمية على مستوى الحيز، وبالتالى ازدادت درجة استقطاب القاهرة، وزادت حدة الفوارق الإقليمية.

الفصل الثالث

موارد التنمية المتاحة والممكنه فى مصر

الفصل الثالث

موارد التنمية المتاحه والممكنه

فى مصر

١ - مقدمـــــــه :

يعتمد حجم ومدى عملية التنمية بصفه عامه فى أى دوله على ما يتوفر لها من موارد مختلفـــه ، كمـــا يتحدد حجم ومدى عملية التنمية هذه في بعدها الإقليمى على مواقع تلك الموارد ، هذا وموارد التنمية عديـــده ومتنوعه، أولها وأهمها عنصر أو مورد الارض (المساحه) Space Land فكلما كانت المساحه كبـــيره كلمـــا تعددت خصائصها وميزاتها ، كما أن نوعية الارض من ناحية درجة غناها بالعناصر الموجودة فى باطنها وعلـــى سطحها والناتجين من تراكم عصور جيولوجية مختلفه، يوضح حجم ونوعية الموارد ، أما ما هو موجود فى بـــاطن الارض أو على سطحها من خامات معدنية وتعدينية متعدده فى شكل مناجم أو محاجر وماتحتفظ به مـــن ميـــاه جوفيه فى باطنها أوغازات أوبترول فهى تمثل موارد طبيعية أساسية وبالنسبة لدرجة خصوبه تربه (سطح) تلـــك الأرض ومدى صلاحيتها لاستخدامات معينه مثل الزراعة أو السياحه أوالتعمير أو حتى تركها فى شكل منـــاطق طبيعية مثل الغابات أو المحميات ، فهو مايشكل أهم عناصر الأنتاج كما أن مايجرى على سطح تلك الارض من مجارى مائيه سواء بحار أو انهار أو بحيرات داخليه ونوعيه تلك المياه ومابها من موارد أخرى مثل الأسمـــاك بـــل ومايجرى أويعيش على سطح تلك الأرض من حيوانات كل ذلك يعتبر موارد أساسية لعملية التنميه وتعتبر محورا اساسيا لحجم ومدى عملية التنمية ، كما أن شكل سطح الارض والعناصر الطبيعية الأخرى المؤثره فيـــه مثـــل الجبال والمرتفعات والتى تشكل فى بعض الأحيان عائقاً لانتشار عملية التنمية، إلا أن وجهها الآخر قـــد يكـــون مورداً أساسيا لأنشطة انمائية عديده مثل نشاط السياحه أوالاستغلال الصحى لانشاء المصحـــات والمنتجعـــات الترفيهية وممارسة أنواع مختلفة من الرياضات حسب المناخ السائد على اختلاف فصول السنه ،

هذا ومن المعروف أنه قبل نشأة الانسان كان سطح الارض مغطى بتربه خصبه [١] ويوجد كذلك عروق الفحم والحديد وحقول البترول والنباتات ... الخ، الا أن ذلك كله لايعتبر موارد إذ لم يكن هناك بشر، فالكون بلا بشر يعتبر خال من الموارد، فالموارد يجب ان تكون مقترنه بالانسان وحاجاته ، ومصر غنيه بالبشر، الذى يمكنهم تحويل ما بأرضها من موارد من صورتها الخام الى سلع تسخر لسد حاجات الانسان المصرى وبذلـــك تتحـــول الموارد من مجرد لا موارد الى موارد اقتصادية ،

---

(١) د ، صبحى عبدالحكيم، موارد الثروه الاقتصادية، جـ ١، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٦٤، ص١٨

ويقدم هذا الفصل عرضا شاملا للموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية المتاحه فى مصر كأداه أو دعامه رئيسيه للتنمية فى بعدها الاقليمى على وجه الخصوص، أى مدى مساهمة هذه الموارد حسب مواقعها فى تنميـــة واستغلال الحيز المصرى لصالح الانسان المصرى ورفع مستوى معيشته فى مدخل القرن الحادى والعشرين.

٢- مورد " الارض " أو المكان

بسم الله الرحمن الرحيم " قل أيتكم لتكفرون بالذى خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا ذلـــك رب العالمين . وجعل فيها رواسى من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين " صدق الله العظيم (١) .تبلغ مساحة سطح ارض جمهورية مصر العربية " الحيز المتاح"(٢) حوالى ١٠٠٢ ألف كم٢ أى أكثر قليلا من المليون كم٢ وهو مايساوى ٢٣٨,٥ مليون فدان تقريبا. وتنقسم هذه المساحه الى قسمين رئيســين، الأول هو القسم المأهول بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسكان، ويبلغ ٣٥١٨٨,٥ كم٢ (تمثـــل نســبة ٤% تقريبا) وتمتد هذه المساحة على طول نهر النيل ومنطقة الدلتا فى الشمال تاركه على يمنيها ويسارها بقيـــة مساحة الحيز المصرى كمنطقة غير مأهولة تشكل اقليمى الصحراء الشرقية والغربيـــة وتبلـغ المســاحة غـير المأهوله(٣) حوالى ٩٦٢٥٤٩,٩ كم٢ تمثل ٩٦% من المساحه الكلية.

هذا وتتوزع هذه المساحه على أقاليم مصر ووحداتها الادارية المختلفة ،فنجد بعض هذه الوحـــدات صغير المساحه ، والبعض الآخر كبير بل شاسع المساحه، ويلاحظ أنه رغم اتساع مساحه بعض الوحـــدات إلا أنها تكاد تخلو من السكان وبالتالى لاتعتبر مواردها موارد اقتصادية رغم ماقد يكون فى باطن تلك المساحات بل وعلى سطحها من موارد طبيعية متعدده، بالاضافة إلى التربه ومدى صلاحيتها للاستغلال التنمـــوى فى مجالاتـــه المختلفه. والجدول التالى رقم (١) يوضح المساحه المأهوله وغير المأهوله حسب المحافظة والاقليـــم فى جمهوريـــة مصرالعربية، وذلك وفقا لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٦،

ومن هذا الجدول يتضح الآتى:

(أ) يوجد حوالى ٤٢٦١,٦ كم٢ (اكثر من مليون فدان) مياه اقليميه (تتمثل فى مجموعة بحيرات داخلية ومجرى النهر) بما فيها من ثروه سمكيه، ومايمكن أن ينشأ عليها من أنشطة تنمويه أخرى.

---

(١) سورة فصلت أيات ٩،١٠

(٢) ملحق رقم ٣ يقدم شرح مختصر لأهم سمات الحيز المصرى

(٣) لم يتيسر حصر المساحه المأهوله فى محافظات الحدود وبعض الاقسام التابعة لمحافظات الاسكندرية والسويس والبحـــيره والجيزة وذلك لصغرها مقارنه بالمساحه الكلية لتلك المحافظات، وتشير كثيرا من الدراسات ان المساحه المأهوله تجاوزت ٦% من اجمالى مساحه مصر وذلك باضافة مناطق الاستصلاح الزراعى فى الصحراء والتوسع العمران متمثلا فى المدن الجديده والامتداد العمران لبعض المدن الكبرى والمتوسطه والتى يتوفر لها ظهير صحراوى مثل القاهرة.

جدول رقم (١)

الموارد الأرضية المتاحه (المساحة) لكل اقليم/محافظة

الاقليم/ المحافظه	المساحـــــه المأهوله		المساحه غير المأهوله		المســـــاحـــه	
	كم٢	الـــــف فـــــدان	كم٢	الف فدان	كم٢	الف فدان
القاهرة	٢١٤,٢٠	٥١	–	–	٢١٤,٢	٥١
الجيزة	١٠٥٨,١	٢٥٢	٨٤٠٩٥,٤	٢٠٠٢٣	٨٥١٥٣,٥	٢٠٢٧٥
القليوبية	١٠٠١,١	٢٣٨,٤	–	–	١٠٠١,١	٢٣٨,٤
اقليم القاهرة	٢٢٧٣,٤	٥٤١,٤	٨٤٠٩٥,٤	٢٠٠٢٣,٠	٨٦٣٦٨,٨	٢٠٥٦٤,٤
الاسكندرية	٣١٤,٤	٧٤,٨	٢٣٦٥,٠	٥٦٣,٠	٢٦٧٩,٤	٦٣٧,٨
البحيره	٤٥٨٩,٥	١٠٩٢,٨	٥٥٤٠,٠	١٣١٩,٠	١٠١٢٩,٥	٢٤١١,٨
مطروح	–	–	٢١٢١١٢,٠	٥٠٥٠٤,٠	٢١٢١١٢,٠	٥٠٥٠٤,٠
اقليم الاسكندريه	٤٩٠٣,٩	١١٦٧,٦	٢٢٠٠١٧,٠	٥٢٣٨٦,٠	٢٢٤٩٢٠,٩	٥٣٥٥٣,٦
بورسعيد	٧٢,١	١٧,٢	–	–	٧٢,١	١٧,٢
الاسماعيليه	١٤٤١,٦	٣٤٣,٢	–	–	١٤٤١,٦	٣٤٣,٢
السويس	٣٠٦,٩	٧٣,١	١٧٥٣٣,٥	٤١٧٤,٧	١٧٨٤٠,٤	٤٢٤٧,٨
الشرقية	٤١٧٩,٦	٩٩٥,٢	–	–	٤١٧٩,٦	٩٩٥,٢
سيناء الشمالية	–	–				
سيناء الجنوبية	–	–	٦٠٧١٤,٠	١٤٤٥٦,٠	٦٠٧١٤,٠	١٤٤٥٦,٠
اقليم القناه	٦٠٠٠,٢	١٤٢٨,٧	٧٨٢٤٧,٥	١٨٦٣٠,٧	٨٤٢٤٧,٧	٢٠٠٥٩,٤
دمياط	٥٨٩,٢	١٤٠,٣	–	–	٥٨٩,٢	١٤٠,٣
الدقهلية	٣٤٧٠,٩	٨٢٦,٤	–	–	٣٤٧٠,٩	٨٢٦,٤
الشرقية	١٥٣٢,١	٣٦٤,٨	–	–	١٥٣٢,١	٣٦٤,٨
الغربية	١٩٤٢,٢	٤٦٢,٤	–	–	١٩٤٢,٢	٤٦٢,٤
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١	٨١٨,٤	–	–	٣٤٣٧,١	٨١٨,٤
اقليم الدلتا	١٠٩٧١,٥	٢٦١٢,٣	–	–	١٠٩٧١,٥	٢٦١٢,٣
بنى سويف	١٣٢١,٥	٣١٤,٦	–	–	١٣٢١,٥	٣١٤,٦
الفيوم	١٨٢٧,١	٤٣٥,٠	–	–	١٨٢٧,١	٤٣٥,٠
المنيا	٢٢٦١,٧	٥٣٨,٥	–	–	٢٢٦١,٧	٥٣٨,٥
اقليم الشمال الصعيد	٥٤١٠,٣	١٢٨٨,١	–	–	٥٤١٠,٣	١٢٨٨,١
اسيوط	١٥٥٣,٠	٣٦٩,٧	–	–	١٥٥٣,٠	٣٦٩,٧
الوادى الجديد	–	–	٣٧٦٥٠٥	٨٩٦٤٥,٨	٣٧٦٥٠٥,٠	٨٩٦٤٥,٨
اقليم اسيوط	١٥٥٣,٠	٣٦٩,٧	٣٧٦٥٠٥	٨٩٦٤٥,٨	٣٧٨٠٥٨,٠	٩٠٠١٥,٥
سوهاج	١٥٤٧,٢	٣٦٨,٤	–	–	١٥٤٧,٢	٣٦٨,٤
قنا	١٨٥٠,٦	٤٤٠,٦	–	–	١٨٥٠,٦	٤٤٠,٦
اسوان	٦٧٨,٤	١٦١,٥	–	–	٦٧٨,٤	١٦١,٥
البحر الاحمر	–	–	٢٠٣٦٨٥,٠	٤٨٤٩٧,٠	٢٠٣٦٨٥,٠	٤٨٤٩٧,٠
اقليم جنوب الصعيد	٤٠٧٦,٢	٩٧٠,٥	٢٠٣٦٨٥,٠	٤٨٤٩٧,٠	٢٠٧٧٦١,٢	٤٩٤٦٧,٥
جملة مساحة مصر	٣٥١٨٨,٥	٨٣٧٨,٣	٩٩٢٥٤٩,٩	٢٢٩١٨٢,٥	٩٩٧٧٣٨,٤	٢٣٧٥٦٠,٨

١كم٢ = ٢٣٨,١ فدان تقريبا

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى، ١٩٩٦، ص ٢٦، ٢٧جدول ١-١٠

(٢) المناطق الصحراوية بمحافظات الحدود الخمس وقسم العامريه بمحافظة الاسكندرية وقسم عتاقه بمحافظة السويس ووادى النطرون بمحافظة البحيره والواحات البحريه التابعة لمحافظة الجيزه لم يتسير حصر المساحات المأهوله منها نظراً لصغرها وادرجت جميعها كمناطق غير مأهوله.

(٣) بلغت جملة المساحه المأهوله حوالى ٨,٤ مليون فدان تمثل نسبة ٣,٥% من اجمالى مساحة مصر، وهو ماتساويه تقريبا بالكم٢ .

(٤) اقليم الدلتا يملك أكبر مساحه ١٠٩٧١كم٢ تساوى ٢,٦ مليون فدان وهو مايمثل نسبة ٣١% تقريبا من إجمالى المساحه المأهوله.

(٥) يحتل اقليم قناة السويس المرتبه الثانية فى المساحه المأهوله بعد اقليم الدلتا.

(٦) يحتل اقليم أسيوط المرتبه السابعه والأخيره فى المساحه المأهوله نظراً لاحتساب اجمالى مساحة محافظة الوادى الجديد ضمن المساحه غير المأهوله.

(٧) اقليم القاهرة رغم ارتفاع درجة التحضر إلا أنه يحتل المرتبه السادسه ويمثل حوالى ٦% من المساحه المأهوله رغم تكدسه بالسكان (حوالى ٢٣,٤% من جملة سكان مصر).

(٨) تبلغ نسبة المناطق غير المأهوله (بالصحراء الشرقية) شرقا (السويس /البحر الاحمر/سيناء) حوالى ٢٩%، أما المناطق غير المأهوله بالصحراء الغربية فتمثل ٧٠,٧% من اجمالى الصحراوات المصرية.

والجدول السابق يوضح مورد المكان المأهول منه وغير المأهول بالكم٢ والفدان

هذا ويمتاز الحيز المصرى " مورد الارض" ببعض المزايا والخصائص الطبيعيه التى تعطى الفرصه للاستفاده والتوسع فى انشاء الأنشطه الانتاجية المختلفة باستغلال أفضل الأماكن والتى تؤثر ايجابا على تكلفة تلك الانشطه، ومن هذه الخصائص[1] :-

- السهل الفيضى الخصب لوادى النيل والدلتا، ورغم أن هذا السهل مكدس بالسكان إلا أن امكانات التوسع على جانبيه فى الصحراء المجاوره عظيمه حيث قرب شبكة البنيه الأساسيه الرئيسية من طرق ومياه وكهرباء وعماله وسكان.
- توافر العيون الطبيعيه والمياه الجوفيه فى قلب الصحراء مما يشكل أساس الحياه والتوسع وانشاء أنشطه جديده.
- الاستفاده من السيول التى تسقط سنويا على الجانب الشرقى لمصر وفى سيناء مما يجعل هناك موردا أساسيا لخلق حياه جديده من زراعه ورعى ومجتمعات فى تلك المناطق هذا بالإضافة إلى ما بها من موارد تعدينية مختلفه.
- ثروه هائله من المواقع والمناطق السياحيه وعلى طول شواطئ البلاد والتى تقارب ثلاثة آلاف كم.

---

(١) وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامه للتخطيط العمرانى، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧، مسودة التقرير العام، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٣

٣- الثروة المعدنية فى مصر

تعتبر الثروة المعدنية من أهم الثروات الطبيعية التى تعتمد عليها الدولة فى بناء اقتصادها، حيث تساهم هذه الثروة مساهمه فعاله فى توفير الخامات اللازمة للصناعات المحلية، وهى ايضا تساهم فى زيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية وذلك من خلال تصدير الخامات الى الخارج،

ولم يأخذ النشاط التعدينى من قبل مايحتاجه من رعاية واهتمام كاف لاستغلال وتصنيع تلك الثروات الكبيرة المتواجدة فى الصحارى المصرية مما أدى الى تأخر عمليات التصنيع والتصدير وعدم مسايرة التطور التكنولوجى. فالثروة التعدينية هى القاعدة الاساسية لعملية التصنيع، وتوفير هذه الخامات التعدينية ضرورة ملحه لتقليل عمليات استيراد الخامات المماثلة من الخارج.

تتميز مصر بغناها فيما يتعلق بالثروة المعدنية فقد أمكن حصر نحو ٦٧ معدنا تستخرج من ٦٤٤ موقعا. وهذه المعادن تتفاوت فى الاهمية والوزن مثلما تتفاوت فى طبيعتها المعدنية فمنها المعادن الفلزية واللافلزية ومنها الصخور الصناعية والاحجار الكريمه ومنها المعادن الأساسية والمعادن الثانوية والمعادن الثمينة والنادرة.

وتمثل المعادن الاساسية اساس الصناعة والتجارة وهى عصب الثروة المعدنية ويمكن حصرها فى الفوسفات والحديد والمنجنيز والفحم.

وتشمل المعادن الثانوية النحاس والنيكل والرصاص والزنك والقصدير والكبريت والذهب. وتشمل الصخور الصناعية الكاولين والطينة البيضاء والرمال البيضاء والسوداء ثم الجبس والتلك والطفلة والدوليت والجرافيت والاسبستوس والفلسبار والكوارتز واملاح البوتاسيوم. أما المعادن النادرة فهى ذات أهمية قصوى لانها تدخل فى الصناعات التكنولوجية اليوم ومنها اليورانيوم والتيتانيوم، التانتالوم والباريت والكروميت والفلوريت والكوبالت والموليبدنم.

ويتأثر توزيع الثروة المعدنية بالظروف الجيولوجية التى تحدد امكانيات استغلالها وسمك الطبقات الحاملة للمعدن والخصائص الطبيعية والكيميائية للصخر الذى يحتوى المعدن.
كما تتأثر عملية استغلال الثروات المعدنية بالتضاريس والموقع الجغرافى للخامات بالنسبة لمراكز السكان، ومدى توافر المعلومات والدراسات الجيولوجية والنقل والتسويق والايدى العاملة هذا بالاضافة الى كمية الاحتياطى الخاص بكل معدن وطلب الصناعات المختلفة على المعادن التى تستخدمها كمادة خام.

ولقد تغيرت خريطة مصر المعدنية خلال السنوات الاخيرة فبعد ان كانت محصورة فى الصحراء الشرقية وسيناء امتدت الى الصحراء الغربية واصبح هناك ثلاث محاور أو مناطق تعدينية ويلاحظ ان محورى الصحراء الشرقية وسيناء جبلى ولذا كانت معادنها بعيدة الغور ومن ثم يعانيان من ظروف صعبة فى التعدين، الا

تبلغ اجمالى المساحات الأرضية المتزرعه بالأراضى القديمة والجديدة ٣٨٨,٧ألف فدان وهو ما يمثل حوالى ٦% من اجمالى المساحة الأرضية المتزرعة. وينخفض نصيب محافظة القاهرة النسبى إلى ٠,١ كذلك نجد صغر المساحه المتزرعه فى كل من الجيزه والقليوبية بسبب تآكل الأراضى الزراعية فى السنوات الأخيره نتيجة التوسع العمرانى.

- **اقليم شمال الصعيد : الفيوم - بنى سويف - المنيا**

يعتبر هذا الاقليم زراعى : نصيبه مرتفع من الأراضى الزراعيه فهى تبلغ ١٧% من اجمالى المساحة المزروعة فى الجمهوريه وترتفع نسبة الأراضى الزراعية من الدرجة الثانية والثالثة لتمثل ٤٠%. هذا ويجرى حالياً استصلاح ٣٨٤٢٠ فدان فى المحافظات الثلاثة بمناطق كوم اوشيم ووداى الريان وقارون (٩٠٠٠ فدان، ٢٧٦٢٠ فدان، ١٨٠٠ فدان) على التوالى.

جدول رقم (٢)

مساحة الأراضى الصالحة للزراعة ١٩٩٠ حسب المحافظة

المحافظات	الأراضى الصالحة للزراعة	
	بالألف فدان	%
القاهرة	٤,٠٠	٠,٠٦
الجيزة	١٨٦,٥٠	٢,٨٣
القليوبية	١٩٨,٢٠	٣,٠٠
اقليم القاهرة	٣٨٨.٧٠	٥,٨٩
الاسكندرية	٩٨,٩٠	١,٥٠
البحيرة	٧٤٣,٢٠	١١,٢٧
مطروح	١٢٦,٤٠	١,٩٢
اقليم الإسكندرية	٩٦٨,٥٠	١٤,٦٨
بورسعيد	٥,٨٠	٠,٠٩
السويس	٨,٧٠	٠,١٣
الشرقية	٧٢٠,٢٠	١٠,٩٢
الاسماعيلية	١١٨,٠٠	١,٧٩
شمال سيناء	١٢٤,١٠	١,٨٨
جنوب سيناء	١,٣٠	٠,٠٢
اقليم قناة السويس	٩٧٨,١٠	١٤,٨٣
دمياط	١٠٤,٧٠	١,٥٩
الدقهلية	٦١٩,٦٠	٩,٣٩
كفر الشيخ	٤٩٣,٣٠	٧,٤٨
الغربية	٤٠٥,٥٠	٦,١٥
المنوفية	٣٣٣,١٠	٥,٠٥
اقليم الدلتا	١٩٥٦,٢٠	٢٩,٦٦
بنى سويف	٢٦٠,٥٠	٣,٩٥
الفيوم	٣٨٣,٦٠	٥,٨٢
المنيا	٤٩٠,٨٠	٧,٤٤
اقليم شمال الصعيد	١١٣٤,٩٠	١٧,٢٠
اسيوط	٣٥٧,٦٠	٥,٤٢
الوادى الجديد	٢٩,٥٠	٠,٤٥
اقليم اسيوط	٣٨٧,١٠	٥,٨٧
سوهاج	٣٠٥,٣٠	٤,٦٣
قنا	٣٥٩,٧٠	٥,٤٥
اسوان	١١١,٤٠	١,٦٩
البحر الأحمر	٦,٦٠	٠,١٠
اقليم جنوب الصعيد	٧٨٣,٠٠	١١,٨٧
مصر	٦٥٩٦,٥٠	١٠٠,٠٠

المصدر: معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية-مصر ١٩٩٥ (بعد تصحيحه).

اقليم قناة السويس

محافظة شمال سيناء – بورسعيد – السويس – محافظة جنوب سيناء– الاسماعيلية – الشرقيـــة –

يخترق الاقليم أهم مجرى مائى دولى ذو أثر فعال فى التجارة الدولية والملاحة بين بلاد العالم وهو قناة السويس.

- تبلغ اجمالى المساحة المتزرعة فى الاقليم ٩٧٨,١ الف فدان، وهى تمثل ١٤,٨٣% من اجمالى المساحات المتزرعة فى الجمهورية (نحو ٤,٧% من اجمالى مساحة الاقليم، وهى نسبة منخفضة جداً)، وتعتبر محافظـــة الشرقية من أكبر المحافظات الزراعية بالاقليم حيث تبلغ المساحه المتزرعة ٧٢٠ ألف فدان وهـــى تمثـل ١١% من اجمالى المساحه المتزرعه بالجمهورية.
- وتبلغ المساحات القابلة للاستصلاح والاستزراع نحو ٤٧٤ ألف فدان فى المناطق الساحلية بين سهل الطينة والعريش وشمال وجنوب سهل الحسنة وسهل جنوب بورسعيد وصحراء الصالحية وسهل القاع.
- امكانيات التوسع الافقى وزيادة رقعة المساحة المتزرعة بالاقليم واسعة حيـــث تقـدر المســاحة الممكـن استصلاحها واستزراعها فى الاقليم بأكثر من مليون فدان موزعة كالآتى:–

المحافظة	المساحة	الموقع ووصف المنطقة
الشرقية	٢٤٥ ألف فدان	تتركز هذه المساحة فى الاجزاء الشمالية والشرقية فى كل من مركز الحسينية ومركز بلبيس وكفـر صقـر وفاقوس – وتزرع هذه المساحات على الميـــــاه السطحية الممكن تدبيرها من خلال شق شبكة مـــن الترع تمتد داخل المنطقة.
الاسماعيلية	٢٥٥ ألف فدان	تتركز منطقة الاستصلاح والتوسع الأفقى بالاسماعيلية فى مركز القنطرة غرب (جزء من سهل الصالحية)
السويس	٦٠ ألف فدان	تقع هذه المنطقة على طريق الاسماعيلية / الســـويس غرب خط السكك الحديدية.
بورسعيد	١٦٥ ألف فدان	
شمال سيناء	١٥٠ ألف فدان	أغلب هذه المساحة تقع بالسهل الساحلى الشمـــالى بوادى العريش.
جنوب سيناء	٢٠٠ ألف فدان	تقع هذه المساحة فى عدد كبير من الوديان مثل وادى فيران ووداى بيصبح ووادى سفرى وعـــدد مـن السهول مثل سهل القاع...الخ ، حيـــث تعتمـد الزراعة حاليا على المياه الجوفية ومياه الأمطار.

هذا وتنقسم شبه جزيرة سيناء إلى مجموعات من الأراضى من ناحية صلاحيتها للزراعة(١)

- أراضى جيدة الاستغلال الزراعى وتبلغ مساحتها نحو ٩٠٠ ألف فدان.
- أراضى متوسطة الاستغلال الزراعى وتبلغ مساحتها نحو ١٣٠٠ ألف فدان
- أراضى محدودة الاستغلال وهى تمثل باقى مساحة شبه جزيرة سيناء

- اقليم الاسكندرية

المساحات المنزرعة

٧٤٣,٢ ألف فدان فى محافظة البحيرة

٩٨,٩ ألف فدان فى محافظة الاسكندرية

١٢٦,٤ ألف فدان فى محافظة مطروح

تمتاز محافظة مطروح بوفرة الأراضى القابلة للاستصلاح: امكانية استصلاح ٥٠ ألف فدان بسهل الضبعة ٥ آلاف فدان بواحة سيوة.

- اقليم الدلتا:

الغربية ، الدقهلية ، المنوفيه، كفر الشيخ ، دمياط

تبلغ اجمالى المساحه المنزرعه فى اقليم الدلتا ١,٩ مليون فدان وهى تمثل٢٩,٧ من اجمالى المساحة المنزرعه على مستوى الجمهورية، ويرجع ارتفاع هذه النسبه فى اقليم الدلتا إلى انه يضم كل من محافظة الدقهلية وكفر الشيخ وهى محافظات زراعية وتمثل حوالى ١٧% من اجمالى المساحه المنزرعه.وهناك امكانيات للاستصلاح بالإقليم تتراوح مابين ١٦٨ ألف فدان ، ربع المليون وتبلغ المساحات غير المزروعه داخل الزمام المزروع بنحو ١٦٤,٦ ألف فدان .

- اقليم جنوب الصعيد:

سوهاج ، قنا، اسوان، البحر ا لأحمر

يعتمد اقتصاد المحافظات الثلاث على الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى. وتبلغ مساحة المحافظات الثلاث ما يقرب من ١٠ آلاف كم٢. وتتركز الأراضى الصالحة للزراعة حول وادى النيل وتبلغ٧٨٣,٠ ألف فدان وفقا لبيانات ١٩٩٠، وتبلغ نسبة الأراضى المزروعة فعلاً ٨٣,٩% ، ٨١,٦%، ٦٩% من اجمالى مساحة الاراضى فى سوهاج، وقنا، واسوان على التوالى وهو ما يقرب من ٥٤٠ ألف فدان.

---

(١) تم افراد هذا الجزء عن الموارد الطبيعية في سيناء بالرغم ان مواردها متضمنه في اقليم القناة لأهميتها

أما الأراضى القابله للاستصلاح فتوجد حول بحيره السد العالى وفى الصحراء وفى الغنايم وغرب طهطا وفى توسع قنا ووادى الصعايده وكوم امبو ووادى خريط. وتبلغ مساحة الأراضى القابله للاستزراع والاستصلاح في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بنحو ١٥٨ ألف فدان وفقا لبيانات عام ١٩٩٠).

- **اقليم أسيوط**

تبلغ اجمالى المساحه المزروعه فى أقليم أسيوط٣٨٧,١ فدان ،تمثل نسبة ٥,٨% من اجمالى المساحه على مستوى الجمهورية ويلاحظ انخفاض المساحة المتزرعة فى محافظة الوادى الجديد لتمثل ٢٩,٥ألف فدان بالرغم من الامكانيات الضخمة فى هذه المحافظة.

أستصلاح الأراضى :

رغم أن مساحة مصر تبلغ مليون كم٢ غير أن أجزاء شاسعة لايمكن استصلاحها إلا بتكلفة ضخمة ، إن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية أدت الى نقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية واستمرار ذلك سوف يؤدى إلى فقدان (خمس) الرقعة الزراعية الحالية عام ٢٠٠٠. وقد تم تحديد مساحة قدرها ٢,٨٨ مليون فدان قابلة للرى بمياه النيل فى حدود ارتفاعات ضخ لاتزيد على ١٥٠ م، بالاضافة إلى مساحة ٠,٢٢ مليون فدان يمكن تنميتها بالمياه الجوفية وبذلك يكون المجموع الكلى نحو ٣,١ مليون فدان، تم تحديد ١,٠٤٩مليون فدان منها كأولوية أولى (جدول ٣).

أى أن الحدود القصوى للاستصلاح فى ظل الظروف الراهنة ٣ مليون فدان ، نصفها يقع تقريبا فى الدلتا وتروى بمياه النيل. أما منطقة الوجه القبلى بالرغم من احتلالها المركز الأول من حيث المساحة المحددة للاستصلاح إلا أنها فى أدنى درجات الأولوية للاستصلاح وذلك لاحتياجها لضخ مياه النيل فوق المستوى ١٥٠م (مثل وادى خريف،كلابشة، غرب كوم امبو، وادى نقاش.) يلاحظ أن مجموع المساحة المحددة للاستصلاح مروية على مياه النيل تشكل نحو ٩٣,٦% من جملة المساحة المحددة للاستصلاح.

جدول رقم (٣)

التوزيع الاقليمى للمساحة المحددة للاستصلاح والأولوية الأولى منها

بالألف فدان

منطقة التنمية	المساحة المحددة للاستصلاح		المساحات ذات الأولوية الأولى	
	بالألف فدان	%	بالألف فدان	%
شرق الدلتا	٦٨٨	٢٢,٣	٤٣٥	٤١,٤
غرب الدلتا	٧٨٦	٢٥,٥	٣٦١	٣٤,٣
وسط الدلتا	٥٩	١,٩	٥٩	٥,٦
مصر الوسطى	١٦٨	٥,٥	٦٩	٦,٦
الوجه القبلى	٨٠٩	٢٦,٣	٥٣	٥.١
سيناء	٢٧٢	١٢,١	–	–
مجموع المساحه التى تروى على مياه النيل	٢٨٨٢	٩٣,٦	٩٧٧	٩٣,١
مجموع المساحه التى تروى على المياه الجوفية	١٩٦	٦,٤	٧٢	٩,٦
المجموع الكلى	٣٠٧٨	%١٠٠	١٠٤٩	%١٠٠

٥- الموارد المائية

تبلغ اجمالى الموارد المائية المتاحه لمصر بنحو٧٣ مليار م٣ موزعه على النحو التالى:

حصه مياه النيل	٥٥,٥	مليار م٣/السنه
الخزان الجوفى	٤,٩	مليار م٣/السنه
مياه الصرف	١٠	مليار م٣/السنه
مشروع جونجلى	٢	مليار م٣/السنه
الاجمالى	٧٣,٤	مليار م٣

أى ان الموارد المتاحه ٧٣ مليار م٣ والاستخدامات ٦٤,٥ مليار م٣ أى أن الموارد المتاحه للتوسع الأفقى تقدر بنحو ٧,٩ مليار م٣ كما يتضح من جدول رقم (٤) والخاص بالميزان المائى[1]

وفيما يلى عرض لموارد المياه حسب الأقاليم :-

١/٥ اقليم قناه السويس

تسقط الأمطار على طول الساحل الشمالى الشرقى لمحافظة شمال سيناء مما يؤثر على جنوب سيناء حيث تتجمع الأمطار على قمم الجبال ثم تتسرب فى صورة سيول مدمرة وقد قدرت كمية المياه الناتجة من السيول بنحو ٥ مليون م٣ ضاعت جميعها فى الخليج .

والمياه عنصر هام بالنسبة للتنمية الاقتصادية وهو يلعب دوراً هاماً فى عمليات الزراعة والاستصلاح والتربة والتسمين للأنتاج الحيوانى والداجنى . ويتمتع أقليم قناة السويس بعدة مصادر منتجة للمياه من أهمها:-

- **نهر النيل والترع** التى تستمد مياهها منه وهو يعد المصدر الرئيسى لرى الأراضى الزراعية الحالية والتوسعات المستقبلية .
- **المصارف :** تستخدم لاستصلاح الأراضى الجديدة .

مياه الآبار : تعد من المصادر الرئيسية للمياه (خاصة فى شمال وجنوب سيناء)

مياه الأمطار: يتميز الساحل الشمالى بسقوط كميات كبيرة من الأمطار فى الشتاء تمكن من زراعة بعض المحاصيل مثل الزيتون واللوز والخوخ والتين والعنب .

البحيرات والبحار: يتميز الأقليم بوجود مسطحات مائية كبيرة مثل بحيرات المنزلة والبردويل والتمساح والبحيرات المرة ، ورغم ان مياه هذه البحيرات لا تصلح للزراعة ولكن يمكن بعد

---

(١) يلاحظ توقف العمل بمشروع جونجلى جنوب السودان مما أدى إلى حرمان مصر من حصتها الاضافية وقدرها ٢مليار م٣ .

التحليـــة استخدمها فى الشرب والزراعة ولكنها ليست ذات كفاءة اقتصادية نظراً لارتفاع تكلفـــه هـــذه العملية غير أنها مصدراً مهماً للثروة السمكية.

جدول رقم (٤)

الموارد المائية بالمليار متر مكعب

السنوات	حصة مياه النيل	الخزان الجوفى	مياه الصرف	مشروع توشكى	الاجمالى العام
١٩٨٠	٥٥,٥	٢,٩	٣,٣	-	٦٠,٧
١٩٨٥	٥٥,٥	٤,٩	٦.٣	٣,٠	٦٨,٧
١٩٩٠	٥٥,٥	٤,٩	١٠,٠	٣,٠	٧٣,٧
٢٠٠٠	٥٥,٥	٤,٩	١٠,٠	٣,٠	٧٣,٧

السنوات	الزراعة والرى	الاستهلاك المنزلى والشرب	الاحتياجات الصناعية	الملاحة والموازنات	الاجمالى العام
١٩٨٠	٤٩,٧	٣,٣	٢,٥	٤,٠	٥٩,٥
١٩٨٥	٤٩,٧	٣,٧	٢,٩	٤,٠	٦٠,٣
١٩٩٠	٤٩,٧	٤,٨	٣,١	٤,٠	٦١,٦
٢٠٠٠	٤٩,٧	٦,٨	٤,٠	٤,٠	٦٤,٥

الميزان المائى

السنوات	الموارد	الاستخدام	المتاح للتوسع الأفقى
١٩٨٠	٦٠,٧	٥٩,٥	
١٩٩	٦٨,٧	٦٠,٣	
١٩٩٥	٧٣.٤	٦١,٦	
٢٠٠٠	٧٣,٤	٦٤,٥	٧,٩

الموارد المائية فى سيناء: لاتقتصر موارد المياه على الأمطار والسيول ولكن هناك مصادر أخرى فهناك مياه جوفيه ومياه عيون طبيعية بجانب امكانيات مياه النيل:

- **مياه الأمطار والسيول**: امكانية الاستفادة من مياه السيول فى حدود ٩٠-٢٣٥ مليون متر٣/سنة
- **المياه الجوفية** : امكانية الاستفادة بنحو ١٠مليون متر٣/سنه من الخزان الجـــوفى الضحـــل و٧٠ مليون م٣/سنه من الخزانات الجوفية المتوسطة والعميقة.
- **العيون الطبيعية**: حوالى ٤٠ عينا منها ٣٣ طبيعيا والباقى صنـــــاعى تتبـــاين تصرفاتهـــا مـــن ٣إلى ٨٠م٣/ساعة
- **مياه النيل المنقولة**: توجد ٣ مشروعات لاستغلال مياه النيل المنقولة فى التوسع الزراعى:
  - (١) استصلاح ٤٠٠ ألف فدان شمال سيناء (ترعة السلام)
  - (٢) استصلاح ٧٧ ألف فدان شرق قناة السويس (سحارة الدفرسوار)
  - (٣) استصلاح ٢٥٠ ألف فدان شرق قناة السويس (مشروعات اعالى النيل)
- **الآبار**: تبلغ عدد الآبار ٣٧٠ بئراً (آبار كثبان تقع فى المناطق الساحلية، الآبار الجوفية ١٤٦ بـــئرا للشرب)
- **الخنادق المائية**: استخدام مياه الأمطار الموجودة فى الكثبان الرملية

٣/٥ اقليم الاسكندرية

- **المياه الجوفية:** توجد المياه في شكل خزانات في الأجزاء الجنوبية للاقليم تتمتع بوجـــود الخـ ـزان الجوفى المشبع بالمياه العذبه، وتبلغ كمية المياه التى يمكن اســتغلالها بالمنطقــة حــوالى ٧٠مليــون م٣ سنويا. وكذلك **بمنطقة الساحل الساحلى** (برج العرب – السلوم) ويشمل الخزانات التالية:-
  - الخزان الجوفى بالمنطقة الساحلية الواقعة بين السلوم وفوكه
  - الخزان الجوفى بتكوين الاسكندرية
  - الخزان الجوفى بحوض فوكه

الأمطار: تعتبر أحد مصادر المياه التى يمكن الاعتماد عليها فى إعادة توزيع السكان والطرق والنشاط الزراعــى والنباتات الطبيعية والحيوانات البرية فى الأقليم.

٣/٥ اقليم الدلتا:

٩٧% من المساحه المتزرعة تروى من النيل، ٠,٤% يــروى بالميــاه الجوفيــه ، ٢,٢% يــروى بالمصارف،أما الـ ٠,٢% الباقية ترويها مياه الأمطار.

٤/٥ اقليم جنوب الصعيد:

تعتبر المحافظات الثلاث من المحافظات الغنية بالثروه المائية فهناك بحيرة السد العالى بالإضافة إلى مجــرى نهر النيل . وتوفر المياه له أثره على توزيع وطبيعة الأنشطه المتوطنه. وموارد مياه هذه المحافظات تأتى أساساً من موارد طبيعية (نهر النيل والمياه الجوفيه) ، وهناك امكانية علي وجود كميات كبيرة من المياه الجوفية ذات طبيعه مالحه ومليئه بالطمى. وقد اظهر المسح الجيوفيزيقى جنوب غرب بحيره السد العالى على وجود تكوينات تحتوى على مياه جوفية.

٥/٥ الوادى الجديد وسيوه

تعتبر الينابيع والآبار المصدر الرئيسى للمياه فى الواحات، وتمتلك محافظة الوادى الجديد وواحة ســيوه أكبر نسبة من الآبار فى الجمهورية تقدر بنحو ١٣٥٦ من العيون المائية ، ويمكن استصلاح ٢٠٠ ألف فــدان جنوب الوادى الجديد اعتماداً على المياه المخزونة تحت الصحراء الغربية ١٢٠ ألف م٣.

وقد قدرت كمية المياه الجوفية التى يمكن استغلالها من سمك ١٥٠ م من الحجر الرملى بحوالى ٢٣٤٠ مليون م٣ وهذه الكمية بجانب التغذية اليومية يمكن من خلالها رى ٥٠٠ ألف فدان.

٦- الموارد البشرية

١/٦ مقدمه

السكان هم الثروه الحقيقيه لأى دوله، ان السكان أوالموارد البشرية هى أداه التنمية الاساسية وهدفها فى نفس الوقت. فالسكان هم القادرون على تشغيل الموارد المتاحه والمحتمله وهم جنود الدوله للدفاع عنها فى ساعة الخطر وهم المفكرون والمبدعون والفنانون. ان بعض الدارسين يقيسون غنى الدوله بعدد سكانها وكفاءتهم الفنيه ، والمثل الشائع فى القرن العشرين هو ثروه دوله كاليابان الفقيره فى الموارد الطبيعية والتى قامت ببناء قوتها الاقتصادية بكفاءه سكانها.

٢/٦ حجم السكان فى مصر

تملك مصر ثروه بشريه تقدر اليوم بحوالى ٦٠مليون نسمه ، ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان عام ٢٠٠١ ليصل إلىحوالى ٦٧مليون نسمه أما فى عام ٢٠١٧ فيقدر ان عدد سكان مصر سوف يصل الى اكثر من ٩٠مليون نسمه. والجدول التالى يوضح تطور عدد سكان مصر اعتبارا من عام ١٨٨٢وحتى ٢٠١٧.

جدول رقم (٥)
تطور عدد سكان مصر ١٨٨٢-٢٠١٧ بالألف نسمه

السنه	اساس العد	عدد السكان بالالف			الزيادة خلال الفترة		المدة بالسنه
		ذ	أ	جملة	العدد	%	
١٨٨٢	تعداد	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	-	-	-
١٩٣٧	تعداد	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	٩٢٠٩	١٣٧,٢	٥٥
١٩٦٠	تعداد	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١٠١٦٤	٦٣,٨	٢٣
١٩٨٦	تعداد	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤	٢٢١٦٩	٨٥,٠	١٦
١٩٩٦	تعداد	٣٠٣٣١	٢٨٩٤١	٥٩٢٧٢	١١٠١٨	٢٢,٨	١٠
اول يناير١٩٩٦	تقدير	٣٠٧٠٠	٢٩٥٣٦	٦٠٢٣٦	١١٩٨٢	٢٤,٨	١٠
منتصف ٢٠٠١	تقدير	٣٤٥١١	٣٣٤١٢	٦٧٩٢٣	٧٦٨٧	١٢,٨	٥
٢٠١٧	تقدير	-	-	٩٠٩٥٠	٢٣٠٢٧	٣٣,٩	١٦

* السكان داخل الجمهورية فقط (بيانات تعدادى ١٩٨٦،١٩٩٦)
* تعداد ١٩٩٦ (ملخص نتائج أولية).

٣/٦ نمو السكان

يشير الجدول السابق إلى بعض الحقائق الهامه عن خصائص النمو السكانى فى مصر كالآتى:

- بلغت نسبة الزياده فى عدد السكان ١٣٧,٢% بين عامى ١٨٨٢،١٩٣٧،أى أنه خلال ٥٥ عاماً تضاعف عدد سكان مصر مرة وثلث تقريبا. وقفزت الزياده من ٩,٢ مليون نسمه خلال الفتره من

١٨٨٢ - ١٩٣٧ الى ٢٢,١ مليون نسمه خلال الفتره ١٩٦٠ - ١٩٨٦ أى خـــلال ١٦ ســـنة فقط.

وفيما يلى جدول يوضح معدل نمو السكان فى مصر خلال الفتره ١٩٤٧-١٩٩٦

جدول رقم (٦)
معدلات نمو السكان فى النصف الثانى من القرن العشرين
فى مصر

الفترة	متوسط معدل النمو السنوى %
١٩٤٧-١٩٦٠	٢,٣٤
١٩٦٠-١٩٦٦	٢,٥٢
١٩٦٧-١٩٧٦	١,٩٢
١٩٧٦-١٩٨٦	٢,٧٥
١٩٨٦-١٩٩٦	٢,١٠

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى، ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره

فى بداية القرن العشرين كان معدل نمو السكان فى مصر منخفضا وأخذ فى الزياده فى النصف الثانى من القرن وأخذ فى الزيادة المرتفعة خلال الفتره من بداية الثورة عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٦، ثم انخفض خلال الفتره ٦٦-١٩٧٦ بسبب الحروب ثم عاود الارتفاع مره أخرى خـــلال فـــترتى التعـــدادات (٧٦-٨٦) ، (٨٦-١٩٩٦) الا انه خلال الفترة التعدادية الأخيرة بدأت بشائر جهود تنظيم الأسرة والوعـــى بأخطـــار الزيـــادة السكانية فانخفض المعدل إلى ٢,١% كما اشارت البيانات الأولية لتعداد السكان لعام [١]

٤/٦ توزيع السكان

١/٤/٦ توزيع السكان حسب الاقليم /المحافظة

يوضح جدول (١) ملحق ٤ توزيع السكان حسب الاقليم والمحافظة عام ١٩٨٦ (تعـــداد)، ومنـــه يتضح الآتى:

(١) بلغ سكان اقليم القاهرة أكثر من ١٢مليون نسمه يمثلون ربع سكان مصر، يليه اقليم الدلتا حيث بلغ عدد سكانه ١١مليون نسمه يمثلون ٢٣% من سكان مصر أى أن اقليمى القاهرة والدلتا (بما فيـــها الجيزه) يحتويان على نصف سكان الدوله تقريبا، والمساحه للاقليمين لاتتجاوز ١٣٢٤٥كـــم٢ تمثـــل نسبه ٣٧,٦% من الحيز المأهول وهو مايشير إلى تكدس الاقليم بالسكان.

---

(١) ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٧، ص١

(٢) اقليمى القناه واسيوط اقل اقليمين فى عدد السكان من بين أقاليم مصر السبع وبذلك يتضح أهميتها فى استيعاب السكان الجدد نظراً لما بهما من مساحات صحراوية فى محافظات الوادى الجديد، وسيناء الشمالية والجنوبية.

(٣) اقليم جنوب الصعيد يعتبر اقليم متوازن نسبيا ومازال به امكانات التوسع واستيعاب زيادة سكانيه وخاصة فى محافظة البحر الاحمر.

(٤) تظهر الصوره على مستوى المحافظات فى حيازه القاهرة على ٨/١ سكان مصر فى مساحه ٢١٤كم٢ ، يليها الجيزه ثم البحيره فالاسكندرية ثم الغربية، وهو مايشير أيضا لتكدس السكان فى الدلتا.

٢/٤/٦ توزيع السكان حسب الحضر والريف

بلغ عدد سكان الحضر ٢١٢١٥,٥ألف نسمه حسب تعداد ١٩٨٦،يمثلون ٤٤% من جملة سكان الجمهورية وبالتالى يمثل سكان الريف حوالى ٥٦%. وقد بلغ سكان المحافظات الحضرية الكبرى الأربع وهى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٧٢٤,٤ ألف نسمه يمثلون ٤٥,٨% من اجمالى سكان الحضر أومايساوى ١/٥ اجمالى سكان الدوله وهو مؤشر أخر للتكدس فى أربع مناطق (محافظات) حضريه فقط. أى أن ٥٥% من سكان الحضر ينتشرون فى ٢٢ محافظة مقابل ٤٥% يتركزون فى اربع محافظات فقط، ويرجع سبب التكدس الحضرى أيضا لصغر مساحه (حيز) المحافظات الحضريه. هذا ويتركز ٢٨,٦% من جملة سكان الحضر فى محافظة القاهرة وحدها وهى مدينة كبيره بدرجة محافظة تعتبر من اكبر مدن العالم بمقياس كثافة السكان/كم٢.

هذا وتشير النتائج الأوليه لتعداد السكان لعام ١٩٩٦ انخفاض نسبه سكان الحضر إلى ٤٣% من جملة سكان الدوله وارتفاع سكان الريف إلى ٥٧% وهى ظاهره طيبه تعبر عن انخفاض معدل نمو سكان الحضر وكذلك انخفاض حده الهجره الداخلية من الريف الى المدن الكبرى والمتوسطة.

٣/٤/٦ الهجره الخارجية

بلغ عدد السكان المهاجرون هجرة مؤقته فى تعداد ١٩٩٦ (٢١٨٠) ألف نسمه مقابل ٢٢٥٠ الف نسمه فى تعداد ١٩٨٦، ويرجع هذا الانخفاض إلى آثار حرب الخليج.

كما يبلغ عدد المصريين المهاجرين هجره دائمة ٧٢٠ ألف نسمه ، وبذلك يبلغ اجمالى سكان مصر ٦١٤٥٢ألف نسمه عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ١٠٩٤٨ ألف نسمه عن تعداد ١٩٨٦ وهذا الرقم يجعل مصر تحتل المرتبه السابعه عشر بين دول العالم من حيث عدد السكان (١)

٥/٦ الكثافة السكانيه

يوضح الجدول رقم (٣) ملحق ٤ توزيع الكثافة السكانية على محافظات الجمهورة ومنه يتضح الآتى:-

بلغت الكثافة فى الحيز المأهول ١٣٧١شخص/كم٢ وفقا لبيانات السكان والمساحه لتعداد ١٩٨٦. وقد بلغت الكثافة فى اقليم القاهرة أقصاها حيث بلغت ٥٤١٦ شخص/كم٢ وهو مايقرب من ٤ أضعاف متوسط الكثافة الاجمالية للدولة. ويلى اقليم القاهرة فى الازدحام اقليم الاسكندرية حيث بلغت الكثافه ١٢٩٢ شخص/كم٢.

المقاييس السابقة للكثافة لاتوضح حقيقه الكثافة السكانية إذ أن كل أقليم من أقاليم مصر السبع به مناطق صحراوية أضيفت للمساحه المأهوله(٢) وخاصه فى القاهرة والاسكندرية، هذا بالاضافة الى وجود مساحات كامله لمحافظات اعتبرت صحراويه، إى أن هذا المتوسط لايعبر عن التوزيع الفعلى.

إن متوسط الكثافة الفعلية إلى جملة المساحة المأهولة) تصل إلى ٤٨ شخص/كم٢. وهى مايعنى أن الحيز خالى وغير مأهول مقارنه بدول أخرى كثيرة. إن مصر تعتبر دوله كثيفه السكان بمقاييس كثيره وأهمها مساحه المحافظات أوالمناطق المأهوله وغير الحدوديه. وفى هذا الاطار نجد الآتى :

(١) تعتبر مدينة القاهره من أكثر مدن العالم فى الكثافة السكانيه حيث بلغ متوسط الكثافه فى القاهرة أكثر من ٣٨ الف شخص/كم٢ يليها مدينة الاسكندرية بمتوسط كثافة أكثر من ٩ آلاف شخص /كم٢ . ويرجع ذلك أساساً لصغر حجم المدينتين من ناحيه مساحه الحيز وكذا فهما أكبر مدينتين أو العاصمة السياسية والعاصمة البحريه للدولة وفيهما يتركز أكثر من ٧٠% من الأنشطة الانتاجية.

---

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، القاهرة ، يونيه ١٩٩٦، ص ١

(2) المساحة المأهولة تقريبا ثابته حيث ان ما تم استصلاحه من الاراضى الصحراوية واضافته الى الحيز المأهول اعتباراً من عقد الستينات بلغ ٢,٩ مليون فدان منها ١,٦ مليون تم استكمال البنيه الأساسية لها فقط و لم تستغل حتى الآن، أى أن ما تم استصلاحه واستزراعه بلغ ١,٣ مليون فدان فقط وهى مساحه بسيطه.

(٢) يلى القاهرة والاسكندرية محافظة/ مدينة بورسعيد حيث تبلغ الكثافة بها أكثر من ٥ آلاف شخص/كم٢ و هى أيضا مدينة صغيرة المساحه وميناء هام على البحر وتعج بالنشاط البحرى والتجارى.

(٣) تتراوح الكثافة في باقى المحافظات حول الكثافة المتوسطه للحيز المأهول على مستوى الدولة.

(٤) يلاحظ أن محافظات الحدود وهى مساحات شاسعه بها عدد ضئيل من السكان لم يتم حساب الكثافة لها.

ومعيار الكثافة يوضح بما لايجعل هناك مجال للشك فى مدى الحاجه للتوسع فى الصحراء لاضافه حيز جديد للجزء المأهول بالاضافة إلى تحقيق هدف اعادة توزيع السكان على بعض المحافظات التى مازال بها طاقه استيعابية مثل كفرالشيخ والفيوم والبحيره والاسماعيلية وذلك مقارنه بالمتوسط العام للدوله فى الكثافة حيث هذه المحافظات يقل المتوسط بها عن المتوسط العام.

٦/٦ قوة العمل المصرية

الجزء المنتج من سكان الدول هم أفراد قوة العمل ذلك الجزء المنخرط فى أنتاج السلع والخدمات أو تشغيل موارد الدولة، وهم فى نفس الوقت يعولون ذلك الجزء من السكان غير المنتجين وهم ذلك الجزء الذى يعد لدخول سوق العمل أو من ربات البيوت والمسنين. إن قوة العمل هى فى حقيقة الأمر الثروه الحقيقه للمجتمع وعليها يقع عائق التنمية، وتوزيعها الجيد يعنى توزيع الانتاج على كافة أرجاء الحيز وتركزها يشير إلى تركز التنمية فى مواقع قليله وعدم استغلال البعد الحيزى بكفاءه.

لقد بلغ حجم قوة العمل المصرية ٧,٨ مليون نسمه فى تعداد عام ١٩٦٠ وارتفع هذا العدد إلى ١١,١ مليون نسمه عام ١٩٧٦ ثم إلى ١٣,٤ مليون نسمه فى تعداد ١٩٨٦ ثم بلغت ١٧,٨ مليون نسمه فى تعداد ١٩٩٦ وهو مايمثل ٣٥,٤% من جملة السكان[1] .

والجدول رقم (٤) ملحق ع يوضح قوة العمل الاجماليه كنسبه من السكان والنسبه المئويه لقوة العمل(١٨ – ٦٤) فى قطاعات الانتاج الرئيسيه الثلاث وذلك عن عام ١٩٩٣. ومن الجدول يتضح الحقائق التالية :

(١) بلغت النسبة المئوية لقوة العمل من اجمالى السكان ٦+ على مستوى مصر ٢٩,٦% وذلك لعام ١٩٩٣ [2]

---

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، يونيه ١٩٩٧، القاهرة ، ص٤.

(2) بيانات محسوبه من بحث العمالة لعام ١٩٩٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وترتفع هذه النسبه فى اقليم شمال الصعيد حيث تبلغ ٣٢,٣% ، بينما تصل نسبتهم إلى ٣٢,٠% فى اقليم الدلتاوإلى ٣٠,١% فى اقليم أسيوط وتنخفض النسبه فى اقاليم القاهرة والاسكندرية والقناه وجنوب الصعيد عن المتوسط العام لهذه النسبه فى الدوله. حيث تصل إلى ادناها فى اقليم الاسكندرية ٢٢,٣%).

(٢) تختلف نسبة توزيع الأنشطه اقليميا حيث ترتفع نسبة النشاط الزراعى فى اقليم شمال الصعيد وتصل إلى أكثر من نصف قوة العمل ١٢-٦٤. وتصل إلى ٣٥% فى اقليم الدلتا. أما اقليم جنوب الصعيد فتقترب النسبة عن المتوسط العام لقطاع الزراعة على مستوى الدولة. هذا وتنخفض نسبة الزراعة فى الاقاليم التى بها محافظات حضرية كبرى مثل القاهرة حيث تصل نسبة الزراعة الى ١١,٤% والقناه حيث تصل النسبه الى ١٧,١%.

(٣) ترتفع نسبة قوة العمل فى قطاع الصناعة فى اقليمى القاهرة والاسكندرية وتنخفض قليلاً عن المتوسط العام فى اقاليم الدلتا وجنوب الصعيد ثم القناة وتصل إلى أدناها فى اقليمى شمال الصعيد واسيوط.

يتضح من العرض السابق تركز الصناعة فى اقليمى القاهرة والاسكندرية وخاصه محافظات الاسكندرية والقاهرة ثم الجيزه والقليوبية وهما مجاورتان للقاهرة وتركز النشاط الزراعى في محافظات الدلتا بمتوسط اعلى من المتوسط العام ، وبذلك يتضح تركز النشاط الزراعى والصناعى فى الحيز المأهول الذى لا يتجاوز ٥% من الحيز المصرى وبذلك تتركز استراتيجية استغلال البعد الحيزى على فك تركز السكان وقوة العمل للانتشار في ربوع البلاد.

الفصل الرابع

استراتيجية استغلال البعد الحيزى

في ظل الاصلاح الاقتصادى في مصر

الفصل الرابع

استراتيجية استغلال البعد الحيزى

في ظل الاصلاح الاقتصادى في مصر

١ - ملامح/ اطار استراتيجية استغلال البعد الحيزى

تكثر التكهنات والتقديرات بعدد سكان مصر فى المستقبل والجميع ينادى بضبط النمو السكانى، خوفا من المستقبل خوفا من نقص الغذاء لعدم كفاية الأرض الزراعية، وخوفا من نقص المياه فى القرن القادم. الا أن آفاق التنمية واسعه في مصر ويملك الحيز المصرى اذا أحسن استخدامه واستغلاله الأستغلال الامثل أن يستوعب مئات الملايين من السكان ٠

ان ٦٠ مليون يعيشون الآن والحمد لله فى ٦,٦٪ من مساحه مصر والحمد لله أيضا يعيشون أفضل من كثير من دول العالم النامية، ولكن ليست هى تلك نوعيه الحياه التى يرجوها ويطمع بها ابن مصر ابن الفراعنه أصحاب الحضاره الكبرى في العالم٠ ان وصول عملية السلام الى مراحلها الاخيره وخروج مصر من دائره الاستعداد للحروب والعمل على تكريس الجهود للتنمية فقط سوف يفتح بأذن الله آفاق الصحراء بما فيها من موارد طبيعية وخيرات ومياه أمام الانسان المصرى صانع الحضاره٠

هذا وتشير تقديرات بعض الجهات ان سكان مصر سوف يبلغ عددهم حوالى ٩٠ مليون نسمه عام ٢٠١٧ بفرض ان معدل النمو السكانى السنوى سوف يستمر فى الانخفاض حتى يصل الى مايقرب من ٢٪ أو أقل قليلاً [١] ٠ وعلى ضوء هذا الرقم نجد ان هناك حوالى ٣٠ مليون زيادة فى عدد السكان بين عامى ١٩٩٦-٢٠١٧ وهنا يثور التساؤل التالى:-

- هل تضاف هذه الزيادة الى نفس الحيز المتاح ؟ وبالتالى تصل الكثافة الى اكثر من ٢٠٠٠ شخص/كم٢.
- ماهو العدد الممكن استيعابه فى الحيز الحالى ؟ وماهو العدد المطلوب تحريكه الى الصحراء.
- ماهى المراكز أو المواقع أو المواطن (الاماكن) الممكن التحرك اليها لفتح هذا الحيز واستغلاله٠؟ وماهى الانشطه الممكن اقامتها فى هذا الحيز لخلق فرص عمل جديده لهؤلاء السكان وعائلاتهم.

---

(١) تشير بعض الدراسات الاخرى المتفائله (بدائل منخفضه) الى ان عدد السكان سوف يصل الى ٨١,٨ مليون نسمه عام ٢٠١٧، يبلغ ٨٥,٨ مليون نسمه عام ٢٠٣٠ بناء على توقعات متفائله لأنخفاض النمو السكانى٠

ان مبادئ التفكير العلمى تقتضى رفض السؤال أو الفرض الأول فلقد أصبح الوادى والدلتا مكدس بالسكان وان كانت مظاهر الهجره الداخليه من الريف والمدن الصغرى الى المدن الكبرى والمحافظات الحضرية الاربع قد انخفضت فان هذا ليس مظهر لوجود طاقه استيعابيه ولكن يمثل ظاهره تدهور الحياه فى الحضر وتريفها بل وانهيار مقومات البيئه وخاصه انتشار العشوائيات السرطانيه الخطره. لذلك لابد من نقل هذه الزيادة ودفعها للاستيطان خارج المناطق المكتظه بالسكان.

وبذلك ننتقل الى السؤال الثانى، ماهو العدد الممكن استيعابه فى الحيز المتاح حالياً؟ هذا الجزء من السؤال أو الفرض الثانى يمكن النظر اليه فى ضوء الجهود الانمائيه التى قامت بها الدولة اعتباراً من عام ١٩٧٤ عندما نادى الرئيس السادات بالأنفتاح وبدأ فى التنبيه لبناء مدن جديده كان أولها عام ١٩٧٩ عند بدء العمل فى العاشر من رمضان، وتوالت جهود التنمية ليصبح هناك فكر جديد فى التنمية الحيزيه فى مصر بالخروج الى الصحراء. هذا ورغم مايرد من نقد على هذه المدن وسياسه التنمية بها الا أنها الحل الوحيد أمام الانسان المصرى وان عاجلاً أو آجلاً سوف يتقل المصرى الى الصحراء والى المواقع الجديده فليس هناك مفر ولن ينمى مصر وتلك المواقع سوى الانسان المصرى. لقد هاجر المصريون بالعراق وليبيا وزراعوا وعملوا وأنشاوا فاذا أتيحت لهم الميزه النسبيه والفرصه فلن يتوانى مصرى ابداً فى زراعة ارضه الصحراويه والسكنى بها بدلاً من الغربه وما حدث ويحدث فيها.

وتشير دراسات وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديده ان هناك مدن أوتجمعات عمرانيه مختلفه يمكنها أن تستوعب نصف تلك الزياده حتى عام ٢٠١٧. وبذلك يمكن الاجابه على النصف الأول من السؤال بأن يمكن تحريك أوتوجيه ١٥ مليون نسمه من اجمالى الزياده المتوقعه للاستيطان فى المناطق (الحيز) المتاح فعلا. هذا مع ملاحظة أن هذا الحيز ينقصه الكثير من مقومات التنمية لجذب هذه الزيادة بسرعه ودون ابطاء حتى لايتكدسون فى الحيز القديم المكتظ، ومن هذه المقومات على وجه الخصوص الخدمات الاجتماعية اللازمه (البنيه الاساسية الاجتماعية) من مؤسسات تعليميه وصحيه ...الخ، وكذلك سرعة ربط هذه المجتمعات بالمراكز السكانية القديمه فى الوادى والدلتا لتقليل مدة ومسافه الاغتراب وربط الأسر الجديده بأهلها فى المراكز القديمه، هذا وليس خافياً واساساً توفر فرص العمل المنتجه.

أما الزيادة الباقيه وقدرها حوالى ١٥ مليون نسمه، فان هناك حاجه ماسه لاضافه حيز جديد لاستيعاب هذه الزياده، بل واضافه حيز اكبر لاستمرار هذه الزيادات على مدار القرن الحادى والعشرين.

ان الفصل الثالث من هذه الدراسه قد أوضح ان مصر غنيه بالموارد المتاحه والممكنه من خامات تعدينيه وبترول ومياه وبشر وهناك المساحه كأساس للموارد (مورد الارض) وهو مايعطى الأمل بانه لن يكون هناك مشكله اذا ما أحسن استغلال الحيز المتاح وفى هذا الصدد وفى اطار نظره استراتيجيه يمكن وضع ملامح استغلال هذا الحيز أفضل استغلال كالآتى :-

- **اولاً: الامكانات الزراعيه من الاراضى القابله للاستصلاح** ، تشير دراسات وزارة الزراعة وهيئة المساحه الجيولوجيه وبعض الهيئات العلميه الزراعيه الاخرى ان هناك اكثر من ٣ مليون فدان، وقد بدأت بشائر هذه الاراضى فى دلتا جنوب الوادى، وفى منطقة بحيره السد العالى وفى منطقة شبه جزيره سيناء مع ترعه السلام لرى مايقرب من ٧٢٧ ألف فدان. هذا بالاضافة الى المساحات الزراعية المتاحه بمحافظات الشرقية والاسماعيلية والبحيره ومطروح والاسكندرية ومعظمها مناطق صحراويه ذات تربه جيده تقع فى نطاق ٢٠كم[1] بالنسبة للمناطق المتاخمه لاراضى الاستصلاح فى وادى النيل والدلتا.

- **ثانيا: الامكانات التعدينية المحتمله.** ظهرت كثير من الخيرات فى صحراء مصر فقد أعيد اكتشاف الذهب فى سيناء وظهر ذهب أكثر فى الصحراء الغربية، والفحم فى منجم المغاره بسيناء ، والحديد بكميات هائله فى الصحراء الشرقية عند اسوان، أما البترول والغاز فان الله سبحانه وتعالى قد كافأ مصر بالقليل الكثير، فان قطاع البترول والغاز فى مصر من انجح قطاعات النشاط الأقتصادى فى تنمية قدرته الذاتيه وضخ اموال كثيره فى خزينه الدوله دون أن ينشأ عنه الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمره التى حدثت فى دول البترول جميعها. هذه المواقع تحتاج الى تنميه اجتماعية اساساً قبل التنمية الاقتصادية حتى تصبح مجتمعات مستقره مستوعبه للسكان ولو مؤقتا لمدة استغلال تلك الخامات ثم الانتقال لمواقع أخرى وهو مايعرف باستراتيجية نقل السكان الى فرص العمل.

- **ثالثاً: الامكانات السياحية المحتمله.** تبلغ طول شواطئ مصر حوالى ٣ آلاف كيلو متر يمكن أن تصبح جميعها مناطق سياحيه شاطئيه تضيف الى الحيز المتاح فى شكل قرى سياحية وانشطه ترفيهية ورياضية ...الخ . ان السياحة المتعدده فى مصر من ثقافيه، ودينيه وترفيهيه وصحيه/ استشفائيه وشاطئيه وسفارى...الخ. تجعل من المنتج السياحى المصرى منتج فريد وان تنمية هذا القطاع يجب ان تضع هدف الحصول على ثلث الدخل السياحى العالمى وذلك باضافة اربع أضعاف الطاقه الايوانية الحالية للوصول بعدد السائحين الى ١٠مليون سائح سنويا. ان هذا القطاع هو القطاع القائد للتنميه فى مواقع كثيره من الحيز المصرى، والمضاعف الاقليمى للسياحه مرتفع يجعل من تنمية الصناعه وخاصه الصغيره والحرفيه وتنمية الزراعه وتنمية فرص العمل وتنمية قطاع الاسكان والتعليم أمراً أساسياً ناتجاً من تنمية السياحه والعلاقات التشابكية مع قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى مجتمعه.

- **رابعاً: الامكانات الاقتصادية المحتمله.** مصر بعدد سكانها سوق محليه كبيره وهى فى منطقة البحر المتوسط وافريقيا قوة اقتصادية ذات وزن كبير مما يؤهلها لتكون محور تنمية فى قارة افريقيا ومنطقة حوض البحر المتوسط (دول جنوب أوربا والمغرب العربى). ان موقع مصر الجغرافى وامكاناتها الاقتصادية وخاصه مواردها البشرية تجعل منها قطب اقتصادى فى المنطقة لايقل كفاءه عن النمور الآسيوية، والمطلوب فقط

---

(١) وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانيه الجديده، خطه التنميه والتعمير فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥-٩٨.

هو استكمال مقومات التنميه التى حالت أو أجلت الحروب والمشاكل السياسية القيام بها وخاصه استكمال البنيه الاساسيه ومنها مفردات حديثه جدا مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، والبيئه ... والبحث عن هويه تكنولوجية مصريه وطنيه يوجد بدور البنيه الاساسية اللازمة لها من مفكرين ومبدعين ومخترعين لاينقصهم سوى بعض الامكانات من مراجع وبعض العدد والأدوات التقنيه الحديثه للانطلاق الى هويتهم الخاصه بهم.

الامكانات الزراعية والتعدينية والبترولية والسياحية والاقتصادية السابق الاشاره اليها تعطى مصر الحق فى الوقوف كقوه اقتصادية بين دول العالم، ذلك بالاضافة الى حضارتها القديمه، وبهذه المقومات يمكن ان يتسع الحيز المصرى ليبلغ ٢٥% من المساحه الكليه خلال الخمسه والعشرون عاماً القادمه باذن الله ويصبح الحيز فى هذا الوقت مفتوح للاستغلال بالكامل بعد تأثيثه بالبنيه الاساسية وفتح محاور التنمية العرضية والطولية ليصبح المكان المصرى مترابط ومتشابك قادر على توليد التنميه الذاتيه المستدامه.

٢- الاطار العام للاستراتيجية المقترحة

استراتيجية استغلال البعد الحيزى المصرى يقصد بها وضع اطار للتنمية الشاملة في بعدها القطاعى مكانيا وذلك بأستغلال اكبر قدر من الحيز المتاح لانشاء أنشطه انتاجية في مختلف قطاعات الأنتاج الاقتصادى والاجتماعى المختلفة. هذا وتشمل ابعاد هذه الاستراتيجية /المحاور/التالية:

١- توجيه الاستثمارات الحكومية لتوطين البنيه الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار الخاص والمشروعات القومية الحكومية في المناطق/الاقاليم الجديده خارج الحيز المأهول.

٢- توجيه القطاع الخاص للاستثمار في المناطق/الاقاليم/المواقع ذات الميزه النسبيه في استغلال مواقع جديده خارج الحيز المأهول.

٣- تحديد مناطق التوسع بما يؤدى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحه والممكنه (الطبيعية والبشرية والمالية)، وضبط والتحكم في عملية توزيع هذه الموارد مكانيا بما يحقق أفضل توزيع مكانى/اقليمي منتج وفعال.

٤- تحقيق نمو عمرانى هرمى متوازن للمستوطنات البشرية القائمه والمنتظره (مدن كبرى، مدن متوسطة الحجم، مدن صغيره، مستوطنات أخرى ذات أحجام أصغر متدرجه.

هذا الاطار للتنمية الشامله في شكل استراتيجية للتنمية الاقليمية واستغلال أكبر قدر من الحيز المتاح لشغله بالانشطة الانتاجية والسكان يحقق أهداف على جانب كبير من الأهمية قوميا واقليميا كالآتى:

- تعظيم معدل النمو القومى (استغلال الحيز سوف يؤدى للأستغلال الأمثل للموارد المتاحه وبالتالى زيادة الناتج الاقليمى وهو ما يؤدى الى تعظيم الناتج القومى).
- اعادة توزيع الأنشطة والسكان (على أساس توزيع الموارد وأهمها مورد الأرض).
- تقليل الفوارق الاقليمية والحفاظ على نمو الاقاليم المتقدمة كقائد لعملية التنمية في الاقاليم الأقل تقدماً.

- زيادة فرص العمل المنتج لتقليل البطاله (وكذلك تحقيق زيادة الدخول)،
- رفع مستوى المعيشة كمحصله للأهداف السابقة واعادة توزيع الدخل اقليميا عن طريق اعادة توزيع الأنشطة والسكان.

١/٢ بدائل الاستراتيجية

طرح الفكر الاقتصادى بدائل متعدده للتنمية حاول علم التنمية الاقليمية تطويعها لتحقيق مبدأ الاقليمية ذلك الهدف الذى اكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحده رقم ٢٦٢٦ باعتبار أسلوب التنمية الاقليمية موضوعا ملحا خلال حقبه التنمية ٧١-٨٠ (١) وما بعدها بهدف الاسراع بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى واتاحة ثمار التنمية للجماهير الفقيره في الأقاليم المختلفه بالدول النامية، وينعكس هذان الهدفان السابقان بشكل أساسى على درجة كفاءة تعبئه الموارد القومية المتاحه، وكذا درجة كفاءة تخصص/ توزيع هذه الموارد Regional Allocation or Distribution ، وأهم هذه البدائل والتى يمكن اعتبارها الأطار الفكرى للاستراتيجية أو المنهجية التى سوف تتبعها الدولة عند صياغة السياسات العامة للتنميه في بعدها المكانى هى:-

البديل الأول: استراتيجية التركيز وتهدف الى تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحه حالياً بالاستفادة القصوى من مراكز الانتاج الحاليه والتى تقوم على ما هو موجود من بنيه أساسيه قائمه سواء مادية أو بشريه، وبذلك تنخفض تكلفة عملية التنمية وتستفيد من اقتصاديات التركيز/ الحجم دون النظر في المدى القصير للاستفادة من التوسع واستغلال الحيز غير المأهول انتظارا لانتشار عملية التنمية في المدى البعيد مع عدم ضمان ذلك التوسع والانتشار.

البديل الثانى: استراتيجية أو منهجية الانتشار وهى عكس منهجية التركيز وهى تهدف الى انتشار التنمية في كافة وحدات الحيز المكانى للدولة بأكبر صوره ممكنه وهدفها الرئيسى استغلال البعد الحيزى بأكبر قدر ممكن ويهدف الى اعادة توزيع ونشر السكان والأنشطة في كافة ربوع الدولة وخاصه خارج مناطق التركز الحالية والسيطره على مراكز النمو الحالية بما يحقق ما يسمى Halting Growth للمراكز ذات الأولوية/ المسيطرة على التنمية نظراً لما لها من عوامل جذب متعدده.

البديل الثالث: استراتيجية أو منهجية الانتشار المركز

Effective Disperssion أو Concentrated Disperssion وهو يحقق بقدر الامكان مبدأ الكفاءه والعدالة، ويتم تطبيق هذه المنهجية وفق خطوات أهمها:-

---

(١) د. سيد محمد عبد المقصود، الاطار النظرى العام للتخطيط الاقليمى، مذكرة رقم ٧٠١، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩١، ص١، انظر كذلك د. ابراهيم حموده، بعض الأسس الفكريه لاعداد الاستراتيجية المكانيه لجمهورية مصر العربية، ١٩٩٢، وزارة التخطيط، مشروع الأمم المتحده.

- محاولة الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحه حالياً في الحيز المأهول حاليا، وهو ما يشمل برنامجين متوازيين الأول للتجديد الحضرى لمراكز النمو الحضرية القائمة والثانى لتحديث الريف بما في ذلك تحديث أساليب الزراعة في الاراضى القديمة سواء في أساليب الرى أو الاعمال الزراعية الأخرى لزيادة كفاءه الأرض (التربه) وزيادة الأنتاج بصفه عامه.
- الخروج الى الصحراء " الانتشار " ويكون الانتشار في مرحلته الأولى على محاور عرضيه تخرج من وادى النيل والدلتا لمراكز النمو المجاوره للحيز المأهول في المواقع التى تتوافر فيها موارد التنمية سواء أراضى قابلة للاستصلاح والاستزراع وتتوفر بها المياه أو موارد تعدينية لاستخراج ما بها من خامات للصناعة أو مراكز عمران جديده مثل المدن الجديده والتجمعات المنتظر اقامتها طبقا للخطط السابقة.
- الخروج الى الصحراء في المرحله الثانية وهو التوسع في الاماكن البعيده عن الوادى والدلتا طبقا لمقومات النمو الموجوده والمحتمله ويتحمل القطاع الخاص انشاء البنيه الأساسيه اللازمة بها من طرق ومطارات ومياه وكهرباء...

هذا ويعتبر البديل الثالث " استراتيجية أو منهجية الانتشار المركز" افضل أسلوب لتحقيق أكبر قدر من استغلال مورد الأرض للتوسع الانتاجى واعادة توزيع السكان، وهو أيضا يحقق أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث يترك للمستثمر الخاص في ظل قانون حوافز الاستثمار الجديده أن يختار الموقع المناسب لنشاطه ويحقق أهدافه من ربحيه وحرية أنتاج ويحقق للدولة في نفس الوقت التوسع والانتشار المكانى بشرط أن يتحمل تكلفه أنشاء واقامه البنيه الأساسية اللازمة مشاركة مع ما تقوم به الدوله من تسهيلات في هذا المجال لزيادة فرص جذب المستثمر الخاص سواء الوطنى أو العربى والأجنبى.

٢/٢ مبررات اختيار استراتيجية الانتشار المركز

١/٢/٢ استنفاذ مقومات النمو في المراكز الحضرية القائمة

لقد استنفذت مصر تقريبا جميع مقومات تنمية المراكز الحضرية الكبرى التى يمكن تركيز التنمية فيها، حتى ظهرت بوادر اقتصاديات الضياع/ أو الضياعات الخارجية Externrl Dis.Econ أو Dis-Econo. of Scale ويظهر ذلك جليا في آثار النمو الحضرى على جميع مفردات البيئة من أنواع التلوث المختلفة، وارتفاع تكلفة الحياه، ...الخ لذلك لانتيجة ترجى في الآجل المتوسط والطويل وهو المدى المعنى بعملية التنمية الحقيقية إلا في الخروج والانتشار عبر المكان/ الحيز الخالى المتوفر في مصر والحمد لله.

٢/٢/٢ قصور المساحة المستغلة من الحيز عن الوفاء باحتياجات الموارد البشرية

بلغ سكان مصر حسب تقديرات الجهاز المركزى في أول يناير ١٩٩٦ حوالى أكثر قليلاً عن ٦٠ مليون نسمه يعيشون على مساحه تبلغ ٤-٥% تقريباً وذلك بمعدل كثافه للمساحه المأهوله يبلغ أكثر من

١٦٠٠ فرد/كم٢ وهو من أعلى الكثافات في العالم، بل أن الكثافة في محافظة مثل القاهرة بلغت حوالى ٣٢ ألف فرد/كم٢ عام ١٩٩٦.

هذا وينتظر أن يصل عدد سكان مصر حوالى ٦٥-٦٧ مليون نسمه عام ٢٠٠٠ وبذلك لن يكون هناك مفر أو حل سوى الخروج من الوادى الضيق والدلتا الى رحاب الحيز الواسع في صحراء مصر الشاسعه.

هذا ومن ناحية أخرى فقد أحدث التوسع العمرانى على الاراضى الزراعية مأساه القضاء على ما يقرب من ٢٠% من أخصب الاراضى الزراعية في العالم، مما أدى الى التوسع في استيراد الغذاء اللازم للاعداد المتزايده من السكان عاماً بعد عام. ان التوسع في عمليات استصلاح الاراضى والتى تمت في عقدى التنمية السابقين لم تتمكن من تعويض هذا النقص بل يجب الاشاره كذلك الى أن هذه الاراضى الجديده تحتاج لعشر سنوات تقريبا للوصول الى الانتاجية الحديه.

ان التوسع في الصحراء بأسلوب التنمية الشامله وذلك بنقل مجتمعات بكاملها في المناطق التى تتوافر فيها الاراضى الصالحه للزراعة واقامة مجتمعات جديده ووقف أى توسع على الاراضى الزراعية هو الأسلوب الوحيد لملاحقة حاجات السكان الأساسية من غذاء وكساء واسكان.

٣/٢/٢ التوسع في الحيز وبرنامج الاصلاح الاقتصادى

مصر في قلب العالم تتأثر بما يجرى فيه بدرجه اكبر من كثير من الدول، وقد خرجت مصر بعد حرب أكتوبر واتفاقية السلام مع اسرائيل محمله بالديون الناتجه عن حروب اربعة قاسيه وزيادة سكانية كبيره وطموحات شعب قاسى الكثير، وموارد اقتصادية غير مستغله واخيراً حيز ضيق خانق للانسان المصرى. ان طموحات شعب مصر وآماله في التنمية والتقدم بعد أن أصبح العالم قريه صغيره وأصبحت اليابان وكوريا وبقية النمور قوى اقتصادية كبيره ، ومصر ليست أقل من هذه الدول عراقه وتاريخا، بل وقوة اقتصادية. لذلك كان لزاما فك قيود التخلف وكان من أهمها النظام الاقتصادى الذى يعتمد على تملك الدوله لجميع عناصر الانتاج، بل وعلاقات الانتاج، وخاصه بعد أن زادت الخسائر نتيجه سوء الاداره والتنظيم والبيروقراطية، والعمل على اطلاق قوى الانتاج وخاصه الاستثمار والإنسان في العمل والانتاج فكان الاصلاح الاقتصادى الذى يعتمد على انحسار النشاط الحكومى وترك الفرصه للاستثمار الخاص الوطنى والعربى والأجنبى في المساهمه في التنمية على ضوء ضوابط وحوافز الاستثمار تنشيطاً لدور القطاع الخاص، وكذلك البدء والاستمرار في خصخصة المشاريع الحكومية المختلفة دون المشروعات القومية الاستراتيجية أو المشروعات الناجحة المؤثرة في قيادة عملية التنمية.

أن أحد أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى الرئيسية هو احداث النمو وبلوغه معدل اكثر من ٥% خلال الفترة القادمة ، وكذلك زيادة فرص العمل للقضاء على البطاله وزيادة الانتاج والصادرات ... الخ. وهذا لا يمكن أن تقوم به الحكومة فلابد من مساهمة القطاع الخاص بقوه في ذلك، ولن يتم للقطاع الخاص هذه

المساهمه المطلوبه في زيادة الأنتاج الا بفتح مناطق جديده للتنمية وتجهيز تلك المناطق بالبنيه الأساسية الضرورية (ولو الحد الأدنى وهو الطرق والكهرباء)، واعطاء الاراضى بشروط ميسره للبناء والتعمير.

ان التوسع في استغلال الحيز هو أحد العوامل الهامه في نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى وتوفير مناطق للتوسع عليها واقامة مشروعات التنمية والتعمير والاستيطان الجديد.

هذا ومن المفيد الاشارة الى بعض القيود التى ترد على عملية تنمية وتوسع الحيز المكانى المصرى عند وضع استراتيجية التوسع في الصحراء منها :-

- مراعاة البعد عن مراكز الزلازل الرئيسيه ومخرات السيول عند اقامة المجتمعات العمرانية الجديده أو الأنشطه الانمائية المختلفة (المشروعات).
- يعتبر أحد عوائق النمو والتنمية مناطق الكثبان الرمليه والسبخات ومناطق الطفله وكذلك المناطق ذات الصدوع والفوالق والتكهفات.
- عدم انشاء أى مشروعات على سواحل البحرين الأبيض والأحمر حتى منسوب ٣م حيث يتسبب ارتفاع حراره الجو في العالم بصفه عامه في ارتفاع منسوب المياه بالبحار.

وفيما يلى عرض مختصر لحزمة من المشروعات التنموية التى اعتبرتها السياسه العامة للدولة مشروعات قوميه تمهيدا لدخول مصر القرن الحادى والعشرين، هذه المشروعات تم انتخاب ما رأت مجموعة البحث أنه يفيد أكثر أو ذو طبيعة اقليمية واضحة وخاصة في زيادة درجة فعالية استخدام واستغلال الحيز المصرى المتاح كأهم مورد من موارد التنمية. وهى كالآتى:

- المشروع القومى لتنمية سيناء.
- منطقة جنوب الوادى.
- مشروع تنمية بحيرى السد العالى.
- مشروع تنمية المثلث الحدودى منطقة شلاتين وحلايب.
- مشروع تنمية شمال خليج السويس.
- مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريقة لمحافظة بورسعيد.

هذا ومن المفيد ايضا الإشارة الى مجموعة كبيرة من فرص الاستثمار الجديده التى تم تحديدها من قبل هيئة الاستثمار وجارى الترويج لها ويوضحها بالتفصيل الملحق رقم (٥) وذلك ببيان اسم المشروع والمكان الذى توطن فيه والتكلفة المتوقعة بالدولار الامريكى وهى تساهم أيضا في زيادة وفعالية استغلال البعد الحيزى في مصر.

٣- المشروعات ذات الطبيعة الحيزيه

١/٣ المشروع القومى لتنمية سيناء[١]

تنمية سيناء ، جمله طيبه طالما تحدثنا عنها ورددناها كثيرا اعتبارا من ٥ يونيه ١٩٦٧، بل كانت تنمية سيناء هى السلاح الذى تنبهنا له ولم نستعمله وكان سببا فى استعمارها ونهب ثرواتها وخيراتها وحرماننا من رؤيتها على مدى ١٢ سنه واكثر على بدء اعاده دخولها مرة أخرى. ان تنمية سيناء هى تنمية مصر، اذ ان مساحة سيناء اكبر من المساحه التى يعيش عليها جميع سكان مصر حتى اليوم.

هذا ويعتبر تنمية شبه جزيره سيناء مشروعا قوميا لمصر واقليميا فى نفس الوقت فهو يساهم فى تنمية الاقليم نفسه ، بمحافظتيه (الشمالية والجنوبية) وهو يساهم فى تنمية مصر كلها وذلك بالاستغلال الامثل للموارد المتاحه به سواء: الحيز نفسه ٦% من مساحة مصر أو الموارد الطبيعية التعدينية والبترول أو المواقع السياحية المختلفة أو الامكانات الزراعية، أوالموارد المائية الجوفيه أو من السيول ....الخ.

ان تنمية سيناء تعتبر مشروع ذو طبيعة أمنيه/سياسيه استراتيجيه بالدرجة الاولى ، نظرا لموقعها فى ربط مصر باكبر قارتين وهما آسيا وافريقيا، وربط مصر كذلك بشقيقاتها العربيات فى المشرق العربى. ولقد زادت أهمية تنمية سيناء كمشروع قومى فى اطار زيادة التوسع العمرانى والسكانى والانتاجى على ارض مصر كاستراتيجية شامله لدخول مصر القرن الحادى والعشرين.

تبلغ مساحه شبه جزيرة سيناء ٦٠٧١٤كم٢ أى حوالى ضعف الحيز الذى يعيش فيه حوالى ٩٩% من سكان مصر ومايمتلكه من موارد أصبحت ذات قيمة اقتصادية كبيره وخاصه بعد تأثيثها بالبنيه الاساسية من طرق وكبارى وانفاق وكهرباء وأخيرا وصول مياه النيل العذبه عبر ترعة السلام وسحاره المياه تحت قناة السويس، وبات لاينقصها الا وصول السكان للاستفادة من هذه الموارد وتشغيلها على الوجه الاكمل لما فيه مصلحتهم ومصلحة بنى وطنهم من بقية سكان مصر.

هذا وتقوم تنميه سيناء أساسا على تنمية قطاع الزراعه حيث تبلغ المساحه القابلة للاستزراع حوالى ٧٢٧ الف فدان[٢] ، منها ٤٠٠ الف فدان فى محافظة سيناء الشمالية، ٢٥٠ الف فدان فى وسط سيناء،

---

(١) تنمية سيناء، انظر، موسوعه سيناء، مشروع الامم المتحده للتنمية الاقليمية، استراتيجية التنمية الاقليمية وزارة التخطيط ....الخ

(٢) مصر، مجلس الوزراء ، انظر، موسوعه سيناء، مشروع الامم المتحده للتنمية الاقليمية ، استراتيجية التنمية الاقليمية ،وزارة التخطيط ....الخ

وتزرع بمياه النيل المنقوله عبر المشروع العملاق (ترعة السلام)، والباقى يزرع على مياه الآبار والسدود. ويأتى بعد قطاع الزراعة فى قيادة عملية التنمية قطاع البترول والصناعات الاستخراجية ، أما قطاع السياحه فهو قاعده التنميه طويله الاجل بجوار الزراعه وهما كتر التنميه الذى لاينضب فى سيناء.

ويضم (اقليم) شبه جزيرة سيناء وحدتين اداريتين محليتين بدرجه محافظة هما سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية، وتمتاز سيناء الشمالية بالزراعة كقطاع قائد للتنمية أما سيناء الجنوبية. فالسياحه هى القطاع القائد للتنمية. والاقليم الفرعى شبه جزيره سيناء جزء أساسى من الاقليم التخطيطى الاقتصادى، اقليم قناة السويس والذى يتكون من محافظات قناة السويس الثلاث بورسعيد والاسماعيلية والسويس، ومحافظة الشرقية بالاضافة الى محافظتى سيناء ليشكل أحد الاقاليم أو الوحدات الاقتصادية التنموية الكبرى في مصر بعد اقليمى القاهرة والدلتا.

وتستهدف خطط التنمية في مصر جذب حوالى ٢ مليون نسمه للإستيطان في شبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠١٧ (ويعيش في سيناء الآن حوالى ٢٦٠ ألف نسمه حسب تقديرات جهاز الاحصاء في ١٩٩٦/١/١)

وتعتمد التنمية على تطوير قطاعات النشاط الاقتصادى القائمة على الزراعية والرعى والصيد (قطاعات أوليه) والصناعات التعدينيه والصناعات الحرفيه واليدويه، واستغلال امكانات المنطقة السياحية الكبيره. أما من الناحية العمرانية فتستهدف عملية التنمية الشامله لسيناء تدعيم مراكز الاستيطان الحاليه واقامة مجتمعات عمرانيه جديده فى اطار مشروع ترعة السلام وماتوفره من أرض زراعية كأساس لهذه المجتمعات وخاصة فى مناطق:

١- رفح الجديده
٢- نخل الجديده
٣- ابو زنيمه
٤- طريق وادى فيران
٥- شرق الطور
٦- راس محمد
٧- شرق البحيرات
٨- وادى التكنولوجيا

وتستهدف التنمية الشامله لشبه جزيره سيناء توفير اكثر من ٨٠٠ الف فرصه عمل جديده على الانشطة الانتاجية المزمع اقامتها .

إن أهداف تنمية فرص العمل للقضاء على البطاله ،واعادة توزيع السكان هى أهداف استراتيجية لمصر يحققها مشروع تنمية سيناء، هذا بالاضافة الى استغلال الكم الهائل من الموارد التعدينيه من ذهب وفحم ونحاس ... وبترول وغاز ، وموارد السياحه التى لايمكن حصرها فى هذه العجاله سواء السياحه الثقافية التاريخية

الدينية أو الترفيهية والرياضية والسفارى، بل والاستشفاء ...الخ. وهو مايؤدى لتنمية اقليمية عاليه، ومن ثم تنميه قوميه وذلك بزيادة علاقات التفاعل والترابط الاقليمى مما يرفع معدل النمو الاقتصادى القومى.

هذا ويتطلب تحقيق أهداف تنمية سيناء بعض الخطوات التكميلية لانطلاق التنمية فيها:-

- استكمال شبكة البنيه الاساسية من طرق وسكك حديدية وكبارى وانفاق تحت التنفيذ بما يكفل ربط كامل المنطقة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وربطها ببقية محافظات مصر والمدن الكبرى لتسهيل حركة عوامل النمو فى الانتقال وخاصه البشر ورأس المال الى سيناء.

- تطوير الموانى البحرية الموجودة وهى ميناء العريش وميناء الطور وميناء نويبع وذلك لزيادة فعالية دور هـــذه الموانى فى حركة التجاره العالمية وتجاره مصر الخارجية.

- تطوير المطارات وخاصه مطار العريش وشرم الشيخ ومطار الطور ومطار سانت كاترين وتحويل المطـــارات التى لم تحول بعد الى مطارات دوليه لاستقبال الطيران العالمى لتنشيط السياحه المباشره من العالم الخارجى الى سيناء مباشره.

- أقامة محطات كهرباء تمهيدا لربط سيناء بالشبكه الموحده للكهرباء فى مصر، وهو مايساعد كثيراً على تنمية قطاع الكهرباء شريان الحياة فى الصحراء وجذب الاستثمار فى الانشطة الصناعية والزراعية والسياحية.

وختاما لهذه النظره السريعة [1] لأهمية تنمية سيناء فان الامتداد الحيزى للعمران المصـــرى الى ســـيناء يعتبر ضروره اساسيه من ضرورات تحقيق اعادة التوزيع السكانى المصاحب لايجاد وظيفه للحيز الجديد المضاف مستقبلاً للحيز المأهول.

---

(١) هناك دراسات تفصيلية لتنمية سيناء . هذا الجزء يشير الى امكانية اضافه ٦% هى مساحة سيناء للحيز المأهول حاليا ضمن المشروعات الاخرى لاستغلال الحيز المصرى للوصول الى استغلال ٢٧-٣٠% من اجمالى مساحة مصر عام ٢٠١٧ كاستراتيجية مكانيه.

٢/٣ المشروع القومى لتنمية جنوب مصر

أن مستقبل مصر وأبنائها وخاصه أجيال القرن القادم في حاجه ماسه الى زيادة رقعة المساحه المأهوله من أرضهم الواسعه، وذلك للخروج من حيز الوادى الضيق والذى تكدس بسكانه حتى أصبحت الكثافة على وحدة الأرض من أعلى الكثافات في العالم وسوف تزداد أكثر وأكثر في ظل أكثر من مليون نسمه يزيدون سنويا.

ويمكن تحديد منطقة جنوب مصر لمحافظات أسيوط – سوهاج ، وقنا وأسوان والوادى الجديد والبحر الأحمر. وهذه المحافظات لم تحظى بقدر جيد من جهود التنمية خلال العقود الأربع الماضيه ، بل زادت الفوارق بينها وبين محافظات الشمال وخاصه منطقة الدلتا. إن الاراضى الزراعية تتركز في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان حيث تبلغ اجمالى المساحه ١,٣ مليون فدان وتقوم الزراعة فيها على مياه النيل، أما محافظتى الوادى الجديد والبحر الأحمر فتتضاءل فيهما الاراضى الزراعية.

هذا وتعتبر آفاق التوسع في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان محدوده حيث لا تتجاوز المساحه القابلة للاستصلاح في هذه المحافظات الأربع سوى ٩٥٠ ألف فدان إلا أن محافظتى الوادى الجديد والبحر الأحمر تضمان آفاق أرحب للتوسع الزراعى الأفقى اذ تبلغ المساحه القابلة للأستصلاح في الوادى الجديد فقط أكثر من ٣ مليون فدان تقع جنوب واحة باريس وحتى أبو سمبل.

هذا وتعتبر التنمية الزراعية في الوادى الجد يد وجنوب مصر [1] بمثابة النشاط القائد لعملية التنمية الشامله وعامل الجذب الأساسى لأوجه الاستثمار الاخرى المختلفة في الصناعة والسياحة والنقل والمواصلات والاتصالات والاسكان ..... التعمير بمفهومه الشامل.

هذا وتعتمد الزراعة على المياه الجوفيه العميقة في الواحات الخارجه والداخله والفرافرة بمحافظة الوادى الجديد، إلا أن الموارد الأرضية الواسعة المتاحه في مساحة تتجاوز ٣ مليون فدان تحتاج الى مورد مائى دائم من نهر النيل. لذلك كانت فكرة انشاء قناه تحمل المياه من بحيرة السد العالى في اتجاه واحه باريس لمحافظة الوادى الجديد كشريان مائى جديد يسير من الجنوب الى الشمال موازيا للنيل لرى أكبر نسبه متاحه من الموارد الارضية الصالحه للزراعة. والجدول التالى يوضح الأراضى الصالحة للزراعة بمنطقة الوادى الجديد وجنوب مصر.

---

(١) هناك أراضى كثيره صالحه للزراعة في مناطق : وادى خريط ، وادى شتيت ، وادى النقره غرب كوم أمبو ، وادى الكهربائيه ، وادى الصعايده ، وادى الصيرفى ، غرب نظيم ، حجازه ، قفط ، اللقيطه ، وادى قنا ، المر اشده غرب طهط، شرق اولاد طوق ، وادى الاسيوطى ، وادى كركر ، وادى العلاقى ، ابو سمبل ، شلاتين ، حلايب ، أبو رماد ، شرق العوينات ، كلابشه ، الذناب ، غرب الموهوب ، الداخله ، ابو منقار ، الفرافره ، وهذه المساحات تزيد عن ٦ مليون فدان وهو ما يقارب المساحة المستغلعه حاليا وعاشت وتعيش عليها مصر من آلاف السنين .

جدول رقم (٧)

الأراضى الصالحة للزراعة بمنطقة الوادى الجديد وجنوب مصر

المنطقة	اجمالى الاراضى الصالحة للزراعة بالفدان
الواحات البحرية والفرافره	٦٧٥٠٠٠
الواحات الداخله	١٠٨٤٠٠٠
الواحات الخارجة	١٨٤٨٣٤٥
منخفض جنوب الوادى	٣٢٤٩٥٣٥

هذا وتشير نتائج الحصر والدراسات الأولية الى وجود مساحات أخرى ذات صلاحية عالية للزراعة (تربة من الدرجة الأولى والثانية) . وقد أوضحت كذلك دراسات الموارد المائية المتاحه والممكنه أنها تكفى كمرحله أولى لتحقيق التوسع الأفقى في استصلاح مساحة تقدر بحوالى ٢,٥ مليون فدان على المياه المتوفره من حصة مصر من مياه النيل بخلاف ما يتيحه مخزون المياه الجوفيه بالصحراء من امكانيات تمكن من زيادة الرقعه المنزرعة بالاضافة الى البحث عن مشروعات جديده لتنمية موارد مصر من مياه النهر بمشاركة دول حوض النيل. وتشمل تنمية الموارد المائية كذلك اعادة استخدام جزء اضافى من مياه الصرف الزراعى في حدود ٣,٥ مليار م٣ سنويا.

هذا وقد بدأت جهود التنمية الفعلية في المشروع القومى لتنمية جنوب مصر بأعمال حفر ترعة الشيخ زايد بطول ٦٧كم في مرحلتها الأولى تكفى لرى ٥٤٠ ألف فدان اعتباراً من تاريخ انهاء اعمال توفير المياه عام ٢٠٠٠ وذلك بأنشاء محطه رفع المياه العملاقه في منطقة خور توشكى لنقل المياه الى القناه الجديده شريان الحياه والنيل الجديد. هذا ويجب التنويه بأنه رغم صغر هذه المساحه الخاصه بالمرحلة الأولى إلا أنها تعادل مساحة الأراضى المزروعه حالياً بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان أى أن المرحلة الأولى من مشروع تنمية جنوب مصر يعادل انشاء ٣ محافظات جديده على خريطة أرض مصر.

٣/٣ مشروع تنمية منطقة بحيرة السد العالى

منطقة بحيرة السجد العالى (بحيرة ناصر) اكبر بحيره صناعية فى العالم. أصبحت بالاضافة الى أهميتها الامنيه لمصر كخزان للمياه للحياه فى مصر ذات أهمية استراتيجية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث انها غنيه بالموارد الطبيعية وخاصة الموارد الزراعية، والموارد السمكيه وموارد السياحه بانواعها المختلفة، هذا بالاضافة الى أهمية المنطقة فى التجاره الخارجية لمصر سواء مع السودان الشقيق أو بقية أفريقيا.

ان أقليم بحيره ناصر أواقليم منطقة أبوسمبل أصبحت منطقة هدفا لتنمية مكثفه حيث تسعى الدولة لخلق كثافة سكانية كبيره فى هذه المنطقة حيث توفر الاستثمار فى مختلف انشطة التنمية. وتستهدف الدولة ان تستوعب هذه المنطقة مليون نسمه بحلول عام ٢٠١٧ وبذلك توفر فرص عمل تصل الى ١٠٠الف فرصه عمل.

هذا ويعتبر الحيز المتاح فى هذه المنطقة ابتداء من جنوب السد العالى وحتى حدود مصر مع السودان منطقة شاسعه حيث تمتد البحيره لمسافه ٣٠٠كم جنوب السد العالى، وهو مايوفر مساحه كبيره يضاف الى الحيز المصرى. ان بحيره ناصر وما تحتجزه من طمى كان يصب سنويا الى الوادى والدلتا سوف ينشئ خلال المائه عام القادمه دلتا جديده فى جنوب مصر تجعل من منطقة بحيره السد العالى مجتمعا سكانيا زراعيا لايقل كفاءه انتاجاً عن دلتا شمال مصر.

ومن أهم الانشطة الاقتصادية للمنطقة الانشطة الزراعية، وقد تمت بحوث تصنيف التربه بالمنطقة والتى أفادت بأن بعض المناطق ذات امكانيات زراعية مؤكده وأخرى ذات امكانيات محتمله من هذه الاراضى المؤكده ٢١الف فدان بوادى كركر، ٣٠الف فدان بمنطقة كلابشه، ٣٢الف فدان بمنطقة توشكا وأدندان. هذا وتقرر بعض الدراسات والتقارير الفنيه بأن هناك مايقرب من ةنصف مليون فدان أواكثر يمكن زراعتها بمنطقة بحيرة السد العالى. وتقوم الزراعة فى المنطقة على نوعين من الرى:-

- زراعة موسميه على اراضى الشواطئ تحت منسوب ١٨٣م
- زراعة مستديمه على الاراضى العاليه فوق منسوب ١٨٣م- ٢١٠متر

وتقدر بعض الدراسات ان الزراعة الموسميه يمكن ان تقوم فى مساحه ٢٠٠الف فدان بالاضافة الى الزراعة المستديمه نصف مليون فدان وبذلك تصل جملة الاراضى الزراعية المحتمله ٧٠٠ الف فدان.

أما نشاط السياحه فهو النشاط القائد لعملية التنمية فى المنطقة ويوما بعد يوم تزداد السياحه الى المنطقة وخاصه ابوسمبل حيث يعتبر رمسيس الثانى ونفرتارى وهى نقطه جذب (قطب نمو دائم فى منطقة بحيرة السد العالى.

ويأتى نشاط الصيد والرعى فى المرتبة الثالثة بعد السياحه والزراعة، وعلى ضوء الاستيطان والعمران فسوف تنمو الصناعه على الخامات التعدينية الموجوده والصناعات الحرفيه واليدويه. وسوف يكون لميناء أبوسمبل دور كبير فى نمو التجاره بين مصر والسودان وتنمية نشاط الصيد .

ان امكانات التوسع الحيزى والانتاج لا تقف عند حد في منطقة بحيرة السد العلى ، وعند ربط تنمية منطقة السد العالى بمنطقة جنوب الوادى سوف يكون هناك تكامل في التنمية والعمران لنشأة مصر جديده بسكان أكثر من مائه مليون بالاضافة الى السكان الحالين .

إن آفاق التنمية في جنوب الوادى بمفهومه الواسع من الشرق الى الغرب ومن جنوب السد العالى وحتى حدود مصر الجنوبية كبيره ومتنوعه وواعدة لشعب مصر العريق.

وهذه الامكانات التنموية الكبيره والحيز المتاح اضافته للحيز المأهول تحتاج لبنيه أساسية جديده تمتد عبر الصحراء بطول بحيرة ناصر وخاصه الطرق والكهرباء ، كأساس لتنمية الزراعة والسياحة والصيد ، والصناعة ، وهو ما تقوم به الحكومة حالياً وهى جاده في ذلك على أن يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في الزراعة بجانب السياحه والتى تقوم معظمها حاليا على اكتاف الاستثمار الخاص.

٤/٣ مشروع تنمية المثلث الحدودى منطقة شلاتين وحلايب

يقع مثلث الحدود مع السودان الشقيق فى جنوب شرق مصر ويتشكل من ثلاث تجمعات سكانيه هى مدن شلاتين وحلايب وابورماد وتبلغ مساحة المنطقة حوالى ١٧ ألف كم٢ (١) وتنبع أهمية التنمية فيها الى عوامل أمنيه وسياسية حيث يعتبر هذا المثلث اكبر المراكز العمرانية فى جنوب شرق مصر وهى منطقة غنيه بالمواقع السياحية الواعدة بالاضافة الى نشاط الرعى وتربية الحيوان.

وتستهدف تنمية المنطقة جذب حوالى ٦٠ألف نسمه للاقامه بها عام ٢٠١٧ وتعتمد التنمية القطاعية على تنمية النشاط التعدينى والصناعات الحرفيه واليدويه بالاضافة الى السياحه، ونشاط البترول وتهدف عملية التنمية فى هذه القطاعات الى توفير ١٥ الف فرصه عمل.

وتتطلب عملية التنمية دعم شبكة البنية الاساسية وخاصة الطرق التى تربط شمال محافظة البحر الاحمر بجنوبها وتربط محافظة البحر الاحمر بمحافظة السويس بالقاهرة، وتحتاج هذه الطرق الى صيانه دائمه نظرا لتعرض المنطقة للسيول كل عام. هذا ومن أهم مفردات البنيه الاساسية اللازمة انشاء طريق اسوان/شلاتين لربط المثلث الحدودى جنوبا بمركز التنمية المتنامى فى اسوان وبالتالى وادى النيل وتكامل التنمية باقليم جنوب الصعيد. وكذلك انشاء ميناء ابورماد لخدمة التجاره الخارجية ونقل الحجاج من جنوب الصعيد وانشاء مطار محلى فى المنطقة لخدمة التنمية. ان تعمير وتنمية هذا المثلث الحدودى سوف يقضى على عزلته الكامله (مثلبه فى

---

(١) تقدر هيئة المساحة الجيولوجية مساحة المثلث بحوالى ١٧,٨ ألف كم٢ في حين قدرها جون بول بحوالى ١٦ ألف كم٢

ذلك مثل سيناء) وبالتالى تكامل عملية التنمية وزيادة نمو محافظة البحر الاحمر وكذلك أساسا زيادة التوسع على الحيز المصرى لزيادة قوى النمو والتنمية اقليمياً وقومياً.

٥/٣ مشروع تنمية شمال خليج السويس

أن مشروع تنمية شمال خليج السويس لايضيف مساحه حيزيه كبيره مقارنه بمشروع تنمية سيناء أو الوادى الجديد (توشكا) أوبحيره السد العالى، الا أن فائدته الانمائيه عظيمه سواء فى ربط اقليم قناة السويس، بمحافظة البحر الاحمر، أوربط الوادى والدلتا بالصحراء الشرقية بصفه عامه بالاضافة الى خلق نشاط انتاجى وخدمى تصديرى بالدرجة الاولى، حيث تقوم استراتيجية التنمية الاقليمية للمنطقة بشكل متكامل يربط النطاق الساحلى بخليج السويس وحتى رأس سدر ومدينة العين السخنه جنوبا بمدينه السويس كقطب تنميه رئيسى لهذا النطاق الحيزى الكبير.

وتقوم أنشطة التنميه فى قطاعات عديده منها: السياحه، الصناعه، الأنشطه البحريه (الموانى) التخزين الدولى، منطقة صناعية/ تجاره حره، وتنمية منطقة عيون موسى كمدينة صناعيه لدعم وربط التنمية بشبه جزيرة سيناء. ويأخذ الحيز المكانى فى هذه المنطقة شكل مثلث حيث مدينة راس سدر فى شرق قاعده المثلث وتعتمد اساسا على نشاط السياحه وميناء لليخوت وفى الغرب مدينه العين السخنه يتم التنميه فيها على أساس يجمع بين الصناعات الثقيله وانشطه البترول ومنتجاته (البتروكيماويات) وكذا السياحه على شواطئ المنطقة. وراس المثلث مدينه السويس العريقه صناعياً، وبذلك يتكون اقليم فرعى مترابط متشابك مساهمه فى تنمية شرق مصر بالكامل حيث الصحراء الشرقية (البحر الاحمر) وسيناء فى الشمال الشرقى ثم الاسماعيلية وبورسعيد شمالاً وغرباً محافظة الشرقية وبقية اقليم الدلتا.

هذا وتأتى فى مقدمة المشروعات لتنمية شمال خليج السويس مايأتى:

- مشروع الميناء التجارى بعتاقه (انشاء رصيف للحبوب ورصيفين للبضاعه وآخر للفحم.
- مشروع ميناء الصيد بعتاقه (انشاء رصيف لاستقبال سفن الصيد وتسهيلات تجهيز الاسماك).

هذا وسوف تساهم الحكومه اليابانية فى تنمية شمال خليج السويس، وقد بدأت هذه الجهود منذ فتره طويله وذلك لقيام منظمة JAICA اليابانية بتمويل دراسة تنمية المنطقة فى فتره الثمانينات، ثم توقفت وعادت الجهود مره أخرى لتبنى هذا المشروع الذى سوف يفتح مجال زيادة الحيز المصرى وامكانية استغلاله بشكل فعال لزيادة معدل النمو فى اقليم السويس وبالتالى اضافة اقتصادية لمصر وكذلك خلق فرص عمل جديده. وقد كان ذلك كله محل بحث فى زيارة رئيس وزراء مصر الى اليابان أخيراً.

٦/٣ مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريعه بمحافظة بور سعيد

أتاحت اعمال تنمية وتطوير الشريان البحرى العالمى " قناة السويس " وتوسيعها تطوير الممر المائى ليصبح في اجزاء كبيره منه قناة مزدوجه حيث تسير قافله فى فرع وتسير قافله ثانية في الفرع الآخر ذهابا أو عودة دون تحديد موعد محدد لكل قافله بعد انتهاء عبور القافله الأخرى ، أى أن القناه أصبحت في اجزاء كثيره منها قناتين.

هذا وقد نتج عن انشاء التفريعه حيز مكانى كبير شرق مدينة بور سعيد وفي صحراء سيناء في الجزء المتاخم ببور سعيد. وقد تم التخطيط لاستغلال هذا الحيز لانشاء العديد من الأنشطة البحرية والتخزين العالمى وتحويل ميناء بور سعيد الى ميناء محورى حيث ترسو السفن العملاقة عابره المحيطات وتقوم السفن الصغيره بأخذ الحمولات منها للتوزيع على الموانى الصغيره مثل العريش ، دمياط ، مرسى مطروح ، دون توقف السفن العملاقة بها في حالة عدم وجود بضاعه ضخمه لهذه الموانى .

ويشكل الحيز المتاح شرق التفريعه مساحة كبيره من الحيز المصرى يمكن استغلاله بشكل جيد لخدمة الاقتصاد المصرى والعالمى ، وقد كان ذلك أحد الموضوعات الرئيسية لمناقشات السيد الدكتور رئيس الوزراء في رحلته الأخيره الى جنوب شرق آسيا.

الخاتمة

قامت مصر خلال عقود التنمية الثلاث الماضية بجهود انمائية كثيره تركزت معظمها على اصلاح واعادة تأهيل وتجديد الكثير من مفردات هياكل البنيه الأساسية وبعض مفردات هياكل البنيه الانتاجية. كما قامت بإنشاء الكثير من المشروعات في مجال الصناعة والزراعة والخدمات الا أن هذه المشروعات أضافت شكلا متزايدا من التكدس السكانى والعمرانى في الحيز المأهول مما أضاف الكثير من المعاناه للجماهير وأضر بالبيئه وزاد من درجة التلوث بأشكاله المختلفه ورغم الأرتفاع النسبى الملحوظ في مستوى المعيشة الا أن درجة جودة الحياه ازدادت سوءا بسبب الازدحام العمرانى والمعيشه على حيز صغير من اجمالى المساحه المتاحه، لذلك كان قرار مصر بالخروج الى الصحراوات في الشمال والجنوب واعلان سياسه عمرانيه جديده لاقتطاع جزء من الصحراء الخاليه لانشاء مجتمعات عمرانية جديدة تضيف طاقه انتاجية للاعداد المتزايدة من السكان وتفتح آفاق العمل أمام القطاع الخاص لزراعة الأرض واقامة المشروعات الزراعية الصناعية ومشروعات الطرق والكهرباء والمياه... في منظومة عمرانية جديده تجعل الجزء المستغل من الحيز المصرى قادر على استيعاب الزيادة المتوقعه في السكان خلال القرن القادم وتوفر نوعيه جيده من الحياه للسكان الموجودين.

وتقدم الدراسة الحالية فكر واطار استراتيجية جديده تعتمد على منهجيه الانتشار المركز في تكوين مجموعه من المجتمعات العمرانية الجديده تؤدى الى زيادة استغلال البعد الحيزى في خطط التنمية القادمة حتى عام ٢٠١٧.

وقد قسمت الدراسة الى اربعة فصول رئيسية عالج الفصل الأول منها أشكالية التنمية في مصر من زاوية البعد الحيزى في ابعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وإداريا وماليا حيث تعرض لتحليل هيكل الانتاج الحيزى ودرجة التركز والقصور التى يعانيه الاقتصاد المصرى من ناحية الخدمات الاجتماعية وخاصه الصحه والتعليم وكذلك مشكلة الإداره المحلية وقصورها عن الاضطلاع بجهود التنمية وكذلك مشكلة تمويل التنمية المحلية.

وقد خصص الفصل الثانى من الدراسة لشرح مبسط لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى في مصر من ناحية مفهومه واهدافه وآثاره الجانبيه والحاجه الى استراتيجية شامله متكامله في اطار هذا البرنامج حتى يؤتى ثماره المرجوه وخاصه في زيادة درجة وفعالية استغلال البعد الحيزى.

وقد كان من الضرورى ان تعرض الدراسة في فصل مستقل هو الفصل الثالث موارد التنمية المتاحه والممكنه . أن أى نشاط اقتصادى أو اجتماعى لابد له من مكان يتوطن فيه، وينشأ به مجتمع جديد (مكان العمل ومكان الاقامة والخدمات الاخرى) لذلك عرض هذا الفصل مورد الأرض كمكان عام والأرض الزراعية

لأنشطة الزراعة والموارد التعدينية للأنشطة التحويلية الأخرى وكان من الضرورى النظر بعنايه لمورد المياه اللازمة للحياه والاستمرار . واخيرا ثم عرض المورد الفاعل للتنمية وهو الانسان المصرى في شكل سكان مصر والقوه العامله بها.

هذا وقد جاء الجزء الأساسى والأخير من الدراسة (الفصل الرابع) يوضح الاطار الفكرى لاستراتيجية استغلال البعد الحيزى في التنمية حيث تشير التقديرات الأولية أن عدد سكان مصر سوف يصل الى ٩٠ مليون نسمه بحلول عام ٢٠١٧ وبذلك يتضح ان هناك حوالى ٣٠ مليون نسمه يتوقع زيادتها في سكان مصر خلال العشرون عاما القادمة ، فهل من المعقول اضافه هذه الزيادة السكانيه الى نفس المساحه المأهوله حاليا والتى تختنق بمن فيها ويثور السؤال عن أين يمكن توطين هذه الزيادة السكانية الجديدة ولكن كل مصرى يحمد الله ان هناك اكثر من ٩٠% من أرض مصر مازالت خاليه بكر ومستعده لاستقبال هذه الاعداد المتزايدة بشرط توفير فرص عمل منتجه لهم. والسؤال التالى الذى طرحه هذا الاطار الفكرى هو عن نوعية الانشطة الممكن قيامها لاستيعاب سكنى وعمل وحياه هؤلاء السكان.

وتشير الدراسة الى حتميه فتح الصحراء وتجهيزها بالبنيه الأساسية وانشاء المشروعات المختلفه من زراعية وصناعية وسياحية واسكان ونقل ومواصلات والموارد اللازمة لها موجوده والحمد لله بالاضافة الى عزم الانسان المصرى وفكره. وتقترح الدراسة لذلك استراتيجية الانتشار المركز بحيث تختار مجموعة من المشروعات في اماكن كثيره ولكن بدرجه تجعلها تمثل قطب/ مركز نمو يبدأ صغيرا ثم يكبر وينمو يمكنه استيعاب عدد محدد من السكان وبحيث يكون مجموع مساحة الحيز الذى تضيفه هذه الاقطاب أو المراكز حوالى ٢٠-٢٥% من اجمالى مساحة مصر.

هذا وقد عرضت النقطة الأخيره من الاستراتيجية مجموعه من المشروعات التى رأت الدراسة أنها تحقق هدف زياده استغلال البعد الحيزى وقامت بتسويق بعضها فعلا حكومة مصر النشطة برئاسة أ.د. كمال الجنزورى وهى مشروعات يتوفر لها اطار استراتيجية الانتشار المركز حيث تنتشر من شمال مصر في سيناء وشرق التفريعه في بورسعيد وحتى توشكى في الجنوب وتضمن بأذن الله استغلال اكثر من ٢٠% من مساحة الحيز المصرى ، وهذه المشروعات والأنشطة والمجتمعات التى يمكن أن تقوم وتعمر الحيز التى تتيحه هى كالآتى:-

■ **شبه جزيرة سيناء**

التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وذلك بتنمية قطاع الزراعة باضافة اكثر من ٧٠٠ ألف فدان بعد وصول مياه النيل، وكذا المشروعات السياحية المختلفة والصناعة التحويلية والاستخراجية والتصنيع الزراعى والمجمعات التى سوف تنشأ لخدمة هذه الأنشطة واستيعاب ما يقدر بحوالى ٢مليون نسمه من السكان فإن ذلك يستهدف اضافة مساحه حيز شبه جزيرة سيناء كله الى حوالى ٦% من مساحة مصر.

■ منخفض توشكى بجنوب مصر

تنمية جنوب الصحراء الغربية (جنوب الوادى في توشكى) هو أمل مصر في دخول القرن القادم بخطى ثابته بإنشاء دلتا جديده تزرع بأذن الله ما يقرب من ٣ مليون فدان. هذا وتبلغ المرحلة الأولى ٥٤٠ ألف فدان وهو ما يساوى اجمالى المساحة المزروعه فعلا بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان أى أن المشروع سوف يضيف مـــا يوازى ٣ محافظات في مرحلته الأولى فقط. ان استكمال هذا المشروع خلال النصف الأول من القرن القـــادم سوف يضيف نصف مساحة محافظة الوادى الجديد والتى تبلغ ٣٧% من مساحة مصر.

■ تنمية منطقة بحيرة السد العالى

بحيرة السد العالىة اكبر بحيره صناعية أنشأها الانسان المصرى – وتبلغ اجمالى الاراضى الممكن اضافتها للحيز المصرى في منطقة بحيرة السد حوالى نصف مليون فدان منها ٢٠٠ ألف فدان يمكن البدء فيها فعلا هـــذا بالاضافة الى أكثر من ١٢٠ ألف فدان تزرع الآن . وهناك نوعين من الزراعة حول بحيرة ناصر زراعة مستديمة وزراعه موسمية حسب ارتفاع وانخفاض (انحسار) المياه في شواطئ البحيره. هذا بالاضافة الى نشاط الصيد. أن النشاط القائد لعملية التنمية في منطقة بحيره السد هو نشاط السياحه.

إن معبدى رمسيس ونفرتارى يمثلان قطب نمو نشأ عنهما مركز النمو الجديد في أقصى الجنوب وهـــو موقع مدينه أبو سمبل التى كان عدد سكانها لايتجاوز بضع مئات في اوائل السبعينات وأصبحت الآن من المـــدن المتوسطة الحجم ذات سكان يبلغ عددهم اكثر من ١٥ ألف نسمه وسوف تكون أبو سمبل عاصمه جنوب مصر خلال الخمسين عاما القادمة.

إن تكامل التنمية الزراعية والسياحية والتصنيع الزراعى في منطقة جنوب مصر بدءا من جنوب السد العالى وحتى حدود مصر الجنوبية سوف يضيف اكثر من مساحة الدلتا في الشمال.

■ المثلث الحدودى شلاتين وحلايب

المثلث الحدودى في جنوب شرق مصر مساحته تبلغ ١٧ ألف كم٢ يمكن اضافـــة أنشطـــه الزراعـــة والرعى والصيد لانشاء مجتمعات عمرانيه جديده وزيادة الهجرة الى هذه المنطقة واضافة جزء كبير مـــن الحـــيز ليصبح آهلا بالسكان والأنشطة اضافه الى الأمن القومى لمصر وتأكيدا لتكامل التنمية في الشمال بمحافظة البحر الأحمر.

■ تنمية منطقة شرق التفريعه شرق بورسعيد

أحد مشروعات التنمية البحريه والصناعية العملاقة التى تدخل به مصر مصاف الدول البحرية الكبرى ورغم كبر المساحه التى سوف يقوم عليها الميناء والمنطقة الصناعية وفرص العمل التى سوف يوفرها فقد يكـــون الرأى أن هذا المشروع لا يضيف للحيز الكثير، إلا أن النظره الموضوعية تعتبر أن كل سم٢ يضاف للمعمـــور المصرى يعتبر مكسب كبير من وجهة نظر هذه الدراسة وخاصه ان هذا المشروع مع ميناء بورسعيد غرباً وميناء دمياط شمالاً وميناء السويس جنوباً سوف يجعل من هذه الموانى شبكه بحريه على أعلى مستوى لخدمـــة حركـــة التجاره بين القارات الثلاث آسيا وافريقيا وأوروبا.

■ تنمية منطقة شمال خليج السويس

هى منطقة صغيره أيضا من وجهة نظر المساحه إلا أن النشاط الاقتصادى من سياحه وصناعه وتجـــاره وصيد سوف يكون كبيرا من الناحية الاقتصادية للبلاد بمعيار قوة العمل والقيمة المضافه. بحيث تتكامل التنميـــة على محور قناة السويس من الجنوب الى الشمال في بورسعيد تعضدها التنمية الزراعية في محافظة الاسماعيليـــة في الوسط وفي الغرب بمحافظة الشرقية وشمالا بمحافظتى سيناء ليكون اقليم قناة السويس بمحافظاته الست اكـــبر اقاليم مصر عمرانا وسكانا وانشطه خلال النصف الأول من القرن الجديد بأذن الله.

والخريطة التالية نختم بها هذا العرض للحيز المتوقع اضافتـــه في الأنشطـــة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والعمرانية وتتكفل الدولة بالبنية الأساسية في اطار فلسفه جديده لادارة الاقتصاد القومى وهى اطـــلاق قـــوى السوق للاستثمار وقصر جهود الدوله على التوجيه والمعاونه.

شكل رقم (١)

مشروعات التنمية الحيزية الجديدة

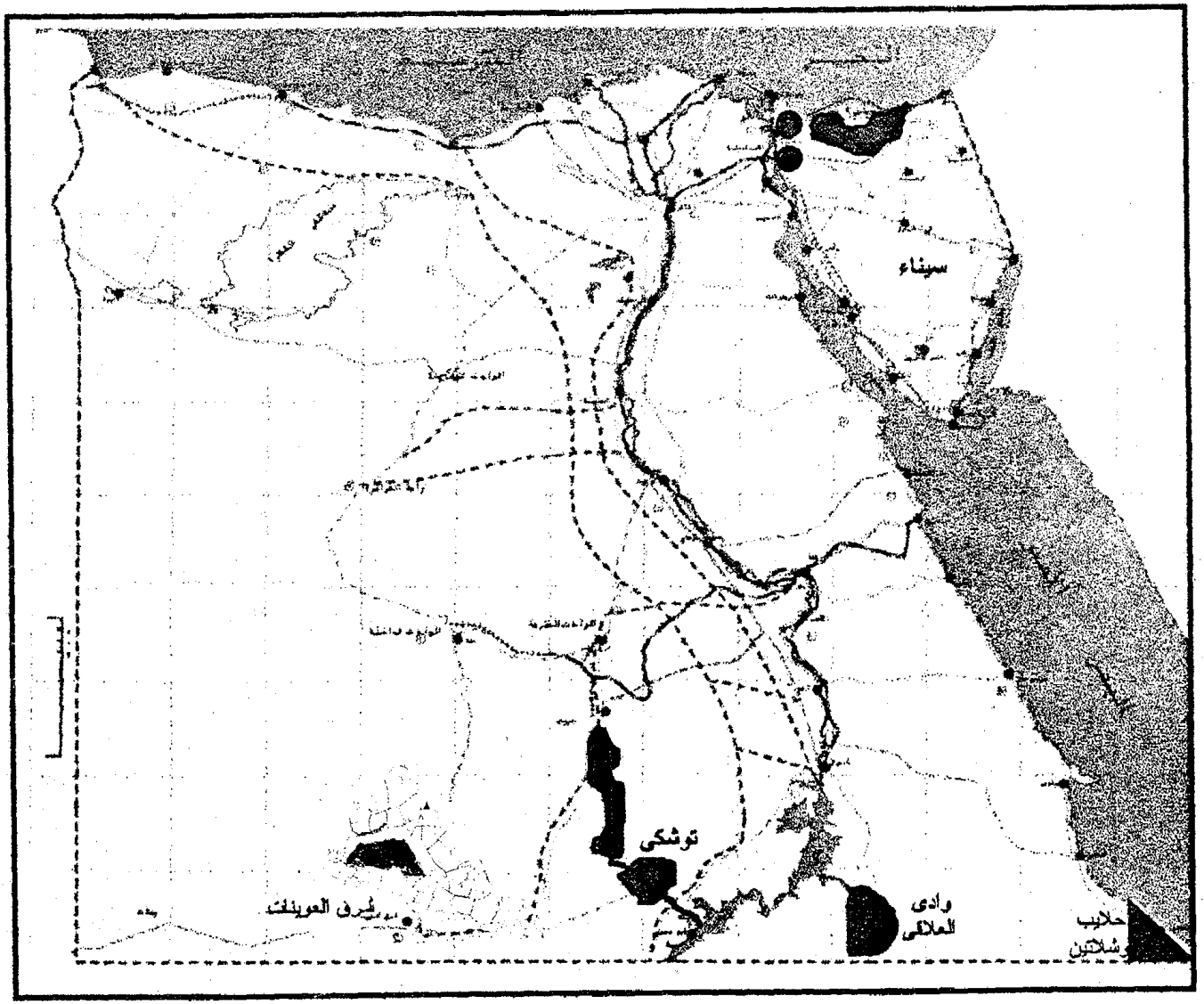

المراجع

المراجع

١- مراجع الدراسة

- د٠ابراهيم العيسوى ، آثار سياسات التكيف الهيكلى على السكان، محاضره غير منشـــوره ، معـهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- ابراهيم حموده(دكتور)، بعض الأسس الفكريه لاعداد الاستراتيجية المكانيه لجمهورية مصر العربيـــة، مشروع الأمم المتحدة للتنمية الاقليمية، وزارة التخطيط، ١٩٩٢.
- السيد محمد كيلانى ، سيد محمد عبد المقصود ، الفوارق الاقليمية في مصر وطرق قياســـها، مذكـرة خارجية رقم ١٣٢٤، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٢.
- السيد محمد كيلانى، التحضر والفقر والدخل الاقليمى في مصر، دراسة لتحديد أولويـــة المحافظـات والمناطق الحضرية بها لتوطين الصناعات الصغيره ، مذكرة خارجية رقـم ١٥٤٩، معـهد التخطيـط القومى، ١٩٩٢.
- السيد محمد كيلانى، تقارير لجنة تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية (غير منشوره)، ١٩٨٧
- جيفرى ساكس ، نحو معدلات اعلى للنمو الاقتصادى في مصر، ترجمة سمير كريم ، المركـز المصـرى للدراسات الاقتصادية ، محاضره رقم ٣ ، القاهرة ، بدون تاريخ.
- سيد محمد عبد المقصود (دكتور)، الأطار النظرى العام للتخطيط الاقليمى، معهد التخطيط القومـى، ١٩٩١.
- د٠صبحى عبد الحكيم ، موارد الثروه الاقتصادية ، جـ١، دار النهضه العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤
- علا سليمان الحكيم : تجربة التخطيط الإقليمى فى مصر، مذكرة رقـم ١٥٨٠، معـهد التخطيـط القومى، ديسمبر ١٩٩٤.
- محمد حس فج النور: مجالات التخطيط الإقليمى وأساليبه التحليلية ، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٠٤٠، ديسمبر ١٩٧٩.
- محمد خفاجى (دكتور) – دراسه تحليليه للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعـى المصـرى– رسـالة دكتوراه – قسم الأقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٨٨.
- مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٦.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: بحث العمالة بالعينة ١٩٩٥.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٦، القاهرة٠
- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، الهيئة العامة للتخطيـــط العمـرانى، خريطـة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧، مسوده التقرير العام ، القاهرة ، ١٩٩٦.
- وزارة التعليم ، مشروع مبارك القومى ، انجازات التعليم خلال عامين ، مطابع الشروق ، القـاهرة ، اكتوبر ١٩٩٣.

- وزارة التخطيط : المشروع القومى لتنمية سيناء ،اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء، سبتمبر ١٩٩٤.
- وزارة التخطيط ، مشروع الامم المتحدة للتنمية الاقليمية ، تنمية سيناء، القاهرة، ١٩٩٤.

٢- مراجع أستفادت منها الدراسة :

أ- مراجع باللغة العربية

- ابراهيم العزب ،وفيق اسكندر: ورقة عمل عن الساحل الشمالى الموارد الأرضية والمائية والثروة الحيوانية فى ندوة التنمية المتكاملة لمحافظة مطروح.
- جمال أحمد فراج – تخطيط وتحليل موارد الأدارة المحلية بالتطبيق على محافظة بنى سويف – بحث دبلوم معهد التخطيط القومى – القاهرة – ١٩٩٠.
- عدلى توفيق (دكتور) – موارد موازنة الوحدات المحلية . نظرة أوسع لزيادة حصيلتها – طنطا – كلية التجارة – بدون تاريخ.
- فاروق الباز: حديث بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥.
- محمد على نصار، دراسة مشتركة لوضع الاطار المرجعى للتنمية الاقليمية في مصر، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وزارة التعمير، غير منشوره ، ١٩٩١.
- محمد خفاجى (دكتور) – دراسة تحليليه للتمويل الأجنبى فى القطاع الزراعى المصرى – معهد التخطيط القومى – القاهرة .
- نبيل زكى: مصادر المياه فى الأراضى الصحراوية وكيفية استخدامها الأستخدام الأمثل فى الرى والصرف لتنمية المجتمعات الصحراوية ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٥٢– ص ٢٥٧.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، ملخص نتائج التعداد ، القاهرة، يونيه ١٩٩٧.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، لعام ١٩٩٢، مرجع رقم ٩٢/١٢٥٣٥/٧١، القاهرة ، فبراير ١٩٩٤.
- اللجنة العليا لتخطيط أقليم قناة السويس، المؤتمر الثالث ديسمبر ١٩٩١.
- الهيئة المصرية العامة لتعمير الصحارى، مشروع الساحل الشمالى الغربى، القاهرة ١٩٨٠ ص٥– ٦.
- ج.م.ع – نظام الحكم المحلى – هيئة المطابع الأميرية – القاهرة – بدون تاريخ .
- مجلس الشورى : استغلال الثروه المعدنية فى تنمية الاقتصاد المصرى: ١٩٩٣
- مصر – مجلس الوزراء ، وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون، القاهرة، مارس ١٩٩٧.
- معهد التخطيط القومى: تحديات التنمية الراهنه فى بعض محافظات جنوب مصر (بحث غير منشور).
- معهد التخطيط القومى: دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود، مايو ١٩٩٦.

- معهد التخطيط القومى: واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٠)، فبراير ١٩٩٢.
- وزارة الأشغال العامه والموارد المائية: تنمية جنوب مصر، مشروع ترعة الوادى الجديد، يناير ١٩٩٧.
- وزارة الادارة المحلية جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: المؤتمر القومى للتنمية الريفية المتكاملة : تنمية اقتصاديات القرية محافظة الفيوم، اكتوبر ١٩٩٤.
- وزارة التخطيط : المشروع القومى لتنمية جنوب مصر، بحث غير منشور.
- وزارة التخطيط(ج٠م٠ع) – الخطه الخمسية ١٩٨٢/٧٨ (أستراتيجية التنمية والتخطيط الاقليمى) – المجلد التاسع – الجزء الأول – القاهرة – أغسطس ١٩٧٧.
- وزارة التخطيط: استراتيجية التنمية طويلة المدى تخطيط التنمية الاقليمية لجنوب الصعيد، الأقليم الثامن، التقرير النهائى ، القاهرة ، بيروت ، فبراير ١٩٨٥.
- وزارة التخطيط ، المحليات والتخطيط الاقليمى ، الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٦/١٩٩٧، القاهرة ، ١٩٦٢.

ب- مراجع باللغة الانجليزية:

Allam, Saad, " Privatisation of the Egyptian Economy", Seminar on (The Future of Arab Economies Under Current Variables), F.Naoman and Arab Instituins for Economic Development, Cairo, 1993.

CAPMAS, " Population Censuses 1976 and 1986 "

CAPMAS, Labour Force Sample Surveys, Cairo, 1988 and 1992.

I.N.P., IDRC : Socio Economic Aspects of North Said Region, Cairo, June 1992.

Ministry of Development, New communities Housing & Utilities, North Suez Bay, Development Plan, Investment for Development .

Dr. Ola El-Hakim, conceptual Frawe work of Regional Strategy, UN/ Development of Regional & Infrastrueture Planning in Egypt, MOP. Cairo, 1992.

Soliman Azza, " The Current status of pre- University Education and its Regional Disparity in Egypt ", CDC Series on Population and development No (9), CDC, Cairo, 1994.

UNFPA, " The state of World Population ", 1995, Report

الملحق

ملحق رقم (١)

تحليل القاعدة الاقتصادية الإقليمية

جدول رقم (١)

عدد المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي علي مستوي المحافظات ١٩٩٥

السكان بالالف

المحافظات	المتعطلون	قوة العمل ١٥-٦٤	المشتغلون	الزراعة وصيد البر والبحر	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمينات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف	ذكور	اناث	جملة
القاهرة	١٤٨٥	١٨٠٧٥	١٨٠٧٦	١٥٧	٧٦	٤٣٥٥	٣٣٠	١٨٩٥	٣٠٠٦	١٧٨٧	٨٤٣	٥٦٢٣	٤	٣٦١٦	٣٤٥٧	٧٠٧٣
الجيزة	٨١٨	١٠٨٢٨	١٠٨٢٧	١٧٩٤	٦٠	٢٢٧٩	١٣٦	٩٩٣	١٣٩٥	٦٩٥	٣٥٩	٣١١٦	٠	٢٣٥٤	٢٢٧٨	٤٦٣٢
القليوبية	٩٥٧	٧٩٨٩	٧٩٩٠	١٤٠١	١٣	١٨٨٨	١٠٤	٦٦٧	٧٧٣	٧٣١	١٩٤	٢٢١٩	٠	١٦٠٢	١٥٠٥	٣١٠٧
	٣٢٦٠	٣٦٨٩٢	٣٦٨٩٣	٣٣٥٢	١٤٩	٨٥٢٢	٥٧٠	٣٥٥٥	٥١٧٤	٣٢١٣	١٣٩٦	١٠٩٥٨	٤	٧٥٧٢	٧٢٤٠	١٤٨١٢
الاسكندرية	٧٢٠	٧٩٠٢	٧٩٠٣	٨٧	٢٨	٢٦٥٥	١٤٨	٧١٢	١٥٩٢	٩٧٥	١٩٢	١٥١٠	٤	١٧٨٢	١٧٠٢	٣٤٨٤
البحيرة	٢٢٨١	٨٩٨٢	٨٩٨٠	٤٨٦٤	٠	٩١٢	١٣٢	٤٠٢	٥٩٢	٣٤٧	١٣٤	١٥٩٧	٠	٢٠٦٨	١٩٨٥	٤٠٥٣
مطروح	٤٤	٥٤٧	٥٤٩	٩٤	٥	١٤	٥	٣٣	١٠٦	٥٨	١٠	٢٢٤	٠	١٠٠	٩٤	١٩٤
	٣٠٤٥	١٧٤٣١	١٧٤٣٢	٥٠٤٥	٣٣	٣٥٨١	٢٨٥	١١٤٧	٢٢٩٠	١٣٨٠	٣٣٦	٣٣٣١	٤	٣٩٥٠	٣٧٨١	٧٧٣١
دمياط	٢١٣	٢٣٤٧	٢٣٤٨	٥١٠	٠	٧٣٩	١٠	١٦٥	٢١٣	١٠٢	٢١	٥٨٨	٠	٤٧١	٤٤٦	٩١٧
الدقهلية	٢٠٠٢	١١٠٦٥	١١٠٦٤	٤٦٥٨	٦	١١٢٢	١١٨	٦٦٥	٨٢٧	٥١٧	١٣٠	٣٠٢١	٠	٢١٩٤	٢١١٢	٤٣٠٦
الغربية	١٢٥٥	٩٨٧٧	٩٨٧٩	٢٩٧٥	٩	١٨٨٦	٧٦	٥١٧	٩٣٩	٤٧٦	١١١	٢٨٩٠	٠	١٧٦٢	١٧٣٩	٣٥٠١
المنوفية	٨١٨	٨٦٤٧	٨٦٤٨	٣٦٤٩	٨	١١٥٣	٦٩	٤٠٥	٨٦٠	٣٦٥	١٣٣	٢٠٠٦	٠	١٣٩٨	١٣٢٧	٢٧٢٥
كفر الشيخ	٨٧٥	٥٨٩٤	٥٨٩٤	٣٢٤٣	٠	٢٣٣	٣٢	١٣٩	٤٩٢	٢٠٧	١٢٣	١٤٢٥	٠	١١٦٠	١١٦٠	٢٣٢٠
	٥١٦٣	٣٧٨٣٠	٣٧٨٣٣	١٥٠٣٥	٢٣	٥١٣٣	٣٠٥	١٨٩١	٣٣٣١	١٦٦٧	٥١٨	٩٩٣٠	٠	٦٩٨٥	٦٧٨٤	١٣٧٦٩
بور سعيد	٤٣٩	١٥٤٤	١٥٤١	١٧	٠	٢٥٥	٢٣	٤٣	٢٣٩	٢١٩	٣٩	٧٠٦	٠	٢٤٤	٢٣٠	٤٧٤
الاسماعيلية	٢٤٤	١٧٧٧	١٧٧٦	٢٤٢	٢٦	١٩٣	٤٧	٢١٠	١٨٧	١٦٧	٤١	٦٦٣	٠	٣٥٦	٣٤١	٦٩٧
السويس	١٨٧	١٠٧٩	١٠٨٠	٢٢	٢٧	٢٤٣	١٨	٥٨	١٣٧	١٤١	٢٦	٤٠٨	٠	٢١٤	٢٠٤	٤١٨
الشرقية	١٦٤٨	١٠٩١٧	١٠٩١٧	٤٩٠٥	٩	٩٨١	٧٤	٤٦٢	٨٢٣	٥٣٥	١١٣	٣٠١٥	٠	٢١٩٩	٢١١٠	٤٣٠٩
شمال سيناء	١٠٨	٥٢٥	٥٢٥	١١١	٠	٩	١٥	١٠	٢٢	٢٩	٣	٣٢٦	٠	١٣٣	١٢٨	٢٦١
	٢٦٢٦	١٥٨٤٢	١٥٨٣٩	٥٢٩٧	٦٢	١٦٨١	١٧٧	٧٨٣	١٤٠٨	١٠٩١	٢٢٢	٥١١٨	٠	٣١٤٦	٣٠١٣	٦١٥٩
الفيوم	٣٩٨	٤٧٩٠	٤٧٨٩	٢٢٧١	٠	٣٥٩	٢١	٣٢٢	٣٨٨	١٥٨	٦٢	١٢٠٨	٠	١٠٦٩	٩٧٦	٢٠٤٥
بنى سويف	٤٢٩	٥٧٤٥	٥٧٤٤	٣٢٧٦	٠	٣٧٢	٢١	٢٥٣	٤٤٣	١٨٢	٤٢	١١٥٥	٠	٩٥٨	٩٢٧	١٨٨٥
المنيا	١٠٥٨	٩٣٨١	٩٣٨٣	٥٨٥٨	٠	٤٥١	٤٧	١٧٩	٥٣٥	٣٠٢	٥٩	١٩٥٢	٠	١٧٥٦	١٦٩٧	٣٤٥٣
	١٨٨٥	١٩٩١٦	١٩٩١٦	١١٤٠٥	٠	١١٨٢	٨٩	٧٥٤	١٣٦٦	٦٤٢	١٦٣	٤٣١٥	٠	٣٧٨٣	٣٦٠٠	٧٣٨٣
أسيوط	٨٧٨	٥٩٠٩	٥٩١١	٢٣٩١	٣	٤٢١	٦٤	٣٧٥	٥٧٧	٢٦٥	٣٩	١٧٧٦	٠	١٤٩٤	١٤٢٦	٢٩٢٠
الوادى الجديد	١٦٤	٣٦٥	٣٦٤	١٩	١٣	٠	١١	٩	٧	١٥	٠	٢٩٠	٠	٧٣	٦٦	١٣٩
	١٠٤٢	٦٢٧٤	٦٢٧٥	٢٤١٠	١٦	٤٢١	٧٥	٣٨٤	٥٨٤	٢٨٠	٣٩	٢٠٦٦	٠	١٥٦٧	١٤٩٢	٣٠٥٩
سوهاج	٦٩٤	٦٩٣٦	٦٩٣٦	٣٥٠٣	٠	٣٩٤	٤٣	٤٢٣	٧٢٠	٣٤١	٤٩	١٤٦٣	٠	١٦٠٧	١٥٣٥	٣١٤٢
قنا	٥٣٣	٧١٨١	٧١٧٨	٣٦٦٥	١٠	٤٦٥	٣٣	٥٢٤	٦٠٢	٢٩٧	٦٠	١٥٢٢	٠	١٤٩٩	١٥٠٠	٢٩٩٩
أسوان	٨٠٩	١٩٩٦	١٩٩٦	٥٠٩	٤	٧٤	٨٣	١٠٢	٢٢١	١٠٩	٤١	٨٤٩	٤	٥٢٧	٥٣٦	١٠٦٣
البحر الأحمر	٤٩	٢٨٦	٢٨٨	٤٣	١١٣	٠	٦	٨	٩	٨	٤	٩٧	٠	٦٤	٥٥	١١٩
	٢٠٨٥	١٦٣٩٩	١٦٣٩٨	٧٧٢٠	١٢٧	٩٣٣	١٦٥	١٠٥٧	١٥٥٢	٧٥٥	١٥٤	٣٩٣١	٤	٣٦٩٧	٣٦٢٦	٧٣٢٣
جملة الجمهورية	١٩١٠٦	١٥٠٥٨٤	١٥٠٥٨٦	٥٠٢٦٤	٤١٠	٢١٤٥٣	١٦٦٦	٩٥٧١	١٥٧٠٥	٩٠٢٨	٢٨٢٨	٣٩٦٤٩	١٢	٣٠٧٠٠	٢٩٥٣٦	٦٠٢٣٦

المصدر : بحث العمالة بالعينة ١٩٩٥

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبى للمشتغلين فى أقسام النشاط الاقتصادي علي مستوي المحافظات ١٩٩٥

المحافظات	المتعطلون	قوة العمل ١٥-٦٤	المشتغلون	الزراعة وصيد البر	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمينات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف	السكان ذكور	السكان اناث	السكان جملة
القاهرة	١٤٨٥	١٨٠٧٥	١٠٠	٠,٩	٠,٤	٢٤,١	١,٨	١٠,٥	١٦,٦	٩,٩	٤,٧	٣١,١	٠,٠	٣٦١٦	٣٤٥٧	٧٠٧٣
الجيزة	٨١٨	١٠٨٢٨	١٠٠	١٦,٦	٠,٦	٢١,٠	١,٣	٩,٢	١٢,٩	٦,٤	٣,٣	٢٨,٨	٠,٠	٢٣٥٤	٢٢٧٨	٤٦٣٢
القليوبية	٩٥٧	٧٩٨٩	١٠٠	١٧,٥	٠,٢	٢٣,٢	١,٣	٨,٣	٩,٧	٦,١	٣,٤	٢٧,٨	٠,٠	١٦٠٢	١٥٠٥	٣١٠٧
	٣٢٩٠	٣٩٨٩٢	١٠٠	٩,١	٠,٤	٣٣,١	١,٥	٢,٢	٢٤,٠	٨,٧	٣,٨	٣٩,٧	٠,٠	٧٥٧٢	٧٢٤٠	١٤٨١٢
الاسكندرية	٧٢٠	٧٩٠٢	١٠٠	٣,١	٠,٤	٣٣,٢	١,٩	٩,٠	٢٠,١	١٢,٣	٢,٤	١٩,١	٠,١	١٧٨٢	١٧٠٢	٣٤٨٤
البحيرة	٢٢٨١	٨٩٨٢	١٠٠	٥٤,٢	٠,٠	١٠,٢	١,٥	٤,٥	٦,٦	٣,٩	١,٥	١٧,٨	٠,٠	٢٠٦٨	١٩٨٥	٤٠٥٣
مطروح	٤٤	٥٤٧	١٠٠	١٧,١	٠,٩	٢,٦	٠,٩	٦,٠	١٦,٣	١٠,٦	١,٨	٤٠,٨	٠,٠	١٠٠	٩٤	١٩٤
	٣٠٤٥	١٧٤٣١	١٠٠	٢٨,٩	٠,٢	٢٠,٥	١,٦	٦,٦	١٣,١	٧,٩	١,٩	١٩,١	٠,٠	٣٩٥٠	٣٧٨١	٧٧٣١
دمياط	٢١٣	٢٣٤٧	١٠٠	٢١,٧	٠,٠	٣١,٥	٠,٤	٧,٠	٩,١	٤,٣	٠,٩	٢٥,٠	٠,٠	٤٧١	٤٤٦	٩١٧
الدقهلية	٢٠٠٢	١١٠٦٥	١٠٠	٤٣,١	٠,١	١٠,١	١,١	٦,٠	٧,٥	٤,٧	١,٢	٢٧,٣	٠,٠	٢١٩٤	٢١١٢	٤٣٠٦
الغربية	١٢٥٥	٩٨٧٧	١٠٠	٣٠,١	٠,١	١٩,١	٠,٨	٥,٢	٩,٥	٤,٨	١,١	٢٩,٣	٠,٠	١٧٦٢	١٧٣٩	٣٥٠١
المنوفية	٨١٨	٨٦٤٧	١٠٠	٤٢,٢	٠,١	١٣,٣	٠,٨	٤,٧	٩,٩	٤,٢	١,٥	٢٣,٢	٠,٠	١٣٩٨	١٣٢٧	٢٧٢٥
كفر الشيخ	٨٧٥	٥٨٩٤	١٠٠	٥٥,٠	٠,٠	٤,٠	٠,٥	٢,٤	٨,٣	٣,٥	٢,١	٢٤,٢	٠,٠	١١٦٠	١١٦٠	٢٣٢٠
	٥١٦٣	٣٧٨٣٠	١٠٠	٣٩,٧	٠,١	١٣,٦	٠,٨	٥,٠	٨,٨	٤,٤	١,٤	٢٦,٢	٠,٠	٦٩٨٥	٦٧٨٤	١٣٧٦٩
بور سعيد	٤٣٩	١٥٤٤	١٠٠	١,١	٠,٠	١٩,٥	١,٥	٢,٨	١٥,٥	١٤,٢	٣,٥	٤٥,٨	٠,٠	٢٤٤	٢٣٠	٤٧٤
الاسماعيلية	٢٤٤	١٧٧٧	١٠٠	١٣,٦	١,٥	١٠,٩	٢,٦	١١,٨	١٠,٥	٩,٤	٢,٣	٣٧,٣	٠,٠	٣٥٦	٣٤١	٦٩٧
السويس	١٨٧	١٠٧٩	١٠٠	٢,٠	٢,٥	٢٢,٥	١,٧	٥,٤	١٢,٧	١٣,١	٢,٤	٣٧,٨	٠,٠	٢١٤	٢٠٤	٤١٨
الشرقية	١٦٤٨	١٠٩١٧	١٠٠	٤٤,٩	٠,١	٩,٠	٠,٧	٤,٢	٧,٥	٤,٩	١,٠	٢٧,٦	٠,٠	٢١٩٩	٢١١٠	٤٣٠٩
شمال سيناء	١٠٨	٥٢٥	١٠٠	٢١,١	٠,٠	١,٧	٢,٩	١,٩	٤,٢	٥,٥	٠,٦	٦٢,١	٠,٠	١٣٣	١٢٨	٢٦١
	٣٢٢٦	١٥٨٤٢	١٠٠	٣٣,٤	٠,٤	١٠,٦	١,١	٤,٩	٨,٩	٦,٩	١,٤	٣٢,٣	٠,٠	٣١٤١	٣٠١٣	٦١٥٩
الفيوم	٣٩٨	٤٧٩٠	١٠٠	٤٧,٤	٠,٠	٧,٥	٠,٤	٦,٧	٨,١	٣,٣	١,٣	٢٥,٢	٠,٠	١٠٦٩	٩٧٦	٢٠٤٥
بني سويف	٤٢٩	٥٧٤٥	١٠٠	٥٧,٠	٠,٠	٦,٥	٠,٤	٤,٤	٧,٧	٣,٢	٠,٧	٢٠,١	٠,٠	٩٥٨	٩٢٧	١٨٨٥
المنيا	١٠٥٨	٩٣٨١	١٠٠	٦٢,٤	٠,٠	٤,٨	٠,٥	١,٩	٥,٧	٣,٢	٠,٦	٢٠,٨	٠,٠	١٧٥٦	١٦٩٧	٣٤٥٣
	١٨٨٥	١٩٩١٦	١٠٠	٥٧,٣	٠,٠	٥,٩	٠,٤	٣,٨	٦,٩	٣,٢	٠,٨	٢١,٧	٠,٠	٣٧٨٣	٣٦٠٠	٧٣٨٣
اسيوط	٨٧٨	٥٩٠٩	١٠٠	٤٠,٥	٠,١	٧,١	١,١	٦,٣	٩,٨	٤,٥	٠,٧	٣٠,٠	٠,٠	١٤٩٤	١٤٢٦	٢٩٢٠
الوادي الجديد	١٩٤	٣٦٥	١٠٠	٥,٢	٣,٢	٠,٠	٣,٠	٢,٥	١,٩	٤,١	٠,٠	٧٩,٧	٠,٠	٧٣	٦٦	١٣٩
	١٠٤٢	٦٢٧٤	١٠٠	٣٨,٤	٠,٣	٩,٧	١,٢	٩,١	٩,٣	٤,٥	٠,٩	٣٣,٩	٠,٠	١٥٦٧	١٤٩٢	٣٠٥٩
سوهاج	٢٩٤	٢٩٣٦	١٠٠	٥٠,٥	٠,٠	٥,٧	٠,٦	٢,١	١٠٠,٤	٤,٦	٠,٧	٢١,١	٠,٠	١٦٠٧	١٥٣٥	٣١٤٢
قنا	٥٣٣	٧١٨١	١٠٠	٥١,١	٠,١	٦,٥	٠,٥	٧,٣	٨,٤	٤,١	٠,٨	٢١,٢	٠,٠	١٤٩٩	١٥٠٠	٢٩٩٩
اسوان	٨٠٩	١٩٩٦	١٠٠	٢٥,٥	٠,٢	٣,٧	٤,٢	٥,١	١١,١	٥,٥	٢,١	٤٢,٥	٠,٢	٥٢٧	٥٣٦	١٠٦٣
البحر الاحمر	٤٩	٢٨٦	١٠٠	١٤,٦	٣٩,٢	٠,٠	٢,١	٢,٨	٣,١	٢,٨	١,٤	٣٣,٧	٠,٠	٦٤	٥٥	١١٩
	٢٠٨٥	٢١٢٦١	١٠٠	٤٧,١	٠,٨	٥,٧	١,٠	٦,٤	٩,٥	٤,٦	٠,٩	٢٤,٠	٠,٠	٣١٢٧	٣١١٤	٧١٤١
جملة الجمهورية	١٩١٠٩	١٥٠٥٨٤	١٠٠	٣٣,٤	٠,٣	١٤,٢	٢,١	٦,٤	١٠,٤	٦,٠	١,٦	٢٣,٣	٠,٠	٢٠٧٠٠	٢٩٥٣٦	٦٠٢٣٦

محسوب من جدول (٥)

جدول رقم (٣٠)

التوزيع الاقليمي النسبي للمشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادى على مستوى المحافظات ١٩٩٥

المحافظات	المتعطلون	قوة العمل ١٥-٦٤	المشتغلون	الزراعة وصيد البر	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمينات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف	السكان ذكور	السكان اناث	السكان جملة
القاهرة	٧,٨	١٢,٠	١٢,٠	٠,٣	١٨,٥	٢٠,٣	١٩,٨	١٩,٨	١٩,١	١٩,٨	٢٩,٨	١٤,٢	٣٣,٣	١١,٨	١١,٧	١١,٧
الجيزة	٤,٣	٧,٢	٧,٢	٣,٦	١٤,٦	١٠,٦	٨,٢	١٠,٤	٨,٩	٧,٧	١٢,٧	٧,٩	٠,٠	٧,٧	٧,٧	٧,٧
القليوبية	٥,٠	٥,٣	٥,٣	٢,٨	٣,٢	٨,٨	٦,٢	٧,٠	٤,٩	٨,١	٦,٩	٥,٦	٠,٠	٥,٢	٥,١	٥,٢
	١٧,١	٢٤,٥	٢٤,٥	٦,٧	٣٦,٣	٣٩,٧	٣٤,٢	٣٧,١	٣٢,٩	٣٥,٦	٤٩,٤	٢٧,٦	٣٣,٣	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٤,٦
الاسكندرية	٣,٨	٥,٢	٥,٢	٠,٢	٦,٨	١٢,٤	٨,٩	٧,٤	١٠,١	١٠,٨	٦,٨	٣,٨	٣٣,٣	٥,٨	٥,٨	٥,٨
البحيرة	١١,٩	٦,٠	٦,٠	٩,٧	٠,٠	٤,٣	٧,٩	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٧	٤,٠	٠,٠	٦,٧	٦,٧	٦,٧
مطروح	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٢	١,٢	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣
	١٥,٩	١١,٦	١١,٦	١٠,٠	٨,٠	١٦,٧	١٧,١	١٢,٠	١٤,٦	١٥,٣	١١,٩	٨,٤	٣٣,٣	١٢,٩	١٢,٨	١٢,٨
دمياط	١,١	١,٦	١,٦	١,٠	٠,٠	٣,٤	٠,٦	١,٧	١,٤	١,١	٠,٧	١,٥	٠,٠	١,٥	١,٥	١,٥
الدقهلية	١٠,٥	٧,٣	٧,٣	٩,٣	١,٥	٥,٢	٧,١	٦,٩	٥,٣	٥,٧	٤,٦	٧,٦	٠,٠	٧,١	٧,٢	٧,١
الغربية	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٥,٩	٢,٢	٨,٨	٤,٦	٥,٤	٦,٠	٥,٣	٣,٩	٧,٣	٠,٠	٥,٧	٥,٩	٥,٨
المنوفية	٤,٣	٥,٧	٥,٧	٧,٣	٢,٠	٥,٤	٤,١	٤,٢	٥,٥	٤,٠	٤,٧	٥,١	٠,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٥
كفر الشيخ	٤,٦	٣,٩	٣,٩	٦,٥	٠,٠	١,١	١,٩	١,٥	٣,١	٢,٣	٤,٣	٣,٦	٠,٠	٣,٨	٣,٩	٣,٩
	٢٧,٠	٢٥,١	٢٥,١	٢٩,٩	٥,٦	٢٣,٩	١٨,٣	١٩,٨	٢١,٢	١٨,٥	١٨,٣	٢٥,٠	٠,٠	٢٢,٨	٢٣,٠	٢٢,٩
بور سعيد	٢,٣	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢	١,٤	٠,٤	١,٥	٢,٤	١,٤	١,٨	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨
الاسماعيلية	١,٣	١,٢	١,٢	٠,٥	٦,٣	٠,٩	٢,٨	٢,٢	١,٢	١,٨	١,٤	١,٧	٠,٠	١,٢	١,٢	١,٢
السويس	١,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٠	٦,٦	١,١	١,١	٠,٦	٠,٩	١,٦	٠,٩	١,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٧
الشرقية	٨,٦	٧,٢	٧,٢	٩,٨	٢,٢	٤,٦	٤,٤	٤,٨	٥,٢	٥,٩	٤,٠	٧,٦	٠,٠	٧,٢	٧,١	٧,٢
شمال سيناء	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٨	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤
	١٣,٧	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٥,١	٧,٨	١٠,٦	٨,٢	٩,٠	١٢,١	٧,٩	١٢,٩	٠,٠	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢
الفيوم	٢,١	٣,٢	٣,٢	٤,٥	٠,٠	١,٧	١,٣	٣,٤	٢,٥	١,٨	٢,٢	٣,٠	٠,٠	٣,٥	٣,٣	٣,٤
بنى سويف	٢,٢	٣,٨	٣,٨	٦,٥	٠,٠	١,٧	١,٣	٢,٦	٢,٨	٢,٠	١,٥	٢,٩	٠,٠	٣,١	٣,١	٣,١
المنيا	٥,٥	٦,٢	٦,٢	١١,٧	٠,٠	٢,١	٢,٨	١,٩	٣,٤	٣,٣	٢,١	٤,٩	٠,٠	٥,٧	٥,٧	٥,٧
	٩,٩	١٣,٢	١٣,٢	٢٢,٧	٠,٠	٥,٥	٥,٣	٧,٩	٨,٧	٧,١	٥,٨	١٠,٩	٠,٠	١٢,٣	١٢,٢	١٢,٣
أسيوط	٤,٦	٣,٩	٣,٩	٤,٨	٠,٧	٢,٠	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٢,٩	١,٤	٤,٥	٠,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٨
الوادى الجديد	٠,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٣,٢	٠,٠	٠,٧	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢
	٥,٥	٤,٢	٤,٢	٤,٨	٣,٩	٢,٠	٤,٥	٤,٠	٣,٧	٣,١	١,٤	٥,٢	٠,٠	٥,١	٥,١	٥,١
سوهاج	٣,٦	٤,٦	٤,٦	٧,٠	٠,٠	١,٨	٢,٦	٤,٤	٤,٦	٣,٨	١,٧	٣,٧	٠,٠	٥,٢	٥,٢	٥,٢
قنا	٢,٨	٤,٨	٤,٨	٧,٣	٢,٤	٢,٢	٢,٠	٥,٥	٣,٨	٣,٣	٢,١	٣,٨	٠,٠	٤,٩	٥,١	٥,٠
أسوان	٤,٢	١,٣	١,٣	١,٠	١,٠	٠,٣	٥,٠	١,١	١,٤	١,٢	١,٤	٢,١	٣٣,٣	١,٧	١,٨	١,٨
البحر الأحمر	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	٢٧,٦	٠,٠	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢
	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩	١٥,٤	٣١,٠	٤,٣	٩,٩	١١,٠	٩,٩	٨,٤	٥,٤	٩,٩	٣٣,٣	١٢,٠	١٢,٣	١٢,٢
جملة الجمهورية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

محسوب من جدول (٥)

جدول رقم (٢٤)

معامل التوطن

المحافظات	المشتغلون	الزراعة وصيد البر والبحر	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمينات	الخدمات	أنشطة غير كافية التوصيف
القاهرة	لايوجد معامل توطن	٠.٠٣	١.٥٤	١.٦٩	١.٦٥	١.٦٥	١.٥٩	١.٦٥	٢.٤٨	١.١٨	٢.٧٨
الجيزة	لايوجد معامل توطن	٠.٥٠	٢.٠٤	٠.٤٨	١.١٤	١.٤٤	١.٢٤	١.٠٧	١.٧٧	٠.٠٢	٠.٠٠
القليوبية	لايوجد معامل توطن	٠.٥٣	٠.٦٠	١.٦٦	١.١٨	١.٣١	٠.٩٣	١.٥٣	١.٢٩	٠.٠٥	٠.٠٠
اقليم القاهرة	لايوجد معامل توطن	٠.٢٧	١.٤٨	١.٦٢	١.٤٠	١.٥٢	١.٣٤	١.٤٥	٢.٠١	٠.١٣	١.٣٦
الاسكندرية	لايوجد معامل توطن	٠.٠٣	١.٣٠	٢.٣٦	١.٦٩	١.٤٢	١.٠٣	٢.٠٦	١.٢٩	٠.٧٣	٦.٣٥
البحيرة	لايوجد معامل توطن	١.١٢	٠.٠٠	٠.٧١	١.٣٣	٠.٧٠	٠.٦٣	٠.٦٤	٠.٧٤	٠.٦٨	٠.٠٠
مطروح	لايوجد معامل توطن	٠.٥١	٣.٣٥	٠.١٨	٠.٨٢	٠.٩٥	١.٨٥	١.٧٦	٠.٩٧	١.٩٥	٠.٠٠
اقليم الاسكندرية	لايوجد معامل توطن	٠.٨٧	٠.٣٠	١.٤٤	١.٤٨	١.٠٤	١.٢٩	١.٣٢	١.٠٣	٠.٧٣	٢.٨٨
دمياط	لايوجد معامل توطن	٠.٦٥	٠.٠٠	٢.٢١	٠.٣٨	١.١١	٠.٨٧	٠.٧٢	٠.٤٨	٠.٩٥	٠.٠٠
الدقهلية	لايوجد معامل توطن	١.٢٦	٠.٣٠	٠.٧١	٠.٩٦	٠.٩٥	٠.٧٢	٠.٧٨	٠.٩٣	١.٠٤	٠.٠٠
الغربية	لايوجد معامل توطن	٠.٩٠	٠.٣٣	١.٣٤	٠.٧٠	٠.٨٢	٠.٩١	٠.٨٠	٠.٩٠	١.١١	٠.٠٠
المنوفية	لايوجد معامل توطن	١.٢١	٠.٣٤	٠.٩٤	٠.٧٢	٠.٧٤	٠.٩٥	٠.٧٠	٠.٨٤	٠.٨٨	٠.٠٠
كفر الشيخ	لايوجد معامل توطن	١.٦٥	٠.٠٠	٠.٢٨	٠.٤٩	٠.٣٧	٠.٨٠	٠.٥٩	١.١١	٠.٩٢	٠.٠٠
اقليم الدلتا	لايوجد معامل توطن	١.١٩	٠.٢٢	٠.٩٥	٠.٧٣	٠.٧٩	٠.٨٤	٠.٧٣	٠.٧٣	١.٠٠	٠.٠٠
بورسعيد	لايوجد معامل توطن	٠.٠٣	٠.٠٠	١.١٦	١.٣٥	٠.٤٤	١.٤٩	٢.٣٧	١.٣٥	١.٧٤	٠.٠٠
الاسماعيلية	لايوجد معامل توطن	٠.٤١	٥.٣٩	٠.٧٦	٢.٣٩	١.٨٦	١.٠١	١.٥٧	١.٢٣	١.٤٢	٠.٠٠
السويس	لايوجد معامل توطن	٠.٠٦	٩.٢٨	١.٥٨	١.٥١	٠.٨٤	١.٢٢	٢.١٨	١.٢٨	١.٤٣	٠.٠٠
الشرقية	لايوجد معامل توطن	١.٣٥	٠.٣٠	٠.٦٣	٠.٦١	٠.٦٧	٠.٧٢	٠.٨٢	٠.٥٥	١.٠٥	٠.٠٠
شمال سيناء	لايوجد معامل توطن	٠.١٣	٠.٠٠	٠.١٢	٢.٥٨	٠.٣٠	٠.٤٠	٠.٩٢	٠.٣٠	٢.٣٦	٠.٠٠
اقليم القناة	لايوجد معامل توطن	١.٠٠	١.٤٤	٠.٧٤	١.٠١	٠.٧٨	٠.٨٥	١.١٥	٠.٧٥	١.٢٣	٠.٠٠
الفيوم	لايوجد معامل توطن	١.٤٢	٠.٠٠	٠.٥٣	٠.٤٠	١.٠٦	٠.٧٨	٠.٥٥	٠.٦٢	٠.٩٦	٠.٠٠
بني سويف	لايوجد معامل توطن	١.٧١	٠.٠٠	٠.٤٥	٠.٣٣	٠.٦٢	٠.٧٤	٠.٥٣	٠.٣٩	٠.٧٢	٠.٠٠
المنيا	لايوجد معامل توطن	١.٨٧	٠.٠٠	٠.٣٤	٠.٤٥	٠.٣٠	٠.٥٥	٠.٥٤	٠.٣٣	٠.٧٩	٠.٠٠
اقليم شمال الصعيد	لايوجد معامل توطن	١.٧٢	٠.٠٠	٠.٤٢	٠.٤٠	٠.٦٠	٠.٦٦	٠.٥٤	٠.٤٤	٠.٨٢	٠.٠٠
أسيوط	لايوجد معامل توطن	١.٢١	٠.٢٩	٠.٥٠	٠.٩٨	١.٠٠	٠.٩٤	٠.٧٥	٠.٣٥	١.١٤	٠.٠٠
الوادي الجديد	لايوجد معامل توطن	٠.١٦	١٣.٢٢	٠.٠٠	٢.٧٣	٠.٣٩	٠.١٨	٠.٦٩	٠.٠٠	٣.٠٣	٠.٠٠
اقليم اسيوط	لايوجد معامل توطن	١.١٥	٠.٩٤	٠.٤٧	١.٠٨	٠.٩٦	٠.٨٩	٠.٧٤	٠.٣٣	١.٢٥	٠.٠٠
سوهاج	لايوجد معامل توطن	١.٥١	٠.٠٠	٠.٤٠	٠.٥٦	٠.٩٦	١.٠٠	٠.٨٢	٠.٣٨	٠.٨٠	٠.٠٠
قنا	لايوجد معامل توطن	١.٥٣	٠.٩٦	٠.٤٥	٠.٤٢	١.١٥	٠.٨٠	٠.٦٩	٠.٤٥	٠.٨١	٠.٠٠
حلوان	لايوجد معامل توطن	٠.٧٦	٠.٧٤	٠.٢٦	٣.٧٦	٠.٨٠	١.٠٦	٠.٩١	١.٠٩	١.٦٢	٢٥.١٥
البحر الاحمر	لايوجد معامل توطن	٠.٤٥	١٤٤.٢١	٠.٠٠	١.٨٨	٠.٤٤	٠.٣٠	٠.٤٦	٠.٧٤	١.٢٨	٠.٠٠
اقليم جنوب الصعيد	لايوجد معامل توطن	١.٤١	٢.٥٤	٠.٤٠	٠.٩١	١.٠١	٠.٩١	٠.٧٧	٠.٥٠	٠.٩١	٣.٠٦
جملة الجمهورية	لايوجد معامل توطن										

جدول رقم (٥)

معامل التخصص للأنشطة الاقتصادية في المحافظات

المحافظات	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الاسكندرية	البحيرة	مطروح	دمياط	الدقهلية	الغربية	المنوفية	كفر الشيخ	بورسعيد	الاسماعيلية	السويس	الشرقية	شمال سيناء	الفيوم	بنى سويف	المنيا	أسيوط	الوادى الجديد	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر
معامل التخصص	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٥

٥/١

جدول رقم (٦)

معامل التمركز

الزراعة وصيد البر والبحر	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمينات	الخدمات	انشطة غير كاملة التوصيف
٢٧,٤	٥٧,٧	٢٧	٢٢,٥	١٦,٩	١٤,٢	١٩,٨	٢٧,٨	٨,٦	٨١,٤
-٢٧,٤	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٠٩	٠,٨

ملحق رقم (٢)

إشكالية ضعف الهيكل الاجتماعى الاقليمى

جدول رقم (١)

عدد المدارس في مراحل التعليم ما قبل الجامعى موزعاً على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٦/٩٥

المحافظات	الابتدائى		الاعدادى		الثانوى		جملة		الترتيب النهائى
	اجمالى	%	اجمالى	%	اجمالى	%	اجمالى	%	
القاهرة	١٢٦٧	٧,٩	٧٥٠	١١,٥	٤٨٣	١٦,١	٢٥٠٠	٩,٨	١
الدقهلية	١٣٥٠	٨,٤	٥٠٨	٧,٨	٢٥١	٨,٤	٢١٠٩	٨,٢	٢
الشرقية	١٣٤٠	٨,٣	٤٨٣	٧,٤	١٦٥	٥,٥	١٩٨٨	٧,٨	٣
البحيرة	١١٧٣	٧,٣	٤٧٢	٧,٣	١٦٥	٥,٥	١٨١٠	٧,١	٤
الجيزة	٩٥٥	٥,٩	٤٣٦	٦,٧	٢٢٤	٧,٥	١٦١٥	٦,٣	٥
الغربية	٩٢٥	٥,٧	٣٢٥	٥	١٥١	٥	١٤٠١	٥,٥	٦
المنيا	٩٢٢	٥,٧	٣٣٥	٥,٢	٩٧	٣,٢	١٣٥٤	٥,٣	٧
قنـــــا	٨٧٥	٥,٤	٣٢٠	٤,٩	١٤٣	٤,٨	١٣٣٨	٥,٢	٨
المنوفية	٨٩٨	٥,٦	٢٨٤	٤,٤	١٤٩	٥	١٣٣١	٥,٢	٩
سوهاج	٨٣٠	٥,٢	٢٧٤	٤,٢	١١٦	٣,٩	١٢٢٠	٤,٨	١٠
القليوبية	٦٩١	٤,٣	٣٢٤	٥	١٥٨	٥,٣	١١٧٣	٤,٦	١١
أسيوط	٧٠٣	٤,٤	٣١٥	٤,٨	١١٧	٣,٩	١١٣٥	٤,٤	١٢
الاسكندرية	٦٦٣	٤,١	٣٠٨	٤,٧	١٥٤	٥,١	١١٢٥	٤,٤	١٣
كفر الشيخ	٧٥٨	٤,٧	٢٦٣	٤	١٠٤	٣,٥	١١٢٥	٤,٤	١٤
بنى سويف	٥٢٩	٣,٣	١٧٤	٢,٧	٦٧	٢,٢	٧٧٠	٣	١٥
الفيوم	٤٩٢	٣,١	١٣٧	٢,١	٦٢	٢,١	٦٩١	٢,٧	١٦
أسوان	٣٩١	٢,٤	١٧٢	٢,٦	٦٤	٢,١	٦٢٧	٢,٥	١٧
دمياط	٣١٥	٢	١٢٣	١,٩	٨١	٢,٧	٥١٩	٢	١٨
الاسماعيلية	٣٠٠	١,٩	١٢٤	١,٩	٦٣	٢,١	٤٨٧	١,٩	١٩
شمال سيناء	١٧٠	١,١	٧٨	١,٢	٣٠	١	٢٧٨	١,١	٢٠
مرسى مطروح	١٨١	١,١	٤٩	٠,٨	٢٧	٠,٩	٢٥٧	١	٢١
الوادى الجديد	١١٦	٠,٧	٧٦	١,٢	٢٥	٠,٨	٢١٧	٠,٨	٢٢
السويس	١٠٦	٠,٧	٥٨	٠,٩	٢٦	٠,٩	١٩٠	٠,٧	٢٣
بورسعيد	١٠٠	٠,٦	٤٨	٠,٧	٣٧	١,٢	١٨٥	٠,٧	٢٤
البحر الأحمر	٦٣	٠,٤	٣٤	٠,٥	٢٣	٠,٨	١٢٠	٠,٥	٢٥
جنوب سيناء	٦٥	٠,٤	٢٦	٠,٤	١٣	٠,٤	١٠٤	٠,٤	٢٦
الاجمالى	١٦٠٨٨	١٠٠	٦٤٩٦	١٠٠	٢٩٩٥	١٠٠	٢٥٥٧٩	١٠٠	

Source : Ministry of Education , General Administration for Information and Computer

جدول رقم (٢)

عدد الفصول في مراحل التعليم ما قبل الجامعى موزعاً على محافظات الجمهورية عام١٩٩٥/١٩٩٦

المحافظات	الابتدائى		الاعدادى		الثانوى		الاجمالى		الترتيب النهائى
	اجمالى	%	اجمالى	%	اجمالى	%	عدد	%	
القاهرة	١٨٣٢١	١١,١	١٠٣٦٢	١٢,٦	٩١٦٦	١٣,١	٤٩	١١,٩	١
الدقهلية	١٢٩٧٩	٧,٨	٦٤١٤	٧,٨	٥٨٥٥	٨,٤	٢٥٢٤٨	٧,٩	٢
الجيزة	١٣٣٠٣	٨,٠٠	٥٨٨٣	٧,٢	٤٥١٢	٦,٤	٢٣٦٩٨	٧,٥	٣
الشرقية	١١٤٩٢	٦,٩	٥٩٠٢	٧,٢	٥٠٤٨	٧,٢	٢٢٤٤٢	٧,١	٤
البحيرة	١١٣٢٦	٦,٨	٥٣٠٢	٦,٤	٤٤٩١	٦,٤	٢١١١٩	٦٦	٥
الغربية	٩١٤٤	٥,٥	٤٨٠٩	٥,٨	٤٣٩٣	٦,٣	١٨٣٤٦	٥,٨	٦
الاسكندرية	٨٩٠٢	٥,٤	٤٧٥٢	٥,٨	٣٥٤٢	٥,١	١٧١٩٦	٥,٤	٧
المنوفية	٨٣٦٠	٥,١	٤٢١٤	٥,١	٣٩١٢	٥,٦	١٦٤٨٦	٥,٢	٨
القليوبية	٨٤٤٥	٥,١	٤٣٩٠	٥,٣	٣٦٣٨	٥,٢	١٦٤٧٣	٥,٢	٩
المنيا	٨٤٧٠	٥,١	٣٨١١	٤,٦	٣١٨٢	٤,٥	١٥٤٦٣	٤,٩	١٠
قنا	٨٠٦١	٤,٩	٣٨٥٩	٤,٧	٣٢١٨	٤,٦	١٥١٣٨	٤,٨	١١
سوهاج	٧٥٠٠	٤,٥	٣٨٠٤	٤,٦	٢٨٧١	٤,١	١٤١٧٥	٤,٥	١٢
أسيوط	٧٠٥٩	٤,٣	٣٦٣٦	٤,٤	٢٨٠٤	٤,٠٠	١٣٤٩٩	٤,٢	١٣
كفر الشيخ	٦٢٩١	٣,٨	٣١٣٣	٣,٨	٢٧٤٣	٣,٩	١٢١٦٧	٣,٨	١٤
بن سويف	٥١٠٤	٣,١	٢٠٤٤	٢,٥	١٩٤٢	٢,٨	٩٠٩٠	٢,٩	١٥
الفيوم	٤٩١١	٣,٠٠	٢٠٩٠	٢,٥	١٨٧٢	٢,٧	٨٨٧٣	٢,٨	١٦
أسوان	٣٥١٦	٢,١	١٨٠٣	٢,٢	١٤٨٧	٢,١	٦٨٠٦	٢١	١٧
دمياط	٣١٥٥	١,٩	١٥٢٢	١,٩	١٣٩٠	٢,٠٠	٦٠٦٧	١,٩	١٨
الاسماعيلية	٢٦٣٣	١,٦	١٢٨٤	١,٦	١١٤٩	١٦	٥٠٦٦	١,٦	١٩
السويس	١٤٣٠	٠,٩	٨٣٨	١,٠٠	٦٩٩	١,٠٠	٢٩٦٧	٠,٩	٢٠
بور سعيد	١٢٨٩	٠,٨	٧٦٩	٠,٩	٨٨٦	١,٣	٢٩٤٤	٠,٩	٢١
شمال سيناء	١٠٦٦	٠,٦	٥٢٨	٠,٦	٤٥٠	٠,٦	٢٠٤٤	٠,٦	٢٢
الوادى الجديد	٨٢٥	٠,٥	٤٠٥	٠,٥	٣٢٩	٠,٥	١٥٥٩	٠,٥	٢٣
مطروح	٩١٣	٠,٦	٢٩٤	٠,٤	١٩٩	٠,٣	١٤٠٦	٠,٤	٢٤
البحر الأحمر	٦٠٢	٠,٤	٢٩٢	٠,٤	٢٢٦	٠,٣	١١٢٠	٠,٤	٢٥
جنوب سيناء	٣٠٩	٠,٢	٨٩	٠,١	٦٠	٠,١	٤٥٨	٠,١	٢٦
الاجمالى	١٦٥٤٠٦	١٠٠,٠٠	٨٢٢٢٩	١٠٠,٠٠	٧٠٠,٦٤	١٠٠,٠٠	٣١٧٦٩٩	١٠٠,٠٠	

Source : Ministry of Education , General Administration for Information and Computer

جدول رقم (٣)

عدد المدرسين في مراحل التعليم ما قبل الجامعى موزعاً على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٦/٩٥

المحافظات	ابتدائى		اعدادى		ثانـــوى						الاجمالى		الترتيب
	جملة	%	جملة	%	عام	تجارى	صناعى	زراعى	اجمالى	%	عدد	%	النهائى
القاهرة	٣٢٧٥٤	١٠,٨	٢٤٩١٥	١٤,٣	١٤٢١٦	٤٩٠٥	٨٦٩٠	٠	٢٧٨١١	١٤,٣	٨٥٤٨٠	١٢,٧	١
الدقهلية	٢٤٣٧٨	٨	١٢١٨٦	٧	٤٤٥٥	٣٤٩٨	٦٩٤٣	١٢٨٩	١٦١٨٥	٨,٣	٥٢٧٤٩	٧,٨	٢
الشرقية	٢١٧٦٧	٧,٢	١٤٠٤١	٨	٤٧٢٨	٤٠٣٧	٥١٨٣	١٢٣٣	١٥١٨١	٧,٨	٥٠٩٨٩	٧,٦	٣
الجيزة	١٩٣٦٨	٦,٤	١٠٧٠٩	٦,١	٤٦٧٨	١٨٧٦	٢٣٩٨	٢٦٢	٩٢١٤	٤,٧	٣٩٢٩١	٥,٨	٤
الاسكندرية	١٥٥٠٦	٥,١	١٢٢٠٦	٧	٥٧٢٦	٢٢٤٨	٣٢٨٨	٢٧٢	١١٥٣٤	٥,٩	٣٩٢٤٦	٥,٨	٥
الغربية	١٤٨١٥	٤,٩	١٠٩٢٨	٦,٣	٣٩٧٧	٣٥٢١	٤٦٢٩	٧٢٣	١٢٨٥٠	٦,٦	٣٨٥٩٣	٥,٧	٦
البحيرة	١٧٦٩٣	٥,٨	٨٩١٧	٥,١	٢٥٠١	٢٢٣٠	٤٤١٥	١١٥٣	١٠٣٠٥	٥,٣	٣٦٩١٥	٥,٥	٧
القليوبية	١٩٠٦٦	٦,٣	٧٨٩٦	٤,٥	٢٨٧٦	٢٦٨١	٢٨٦٠	٦٨٩	٩١٠٦	٤,٧	٣٦٠٦٨	٥,٤	٨
المنوفية	١٥٤٣٠	٥,١	٨٩٦١	٥,١	٣٠٦٢	٢٩٠٥	٤١٢٥	٨٤٣	١٠٩٣٥	٥,٦	٣٥٣٢٦	٥,٣	٩
سوهاج	١٥٥٠٦	٥,١	٧٦٦٨	٤,٤	١٩١٩	١٧٣٧	٥٥٥٦	٥٤٤	٩٧٥٦	٥	٣٢٩٣٠	٤,٩	١٠
قنـــا	١٦٤٢٩	٥,٤	٧٧٤٨	٤,٤	٢٢٠٤	١٧٥٩	٢٧٨٤	١١٩٧	٧٩٤٤	٤,١	٣٢١٢١	٤,٨	١١
المنيا	١٤٤٦٣	٤,٨	٨٤٨٢	٤,٩	٢٣١٣	١٥٨٢	٣٤٦٥	١٣٠١	٨٦٦١	٤,٥	٣١٦٠٦	٤,٧	١٢
أسيوط	١٢٨٧٦	٤,٣	٧٤٢٨	٤,٢	٢٠٥٤	١٤١١	٢١٢٥	٥٣٤	٦١٢٤	٣,٢	٢٦٤٢٨	٣,٩	١٣
كفر الشيخ	١١١٠٣	٣,٧	٥٩٢٠	٣,٤	١٧١٦	١٨٨٤	٢٠٥٠	٦٠٨	٦٢٥٨	٣,٢	٢٣٢٨١	٣,٥	١٤
الفيوم	١٠٠٧١	٣,٣	٣٧٧٧	٢,٢	١٠١٨	١١٥٧	٢٣٩٠	٥٢٢	٥٠٨٧	٢,٦	١٨٩٣٥	٢,٨	١٥
بنى سويف	٨٠٨٩	٢,٧	٤٠٠٤	٢,٣	١٢٤٥	١٢١٤	٢٩٢٢	٦٦٧	٦٠٤٨	٣,١	١٨١٤١	٢,٧	١٦
دمياط	٧٩٠١	٢,٦	٤٣٤٣	٢,٥	١٦٨٩	٩٤٩	١٩٤١	٢٢١	٤٨٠٠	٢,٥	١٧٠٤٤	٢,٥	١٧
أسوان	٦٤٧١	٢,١	٣٦٩٨	٢,١	٩٦١	٧٩٣	١٩٤٣	٣٣٨	٤٠٣٥	٢,١	١٤٢٠٤	٢,١	١٨
الاسماعيلية	٤٦٤١	١,٥	٢٧٤٩	١,٦	٩٢٦	٧٢٣	٨٧٩	٥٣٣	٣٠٦١	١,٦	١٠٤٥١	١,٦	١٩
بورسعيد	٣٧٤٧	١,٢	٢٢٢٠	١,٣	٨٢٣	٨٧٧	١١٨٠	٣٣	٢٩١٣	١,٥	٨٨٨٠	١,٣	٢٠
السويس	٣٢٠٦	١,١	٢٠٥١	١,٢	٥٤٣	٣٨٤	١٣٣٥	٥١	٢٣١٣	١,٢	٧٥٧٠	١,١	٢١
الوادى الجديد	٢٣٤٣	٠,٨	٩٢٨	٠,٥	٣٤٦	١٢٢	٤٨٩	١٦٣	١١٢٠	٠,٦	٤٣٩١	٠,٧	٢٢
البحر الأحمر	١١٥٧	٠,٤	٧٣٧	٠,٤	٢٨٦	١٦٢	٣٥٣	٠	٨٠١	٠,٤	٢٦٩٥	٠,٤	٢٣
مرسى مطروح	١٣٢٧	٠,٤	٥٣٥	٠,٣	٢٠٩	١١٣	١٨٣	٠	٥٠٥	٠,٣	٢٣٦٧	٠,٤	٢٤
شمال سيناء	٢٢٩٢	٠,٨	١٥١٦	٠,٩	٤٧٧	٣٠٦	٧١٦	٨٣	١٥٨٢	٠,٨	٥٣٩٠	٠,٨	٢٥
جنوب سيناء	٥١٧	٠,٢	٢٣١	٠,١	٩٢	٣٨	٤٥	٩	١٨٤	٠,١	٩٣٢	٠,١	٢٦
الاجمالى	٣٠٢٩١٦	١٠٠,٠٠	١٧٤٧٩٤	١٠٠,٠٠	٦٥٠٤٠	٤٣١١٨	٧٢٨٨٧	١٣٢٦٨	١٩٤٣١٣	١٠٠,٠٠	٦٧٢٠٢٣	١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٤)

المؤشرات المادية للخدمة الصحية

جملة المستشفيات ووحدات الخدمة الصحية موزعاً على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٦

المحافظات	عدد المستشفيات	%	وحدات صحية	%	جملة المستشفيات ووحدات الخدمة الصحية	%	الترتيب النهائى
القاهرة	٢٥٠	٣١,٦	٧٣	٦	٣٢٣	١٦,١	١
الجيزة	٢٦	٣,٣	١٣٦	١١,١	١٦٢	٨,١	٢
الدقهلية	١٨	٢,٣	١٤٢	١١,٦	١٦٠	٨	٣
الغربية	٥٦	٧,١	٦٢	٥,١	١١٨	٥,٩	٤
الاسكندرية	٧٤	٩,٤	٣٩	٣,٢	١١٣	٥,٦	٥
أسيوط	٣٩	٤,٩	٦٤	٥,٢	١٠٣	٥,١	٦
الشرقية	٦١	١٥,٧	٣٩	٣,٢	١٠٠	٥	٧
المنيا	١٧	٢,١	٧٦	٦,٢	٩٣	٤,٦	٨
المنوفية	٢٤	٣	٦٨	٥,٦	٩٢	٤,٦	٩
سوهاج	١١	١,٤	٨١	٦,٦	٩٢	٤,٦	١٠
القليوبية	٢٣	٢,٩	٦٤	٥,٢	٨٧	٤,٣	١١
قنا	١٧	٢١	٦٤	٥,٢	٨١	٤	١٢
بورسعيد	٣	٠,٤	٦٧	٥,٥	٧٠	٣,٥	١٣
بنى سويف	١٧	٢,١	٤٧	٣,٨	٦٤	٣,٢	١٤
كفر الشيخ	١٩	٢,٤	٣٧	٣	٥٦	٢,٨	١٥
أسوان	١٦	٢	٣٢	٢,٦	٤٨	٢,٤	١٦
الفيوم	١٦	٢	٣١	٢,٥	٤٧	٢,٣	١٧
البحيرة	٢٦	٣,٣	٢٠	١,٦	٤٦	٢,٣	١٨
دمياط	١٧	٢١	٢١	١,٧	٣٨	١,٩	١٩
السويس	١٤	١,٨	٢٢	١,٨	٣٦	١,٨	٢٠
الاسماعيلية	١٨	٢,٣	١٠	٠,٨	٢٨	١,٤	٢١
مرسى مطروح	١٢	١٥	٥	٠,٤	١٧	٠,٨	٢٢
البحر الأحمر	٨	١	٤	٠,٣	١٢	٠,٦	٢٣
الوادى الجديد	٢	٠,٣	٩	٠,٧	١١	٠,٥	٢٤
جنوب سيناء	٣	٠,٤	٦	٠,٥	٩	٠,٤	٢٥
شمال سيناء	٤	٠,٥	٢	٠,٢	٦	٠,٣	٢٦
الاجمالى	٧٩١	١٠٠	١٢٢١	١٠٠	٢٠١٢	١٠٠	

جدول رقم (٥)

جملة الأطباء والممرضات موزعا على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٦

	عدد الأطباء	الترتيب النهائى	%	المحافظات	الممرضات	الترتيب النهائى	%
القاهرة	٥٢٠٦	١	١٩,٩	القاهرة	٤٣٤٥	١	١٥,٥
الدقهلية	٢٧٤٢	٢	١٠,٥	الغربية	٢٧٢٧	٢	٩,٧
الجيزة	٢٦٠٤	٣	١٠	البحيرة	١٩٦٦	٣	٧
الغربية	٢٢٦٤	٤	٨,٧	الشرقية	١٨٩٩	٤	٦,٨
الاسكندرية	١٨٢٦	٥	٧	الدقهلية	١٨٧٦	٥	٦,٧
الشرقية	١٤٨٢	٦	٥,٧	كفر الشيخ	١٤١٣	٦	٥
البحيرة	١١٨١	٧	٤,٥	أسيوط	١٣٥١	٧	٤,٨
كفر الشيخ	١٠٦٦	٨	٤,١	الاسكندرية	١٢٣٩	٨	٤,٤
قنا	١٠٢٧	٩	٣,٩	الجيزة	١٢٢٨	٩	٤,٤
دمياط	٨١١	١٠	٣,١	المنوفية	١١٢٥	١٠	٤
المنيا	٧٤٤	١١	٢,٨	دمياط	١٠٦٩	١١	٣,٨
سوهاج	٧٢٥	١٢	٢,٨	المنيا	١٠١٧	١٢	٣,٦
المنوفية	٦٨٨	١٣	٢,٦	الفيوم	٩٣٨	١٣	٣,٣
القليوبية	٦٧٣	١٤	٢,٦	القليوبية	٩٠٥	١٤	٣٢
أسيوط	٦٤٨	١٥	٢,٥	سوهاج	٧٧٠	١٥	٢,٧
الفيوم	٥٦٥	١٦	٢,٢	بنى سويف	٦٧٤	١٦	٢,٤
بنى سويف	٤١٥	١٧	١٦	بورسعيد	٦٦٠	١٧	٢,٤
أسوان	٢٧٢	١٨	١	أسوان	٦٥٢	١٨	٢,٣
بورسعيد	٢٥٢	١٩	١	قنا	٥٢١	١٩	١,٩
الاسماعيلية	٢١٨	٢٠	٠,٨	الاسماعيلية	٤٢١	٢٠	١,٥
السويس	٢١٤	٢١	٠,٨	السويس	٣٩٤	٢١	١,٤
مرسى مطروح	١٥٣	٢٢	٠,٦	شمال سيناء	٢٦٧	٢٢	١
شمال سيناء	١٢٦	٢٣	٠,٥	الوادى الجديد	١٧٢	٢٣	٠,٦
البحر الأحمر	١١٣	٢٤	٠,٤	البحر الأحمر	١٥٨	٢٤	٠,٦
جنوب سيناء	٧١	٢٥	٠,٣	مرسى مطروح	١٥٠	٢٥	٠,٥
الوادى الجديد	٥٤	٢٦	٠,٢	جنوب سيناء	٧٩	٢٦	٠,٣
الاجمالى	٢٦١٤٠		١٠٠	الاجمالى	٢٨٠١٦		١٠٠

ملحق رقم (٣)

الحيز المكانى المصرى وأهم سماته الرئيسية

المميز المكانى المصرى وأهم سماته الرئيسية

١- الموقع والمساحه

تمتد حدود جمهورية مصر العربية بين دائرتى عرض ٢٢° ، ٢٣° شمالاً، ويعنى ذلك أن مدار السرطان يمر بالطرف الجنوبى للبلاد جنوب مدينة أسوان بقليل. كما تصل الحواف (حدود) مصر الشمالية الى مشارف العروض الوسطى. وهى بذلك تتوسط كتله اليابس القديم.

ويحد مصر من الشمال البحر المتوسط، وجنوباً جمهورية السودان، ويحد مصر شرقاً البحر الاحمر، وخليج العقبه ودولة فلسطين ، ومن ناحية الغرب يحد مصر الجماهيرية العربية الليبية.

هذا وتبلغ مساحة مصر اكثر قليلاً من المليون كم٢، وهى تمثل حوالى ٣٠/١ من مساحة القاره الافريقية. ويبلغ طول السواحل المصرية نحو ٢٩٣٦ كم منها ٩٩٥ كم على البحر المتوسط، والباقى وقدره ١٩٤١ كم على البحر الاحمر.

٢- السطح (التضاريس): الاقاليم الطبيعية

تتحدد الملامح الرئيسيه لسطح الحيز المكانى المصرى انعكاساً لتركيبها الجيولوجى، فهو الذى حدد ارتفاعات مختلف اجزاء سطح الحيز، اذ تبدو الاجزاء الجنوبية والشرقية من سطح مصر اكثر ارتفاعاً وقدماً، بينما ينخفض السطح بالاتجاه شمالاً مع ميل الطبقات الجيولوجيه التى تزداد حداثة فى نفس الاتجاه (انظر خريطة التكوين الجيولوجى لمصر (شكل رقم ١). حيث تتكون أرض سطح مصر جيولوجيا من نواة أركيه قديمه، هى عباره عن جزء من الكتله العربيه النوبيه، وقد تعرضت هذه الكتله لمختلف عوامل التعريه التى اكتسحت الكثير من تكويناته وأرسبتها بكميات كبيره من الطمى فى الشمال، بحيث تظهر أقدم الرواسب فى الجنوب وأحدثها فى الشمال.

واذا ما أغفلنا مساحات التكوينات الجيولوجية كمؤشر للنمو التدريجى لأرض مصر عبر العصور فلا يظهر منها فوق منسوب البحر فيما قبل العصر الفحمى سوى ٩١,١٪ من المساحة الكلية الحاليه. هذا ولم يضف الزمن الأول سوى ٠,١٪. وبانتهاء الزمن الثانى كانت أرض مصر قد تقدمت شمالا على حساب البحر، وأصبحت مساحتها حوالى نصف مساحتها الحاليه. وقد تشكلت ملامح سطح مصر وسواحلها فى الزمن الثالث ووضحت معالم سطح الحيز المصرى خلال الزمن الرابع. وفيما يلى عرض مختصر للتاريخ الجيولوجى لأرض مصر (انظر الخريطه التضاريسيه لمصر شكل رقم ٢).

(١) تكوينات الزمن الأول :

تظهر هذه التكوينات فى ثلاث مناطق وهى تكوينات غنيه بالفحم وهى:-

- منطقة أم بجمه – أبوزنيمه غرب سيناء
- منطقة وادى عربه غرب خليج السويس
- منطقة جبل العوينات أقصى جنوب غرب مصر

(٢) تكوينات الزمن الثانى:

تغطى هذه التكوينات حوالى ٤١٪ من مساحه مصر[١] وتنقسم الى مجموعتين /منطقتين هما:

- مجموعه/ منطقه الحجر الرملى النوبى. وهى تغطى ٢٨,٤٪ من سطح مصر، وتتكون من رمال ضعيفه الالتحام والتماسك، ترتكز على صخور شديده الصلابة، ومن أهم مميزاتها أنها خزانات طبيعيه للمياه الجوفيه.
- مجموعه/ منطقه الحجر الجيرى الطباشيرى. وهى تغطى ١٢,٦٪ من مساحة السطح المصرى،وهو تكوينات هشه ساعدت فى تكوين منخفضات الصحراء الغربية (الخارجه – الداخله – الفرافره – البحريه).

(٣) تكوينات الزمن الثالث :

تغطى تكوينات الزمن الثالث نحو ثلث مساحه سطح مصر، وأهمها تكوينات الميوسين التى تظهر فى شمال الصحراء الغربية ، وعلى جانبى خليج السويس وسواحل البحر الاحمر وفى هذه التكوينات تكمن ثروة مصر من البترول والغاز الطبيعى.

(٤) تكوينات الزمن الرابع :

تغطى هذه التكوينات نحو ١٦,١٪ من مساحة مصر[٢] وهى تكوينات سطحيه ضحله من أصول متعدده، بعضها ساحليه وأخرى نهريه، والبعض الآخر فيضيه. الخ

وقد ساعدت هذه التكوينات فى جلب طمى النيل الى الوادى والدلتا ومنخفض الفيوم.

هذا وتلعب عدة عوامل جغرافية فى تشكيل السطح الحيزى المصرى، فاذا كان التركيب الجيولوجى هو السبب الأول فى التمايز الاقليمى للحيز، فإن للعوامل المناخيه الاثر الكبير فى تأكيد هذا التباين، مثال ذلك الامطار ومايصاحبها من جريان سطحى (سيلى) يتجلى بوضوح فى الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء. أما الرياح فتلعب دوراً رئيسياً فى الصحراء الغربية. وتتجلى عوامل النحت والارساب النهرى فى الوادى والدلتا ومنخفض الفيوم.

هذا ومن ناحيه درجة الحراره، فيؤثر التفاوت الحرارى الكبير فى جميع انحاء مصر، حيث تزداد فاعليته وتأثيره كلما تم التوغل فى الداخل بعيدا عن السواحل. وكلما اتجهنا شمالاً أوشرقاً نحو شواطئ البحرين المتوسط والاحمر فان فعل التجوية الكيميائية يشتد، حيث تزداد الرطوبة ويتضح أثرها. مما سبق يتضح أثر العوامل الجغرافية فى تشكيل وتقسيم سطح الحيز المصرى الى أقاليم طبيعيه معينه على الوجه التالى:-

٣/٣ الاقاليم الطبيعية :

أولا- <u>إقليم وادى النيل والدلتا</u>

يطلق الوادى والدلتا على الاراضى الخصبه التى كونها نهر النيل فى جزئه الادنى داخل حدود مصر. وتبلغ مساحة الوادى والدلتا حوالى ٣٥ ألف كم٢ منها:-

- ٢٢ ألف كم٢ للدلتا
- ١٣ ألف كم٢للوادى

وتتميز الدلتا والوادى بخصائص كثيره منها، اتساع الوادى كلما اتجهنا شمالاً حيث يبدو مختنقا فى الجنوب عند جبل السلسله، ثم لايلبث أن يتسع باطراد ليبلغ أقصى اتساع له عند بنى سويف حيث يصل اتساع الوادى الى ٢٥ كم، أما منطقة الدلتا فيصل عرضها الى نحو ٢٠٠كم، كما تزداد سمك طبقات طمى النيل كلما اتجهنا شمالاً، حيث تتراوح بين ٨,٣م فى الجنوب (الوادى) مقابل ٩,٨م فى الدلتا (الشمال)[٣]

---

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الأول، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧٣

(٢) المرجع السابق

(٣) جوده حسنين جوده ، جيرفولوجية مصر، فى جغرافية مصر، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٥٥ –٦٦

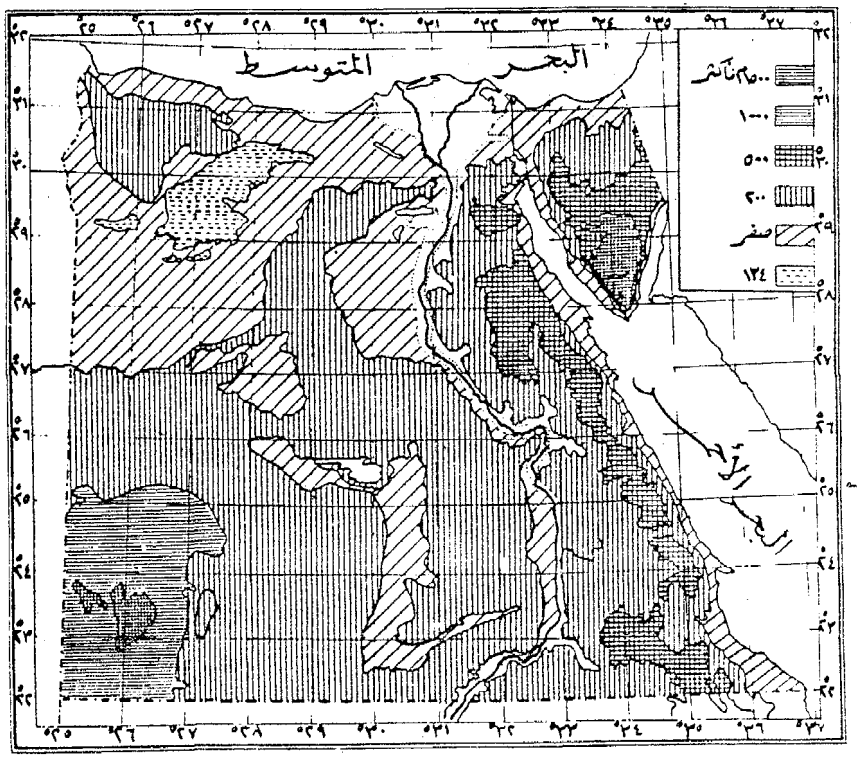

خريطة تضاريسية لمصر

شكل رقم (٣)

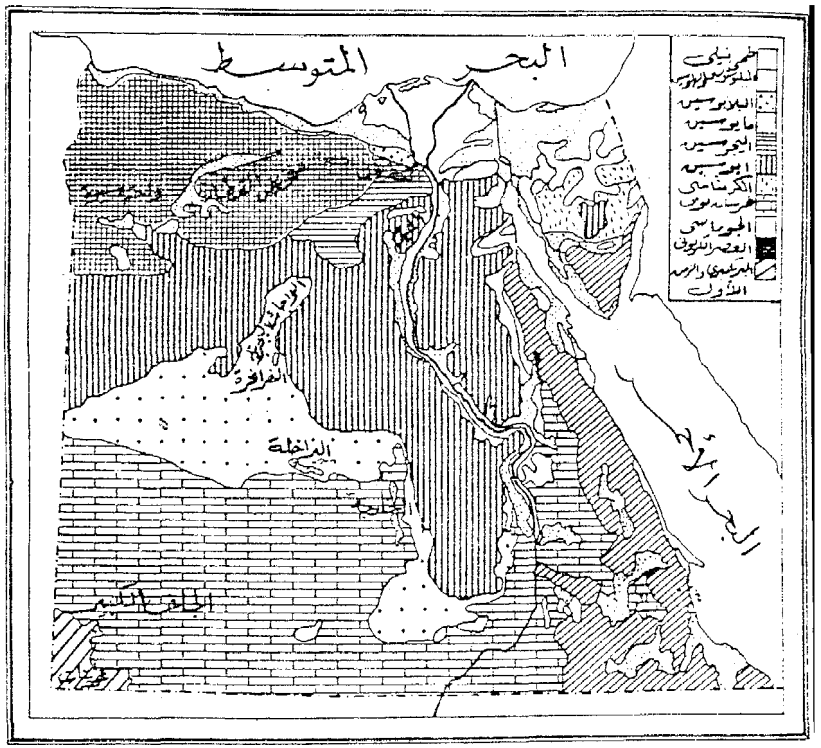

خريطة التكوين الجيولوجي لمصر

شكل رقم (١)

ثانيا- اقليم منخفض الفيوم(*)

عباره عن منخفض محفور فى الصخور الجيريه الايوسينية، يقع جنوبى غرب القاهره بنحو ٩٠كم وغربى بنى سويف مباشره. وتبلغ مساحة المنخفض حوالى ١٧٠٠ كم٢ ومحيطه حوالى ١٨٠ كم وهو ذو نشأة مركبة، ساعدت على حفره عوامل بنيويه وقامت بالحفر عوامل التعريه(١)

ثالثا- اقليم الصحراء الغربية

يمتد اقليم الصحراء الغربية بين وادى النيل والحدود الليبية غربا، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود المصرية مع السودان جنوبا، وهى اكبر اقاليم مصر الطبيعية من حيث المساحه حيث تبلغ مساحة هذه الصحراء اكثر من ثلثى مساحة مصر (٦٨١ الف كم٢) ينقسم هذا الاقليم الى ثلاث أقاليم فرعيه واضحه، يفصل بينهم صفان من المنخفضات على النحو التالى:

(أ) اقليم الهضبه الشمالية، ويضم واحه سيوة ومنخفض القطاره، ووادى النطرون.

(ب) اقليم الهضبه الوسطى، ويضم منخفضات الخارجه والداخله والفرافره والبحريه، والفيوم

(جـ) اقليم الهضبه الجنوبيه (الخراسان النوبى) ،يشغل هذا الاقليم القسم الجنوبى من الصحراء، وينحدر شمالاً حتى الاقليم الفرعى (الهضبه الوسطى) الذى يشمل منخفض الخارجه والداخله.

رابعا: اقليم الصحراء الشرقية

يمتد اقليم الصحراء الشرقية بين وادى النيل غرباً، والبحر الاحمر وخليج السويس وقناة السويس شرقاً، ومن بحيره المنزله على البحر المتوسط شمالاً حتى حدود مصر مع جمهورية السودان جنوباً والاقليم أقل اتساعاً من اقليم الصحراء الغربية، وتبلغ مساحته ٢١٪ من مساحة مصر (حوالى ٢٢٣ الف كم٢) ، ويعتبر هذا الاقليم بمثابة مخزون الموارد الطبيعية المصرية من خامات المعادن المختلفه، من ذهب وفحم.... بل وبترول. ويمكن تقسيم هذا الاقليم الى عدة أقاليم فرعيه على النحو التالى:

(أ) اقليم جبال (مرتفعات) البحر الاحمر شرقاً، وقد أدت حركة الرفع الى بروزها شاهقه إلى ارتفاع يصل إلى أكثر من ١٥٠٠م.(نطاق التعدين والتحجير)

(ب) اقليم السهول الساحليه للبحر الأحمر (نطاق السياحة)

(جـ) اقليم هضبه العبابده فى جنوب الصحراء الشرقية (خرسان نوبى) (نطاق المياه الجوفية)

(عـ) اقليم هضبه المعازة فى الشمال (هضبه من الحجر الجيرى) (نطاق البترول)

خامسا- اقليم شبه جزيره سيناء

يقع اقليم شبه جزيره سيناء شمال شرق مصر. والاقليم يأخذ شكل هضبه مثلثه الشكل قاعدته على البحر المتوسط شمالاً، ورأسه جنوباً فى منطقة رأس محمد. وتبلغ مساحته نحو ٦١ ألف كم٢ أى حوالى ٦٪ من مساحة مصر، وتنقسم سيناء الى ثلاثة اقاليم فرعيه متميزه هى:-

(أ) الاقليم الجبلى فى الجنوب وهو يمثل اقليم السياحه والتعدين.

(ب) اقليم الهضبه الوسطى وهو يمثل اقليم الرعى والتعدين

(جـ) الاقليم السهلى الساحلى من الشمال وهو نطاق النشاط الزراعى.

٣- المناخ (الاقاليم المناخيه)

يدل الموقع الجغرافى لمصر من حيث خطوط الطول والعرض أن أرض جمهورية مصر العربية تقع فلكيا داخل العروض المداريه الحاره الجافه. هذا الموقع الفلكى ، بالاضافة الى مظاهر السطح السابقه وخاصه انتشار المسطحات المائية فى الشمال متمثله فى البحر المتوسط، وشرقاً متمثله فى البحر الاحمر، وكذا البحيرات الموجوده داخل السطح، بالاضافة الى شريان النيل العظيم ساعد ذلك كله على تقسيم مصر الى عدة أقاليم مناخيه متميزه (انظر خريطة الاقاليم المناخيه شكل رقم ٣)، وهذه الاقاليم هى:

أولا: اقليم الساحل الشمالى:

يمتد هذا الاقليم بطول ساحل البحر المتوسط، وبعمق لايتجاوز عدة كيلومترات الى الداخل، ويتميز بأنه أكثر أقاليم مصر مطراً ،حيث تتراوح كمية الأمطار التى تسقط على الاقليم ما بين ١٠٠-١٩٠ مم سنوياً. كما يتميز باعتدال درجه حرارته خاصه فى فصل الصيف ،حيث يصل متوسط درجة الحراره فى فصل الصيف ٢٣°م.

ثانيا: اقليم الدلتا

يشمل هذا الاقليم منطقة الأراضى الخصبه بين فرعى النيل ،كما يشمل الاراضى الواقعة إلى الشرق وإلى الغرب من الدلتا حتى الحدود المصرية فى هذين الاتجاهين باستثناء مرتفعات سيناء. ويتميز هذا الاقليم بدرجات حراره متوسطه ، فهو أعلى قليلا من اقليم الساحل الشمالى، وأقل حراره من اقليم جنوب مصر. وتصل درجة الحراره بالاقليم الى ١٣°م فى الشتاء (شهر يناير) ، أما متوسط درجه حراره فصل الصيف فتصل الى ٢٧°م وتنخفض كميات الامطار السنويه فى الدلتا عنه فى اقليم الساحل الشمالى ،حيث تتراوح كمية المطر ما بين ٢٠-٥٠ مم سنوياً.

ثالثا: اقليم مرتفعات سيناء

يشمل هذا الأقليم منطقه المرتفعات الوسطى بسيناء. ويختلف هذا الاقليم من حيث درجات الحراره وكميات الأمطار عن بقية أجزاء شبه جزيره سيناء وذلك بسبب عامل الارتفاع الذى يؤدى إلى انخفاض درجة الحراره سواء فى الصيف أوالشتاء. ويساعد ارتفاع المنطقة أيضا على زيادة كمية الأمطار فتصل كمية الأمطار المتساقطه على الاقليم الى كمية تماثله لما يسقط على الساحل الشمالى (١٠٠-١٩٠مم) سنوياً.

رابعا: اقليم مصر الوسطى

يمتد هذا الاقليم المناخى بين مدينتى القاهرة - وأسيوط. ويشمل الأجزاء الواقعة إلى الغرب من نهر النيل وحتى حدود مصر الغربية، وإلى الشرق من النيل وحتى مرتفعات البحر الأحمر. ويتميز هذا الاقليم بمناخه المتطرف فهو حار صيفاً، وشديد البرودة شتاءً. ويرجع هذا التطرف إلى عدم وصول أثر البحر المتوسط إلى هذا الاقليم وهو مايؤدى إلى تلطيف درجة الحراره نسبياً نظراً لبعده عن البحر عن المناطق المنخفضه المجاوره فما بسبب عامل الارتفاع سواء فى الصيف أو الشتاء ، كما ترتفع معدلات سقوط المطر فوقها وهى تشبه المرتفعات الوسطى لسيناء فى عناصر المناخ.

٤- خصائص التربه المصرية

تكونت تربه اقليم الوادى والدلتا نتيجه لتراكم طمى النيل الناتج من فتات صخور هضبة الحبشه والذى بدأ يرد الى مصر منذ نحو عشره آلاف سنه(٢) .

وتتميز تربه أرض مصر بصفه عامه بتجانس مكوناتها. الا أن هناك فروقا محليه كثيره نتيجه لتباين توزيع المواد العالقه بمياه النيل أثناء الفيضان. ويمكن تصنيف التربه المصرية إلى الأنواع التالية(٣):-

(١) التربة الصلصاليه ثقيله القوام العميقه.

تتميز بسمك يتراوح بين ٦-٧ أمتار، وهى غنيه بالمواد المغذيه للنبات، وتتوزع هذه التربه فى شمال الدلتا ،وفى معظم أراضى وادى النهر. وهى صالحه جداً لزراعة محصول القطن.

(*) جاء ذكرها كاقليم منفصل نظراً لقربها من وادى النيل إلا أن لها خصوصيه وغم أنها جزء من الصحراء الغربية أساساً.

(١) يوسف ابو الحجاج، منخفض الفيوم، دراسة جيرفولوجية ، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، العدد ١٠،مايو ١٩٦٧، ص٦٩-١١٥

(٢) هيوم، جيولوجية مصر، ترجمة نصر متوى وآخرون، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٢٧٦-٣١٨

(٣) جوده حسين جوده ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣

(٢) **التربه الصلصاليه ثقيله القوام الضحله**

يتراوح سمك هذه النوعيه من التربه ما بين ١-٣ أمتار وهى ترتكز على طبقه رمليه، وتتميز بأنها غنيه بالمواد المغذيه للنبات،ولكنها حساسه للرى المفرط،وتنتشر هذه النوعيه من التربه فى مناطق توزيع التربه الاولى (العميقه) أى فى جميع أراضى الوادى والدلتا التى كان يسودها نظـام رى الحياض قبل مشروع السد العالى.

(٣) **التربه الصلصاليه الرمليه الخفيفه**

هى تربه غنيه منتجه لكنها تتميز بحساسيه للرى والرشح من النوع ذات المنسوب العالى مما يؤدى إلى تكوين طبقات من الاملاح علـى سـطحها، وتنتشـر هـذه التربه علـى امتداد مجرى نهر النيل وفروعه القديمه والحاليه ،وكذلك على طول شبكه الترع المتفرعه من النيل،وهى صالحه لزراعه الذره والخضر الجذرية.

(٤) **التربه الرمليه الحصويه**

تتوزع هذه التربه على هوامش الوادى والدلتا وهى تبرز كجزر نائته ترتفع عن السطح العام لطمى الدلتا بمقدار ١٣ متراً.

هذا ويجدر الاشاره الى أن تربه أرض مصر بصفه عامه ذات خصائص مميزه منها:

- ارتفاع نسبة البوتاس وحامض الفوسفوريك.
- قلة المركبات النيتروجينية.
- غنيه بالمواد المعدنيه والكيماويه والاملاح الضروريه لنمو النبات.
- تحتاج التربه المصرية للأسمده الآزوتيه والفوسفورية وقليل من البوتاس لتعويض نقص هذه المكونات.

ملحق رقم (٤)

موارد التنمية المتاحة والممكنة في مصر

جدول (١)

الموارد الطبيعية التعدينية

الاقليم / المحافظة	الموارد التعدينيه	الاحتياطى	الموقـــع
القاهـــرة	الحديد	كميات وفيره	الواحات البحرية (الجيزة)
الاسكندرية	الجبس	٣٠٠ الف م٣	جنوب الاسكندرية
	الحجر الجيرى	١١٩٠ الف م٣	غرب الاسكندرية
	الطفله	٣٨٠ الف م٣	وادى النطرون
	الغازات الطبيعيه		ابى قير
	محاجر	٢٤٨ محجراً	(البحيره) : كوم حماده – وادى النطرون رشيد، حوش عيسى ، الدلنجات
	الملاحات	١٣ ملاحه	(البحيره) : ادكو ، حوش عيسى
	حجر جيرى	٦٠ م٠طن	مطروح: برج العرب، الحمام، سيدى كريز
	الجبس	٣٠ م٠طن	جنوب الحمام، الغربانيات ، العميد، البرام
	الرخام		سيوه
	الطفله		جبال الحمام ، كنج مريوط، العميد
	الاملاح		الحمام ، قرى الغرمانيات
	البترول		الجندى ، ابوالغراديق ، العلمين ، يدما ، مليحه ، بدر الدين
الدلتـــا	الماجنيتيت	{	
	اكسيد الحديد	{	الشواطئ الشمالية للاقليم
	الرمال السوداء	كميات وفيره	بحيرة البرلس
	البترول		بحيرة المنزله – قرب مدينة دمياط
	الغازات الطبيعية	٣٤ م٠م٣	كفر الشيخ
قناة السويس	الحجر الجيرى	٣ الاف م٠طن	الاسماعيلية (فايد) ، السويس (جبل اخيضر)
		١٥٠ م٠طن	جبل السادات – عجرون
		٧٠ م٠طن	سيناء (وادى العريش)
		٨٠٠ م٠طن	جبل الحلال ، الحسنه
	جبس	١١م٠طن تصنيع	الاسماعيلية (البلاح)
		٤٦٢ الف طن جبس زراعى	خليج السويس – سيناء (رأس الملعب)
	الكاولين		جبل سبع سلامه
	الفحم	٥٢ م٠طن	سيناء (وادى النصف) – جبل المغاره
		٤٠ م٠طن	عيون موسى – يدعه ، ثور
	الفيروز		سيناء (جبل المغاره ، سرابيط الخادم)
	الرصاص والزنك	احتمالات	سيناء (جبل حزم)
	المنجنيز	٤ م٠طن	سيناء الجنوبيه جبل عيون موسى، شرم الشيخ ، ام بجمه
	الطفله	١٠ م٠طن	وادى العريش ، بئر العبد
	الزلـط		الاسماعيلية (ابوصير، الملاك، ابو سلطان ، فايد) – السويس
	بازلت	١٥٠ م٠طن	السويس (جنوب عتاقه ، الجفره ، غرب الادبيه)
	النحاس		سيناء (المغاره ، سرابيط الخادم ، ووادى نصيب ، مناطق السمرة، الرقيطـه ، فيران ، ابو صويره)
	الحديد	٣ م٠طن	وسط سيناء (منطقة الهضاب) ام بجمه ، جبال الحلال
	الرمال البيضاء	٧٥ الف طن	سيناء (ابو زنيمه ، جبال المنشى والمغاره)
	الفوسفات		سيناء الشمالية والجنوبيه (القسيمه – الكنتلا – جبل العربسات – جبل حشيره– هضبه العجمه)
	الرخام		جنوب وادى الحمارات بجبل بلق والمغاره
	البترول		خليج السويس ، البحر الاحمر ، جنوب سيناء
	الذهب		سيناء (ام منجول ، ديب ، ابو حماد)

تابع الموارد الطبيعية التعدينية

جنوب الصعيد	ذهب	٧٥,٤ طن	الصحراء الشرقية : مناطق السد، سمنه ، الداجني، اسوان
	النحاس		جبل عكارم، ام سميوكى
	الكاولين		كلابشه (اسوان)
	الفوسفات	٢٤٠ م٠طن	السباعيه (شرق وغرب)
	الحديد	٥٩ م٠طن	جنوب شرق اسوان – ابو منجد ، جنوب القصير
	الزنك والرصاص	١,٥ م٠طن	ام غيج ، جنوب القصير، ابو غز ، جبل الرصاص
	القصدير	٣,٢ م٠م٣	العجله
	الرخام والجرانيت	٥٤٠٠ مليون طن	اسوان (طريق ادفو/ مرسى علم)
			سوهاج (مناطق العيسويه وسيدى صالح)
	الرمال البيضاء		ادفـو / مرسى علم
	الجبس		سفاجا، القصير، مرسى علم ، ابوغصون
	التلـك		الاجزاء الوسطى والشمالية من الصحراء الشرقية (جبل حماطه ، جبل درهيب)
	الحجر الجيرى		سوهاج (العيسويه ، سيدى صالح)
			شرق وغرب قنا
	الطفـــله		قنا ووادى كركر ، سوهاج
شمال الصعيد	الحجر الجيرى والطفله		بنى سويف (شرق النيل)، الفيوم ، المنيا
	الرخام والجرانيت		بنى سويف
	الجبس والبازلت		الفيوم
	الرمال والزلـط		المنيا ، الفيوم
اسيوط	الحديد		الواحات البحريه والداخله والخارجه والعوينات
	الرخام		طريق الوادى /اسيوط
	الفوسفات	١٧٠٠ م٠طن	من الواحات الخارجه الى الواحات الداخله (ابوطرطور)
	الكاولين		وادى كلابشه فى الجنوب الشرقى من الخارجه
	الفحم		الداخله والخارجه
	الالومنيوم		البحريه وجنوب شرق الخارجه
	الطفله		الداخله والخارجه – طول محافظة الوادى
	الملـح		الفرافره ، البحريه ، الداخله والخارجه
	الحجر الجيرى		الداخله والخارجه
محافظة البحر الاحمر	الحديد	٦٠ م٠طن	
	المنجنيز	٤ م٠طن	جبال البحر الاحمر
	الرصاص والزنك	١,٦ م٠طن	طول ساحل البحر الاحمر : ام غيج ، زوج البهار، جبل الرصاص
	الفوسفات	٢٥٠ م٠طن	سفاجـا ، القصـــير
	الكبريت		جمسه ، الرنجه ، رأس بناس ، مرسى علم ووادى الجمال
	الذهب	٩٥ موقعا	منطقة ابو مروات فى الصحراء الشرقية
		٨٥٩,٦طن خام مؤكد	القواخير ، العلاقى ، ام الروس ، ام سلاطيت
		١٣٦١٢طن خام محتمل	
	النحاس	٧٧٠ الف طن	ام سميوكى ، ابوسويل
	الاحجار الجيريه		الحمراوين ، الزعفرانه
	الجبس		سواحل البحر الاحمر
	الطفله	٧ م٠طن	رأس غارب والقصير
	البترول		رأس غارب ، رأس شقير وكريم العيون وام العبد

المصدر: * معهد التخطيط القومى : التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠، القاهرة، ١٩٨٨

* مجلس الشورى : استغلال الثروة المعدنية فى تنمية الاقتصاد المصرى، ١٩٩٣

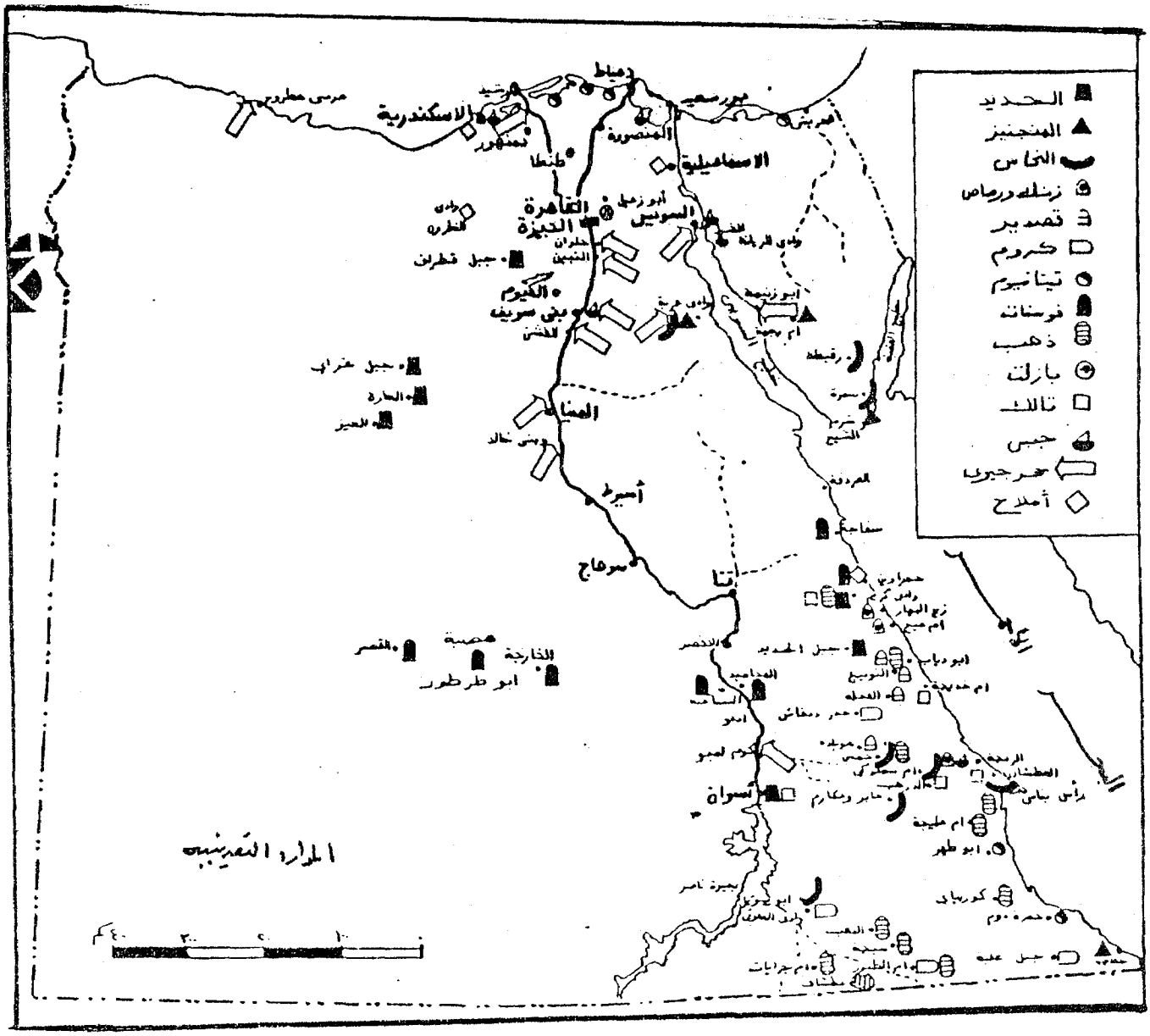

شكـــل رقـــم (١)

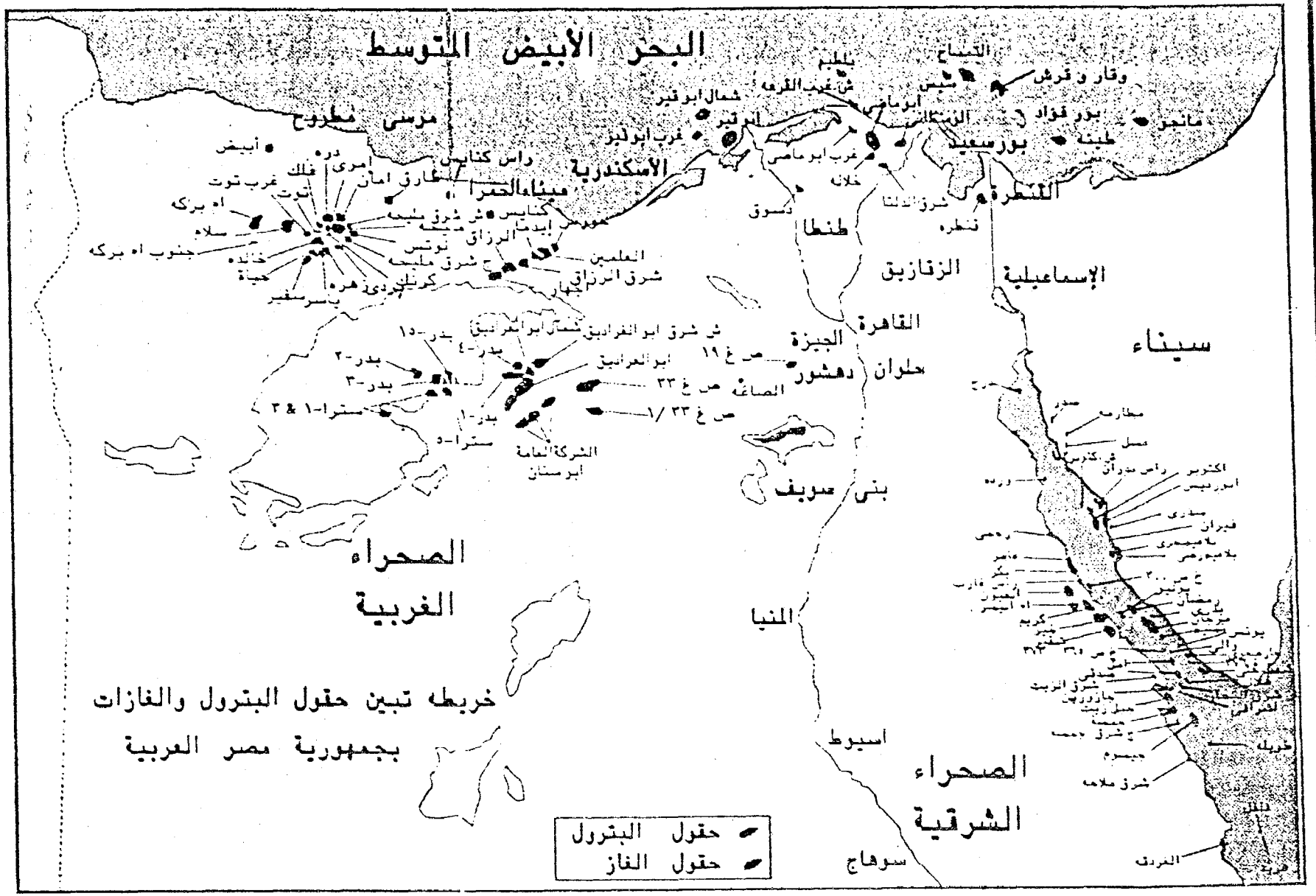
البحر الأبيض المتوسط
مرسى مطروح
أبيض
دره
امرى
فلك
غرب توت
توت
اه بركه
سلام
جنوب اه بركه
خالده
حمايه
شرق مليحه
الرزاق
توتس
كرنلى
بير هره
بير سفير
راس كنايس
العلمين
شرق الرزاق
الجهار
شمال ابو قير
ابو قير
غرب ابو قير
الأسكندرية
ميناء الحمرا
كنايس
مورس
ابدما
شرق ابو العرابيق
شمال ابو العرابيق
بدر-٤
بدر-١٥
بدر-٢
بدر-٣
بدر-١
سترا-١ & ٢
سترا-٥
ابو العرابيق
الصاعقه
ص غ ٣٣
ص غ ٣٣ /١
الشركة العامة
ابو ستان
بلطيم
شرق غرب القرعه
ابو ماضى
الزمتكان
غرب ابو ماضى
خلان
تسوق
طنطا
الزقازيق
القاهرة
الجيزة
حلوان
دهشور
بنى سويف
المنيا
اسيوط
سوهاج
التمساح
وقار و قرش
مليس
بور فؤاد
مانيز
طينة
بورسعيد
الشطرة
شرق الدلتا
شطره
الإسماعيلية
سيناء
الصحراء الغربية
الصحراء الشرقية
خريطه تبين حقول البترول والغازات
بجمهورية مصر العربية
حقول البترول
حقول الغاز

شكل رقم (٣)

جدول رقم (٣)
توزيع السكان فى مصر حسب الاقليم / المحافظة
حضر ريف (تعداد ١٩٨٦)

الاقليم/المحافظة	حضر		ريف		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
القاهـــــرة	٦٦٠٨٦٩٥	٢٨,٦	–	–	٦٠٦٨٦٩٥	١٢,٦
الجيـــــزة	٢١٤٠٣٤٩	١٠,١	١٥٨٥٠٧١	٥,٩	٣٧٢٥٤٢٠	٧,٧
القليوبيـــة	١١٠٢٣٠٩	٥,٢	١٤١٣٦١٥	٥,٢	٢٥١٥٩٢٤	٥,٢
جملة اقليم القاهرة	٩٣١١٣٥٣	٤٣,٩	٢٩٩٨٦٨٦	١١,١	١٢٣١٠٠٣٩	٢٥,٥
الاسكندريه	٢٩٢٦٨٥٩	١٣,٨	–	–	٢٩٢٦٨٥٩	٦,١
البحيره	٧٦٠١٥٨	٣,٦	٢٤٨٨٦٧١	٩,٢	٣٢٤٨٨٢٩	٦,٧
مطروح	٨١٩٣٧	٠,٤	٧٩٢٢٦	٠,٣	١٦١١٦٣	٠,٣
جملة اقليم الاسكندرية	٣٧٦٨٩٥٤	١٧,٨	٢٥٦٧٨٩٧	٩,٥	٦٣٣٦٨٥١	١٣,١
بورسعيد	٤٠١١٧٢	١,٩	–	–	٤٠١١٧٢	٠,٨
الاسماعيلية	٢٦٦٠٥٢	١,٣	٢٧٩٢٠٧	١,٠	٥٤٥٢٥٩	٠,٧
السويس	٣٢٧٧١٧	١,٥	–	–	٣٢٧٧١٧	٠,٧
الشرقية	٧١٩٣٩٢	٣,٤	٢٦٩٤٩١٦	١٠,٠	٣٤١٤٣٠٨	٧,١
سيناء الشمالية	١٠٥٢٧٥	٠,٥	٦٥٥٦٠	٠,٢	١٧٠٨٣٥	٠,٤
سيناء الجنوبية	١١٤٢٣	٠,١	١٧٥٠٦	٠,١	٢٨٩٢٩	٠,١
جملة اقليم القناه	١٨٣١٠٣١	٨,٦	٣٠٥٧١٨٩	١١,٣	٤٨٨٨٢٢٠	١٠,٢
دمياط	١٨٦٧٢٢	٠,٩	٥٥٣٦٤٣	٢,٠	٧٤٠٣٦٥	١,٥
الدقهلية	٩١٢٨٦٧	٤,٣	٢٥٧١٢٣٥	٩,٥	٣٤٨٤١٠٢	٧,٢
المنوفية	٤٤٦٦٣٦	٢,١	١٧٧٤٦٧٩	٦,٦	٢٢٢١٣١٥	٤,٦
الغربية	٩٤٤١٤٨	٤,٥	١٩٤٠٤٥١	٧,٢	٢٨٨٤٥٩٩	٦,٠
كفر الشيخ	٤١١٩١٠	١,٩	١٣٩٧٣١١	٥,٢	١٨٠٩٢٢١	٣,٧
جملة اقليم الدلتا	٢٩٠٢٢٨٣	١٣,٧	٨٢٣٧٣١٩	٣٠,٥	١١١٣٩٦٠٢	٢٣,٠
الفيوم	٣٥٩٧٩٥	١,٧	١١٩١٤١٩	٤,٤	١٥٥١٢١٤	٣,٢
بنى سويف	٣٦٣٥٨٣	١,٧	١٠٨٥٦٤٦	٤,٠	١٤٤٩٢٢٩	٣,٠
المنيا	٥٤٩١٥٥	٢,٦	٢٠٩٥٩٥٧	٧,٨	٢٦٤٥١١٢	٥,٥
جملة اقليم شمال الصعيد	١٢٧٢٥٣٣	٦,٠	٤٣٧٣٠٢٢	١٦,٢	٥٦٤٥٥٥٥	١١,٧
اسيوط	٦١٧٠٧٢	٢,٩	١٥٩٨٦٠٧	٥,٩	٢٢١٥٦٧٩	٤,٦
الوادى الجديد	٥٠٤٢١	٠,٢	٦٢٩٨٤	٠,٢	١١٣٤٠٥	٠,٢
جملة اقليم اسيوط	٦٦٧٤٩٣	٣,١	١٦٦١٥٩١	٦,١	٢٣١٩٠٨٤	٤,٨
سوهاج	٥٣٧١٣٦	٢,٥	١٩٠٩٨٩٧	٧,١	٢٤٤٧٠٣٣	٥,١
قنا	٥٢٧٦٧٤	٢,٥	١٧٣١٢٥٢	٦,٤	٢٢٥٨٩٢٦	٤,٧
اسوان	٣٢٠٢٩٧	١,٥	٤٨٨٩٠٧	١,٨	٨٠٩٢٠٤	١,٧
البحر الاحمر	٧٦٧٥٠	٠,٤	١٢٩٧٤	٠,١	٨٩٧٢٤	٠,٢
جملة اقليم جنوب الصعيد	١٤٦١٨٥٧	٦,٩	٤١٤٣٠٣٠	١٥,٣	٥٦٠٤٨٨٧	١١,٧
مصر (جملة السكان)*	٢١٢١٥٥٠٤	١٠٠,٠	٢٧٠٣٨٧٣٤	١٠٠	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٠٠

* السكان داخل الجمهورية لعام التعداد

المصدر، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى ١٩٩٦، جدول ١-٨ ص ٢٢-٢٣

جدول رقم (٣)

الكثافة/كم٢ فى اقاليم ومحافظات مصر (المساحه المأهوله) حسب تعداد ١٩٨٦

الاقليم/المحافظة	السكان ١٩٨٦	المساحة المأهولة كم٢	الكثافة شخص/كم٢	الكثافة المتوقعة سنة ٢٠٠١ شخص/كم٢
القاهرة	٦٠٦٨٦٩٥	٢١٤,٢	٣٨٣٣٢	٣٥٦٨٦
الجيزة	٣٧٢٥٤٢٠	١٠٥٨,١٥	٣٥٢١	٥٩١٥ *
القليوبية	٢٥١٥٩٢٤	١٠٠١,٠٩	٢٥١٣	٤٠٨٠
جملة اقليم القاهرة	١٢٣١٠٠٣٩	٢٢٧٣,٤٤	٥٤١٦	
الاسكندرية	٢٩٢٦٨٥٩	٣١٤,٣٦	٩٣٠٩	١٤٦٥ *
البحيره	٣٢٤٨٨٢٩	٤٥٨٩,٤٨	٧٠٨	٤٥١ *
مطروح	١٦١١٦٣	-	-	-
جملة اقليم الاسكندرية	٦٣٣٦٨٥١	٤٩٠٣,٨٤	١٢٩٢	-
بورسعيد	٤٠١١٧٢	٧٢,٧٠	٥٥١٨	٩١٨٦
الاسماعيلية	٥٤٥٢٥٩	١٤٤١,٥٩	٣٧٨	٦٣٣
السويس	٣٢٧٧١٧	٣٠٦,٩٢	١٠٦٧	٣٤ *
الشرقية	٣٤١٤٣٠٨	٤١٧٩,٥٥	٨١٧	١١٣٦
سيناء الشمالية	١٧٠٨٣٥			-
سيناء الجنوبية	٢٨٩٢٩	-	-	-
جملة اقليم القناه	٤٨٨٨٢٢٠	٦٠٠٠,١٣	٨١٥	-
دمياط	٧٤٠٢٦٥	٥٨٩,١٧	١٢٥٧	١٧١١
الدقهلية	٣٤٨٤١٠٢	٣٤٧٠,٩٠	١٠٠٤	١٣٥٨
المنوفية	٢٢٢١٣١٥	١٥٣٢,١٣	١٤٥٠	٢٠٠٢
الغربية	٢٨٨٤٥٩٩	١٩٤٢,٢١	١٤٨٥	١٩٨٣
كفر الشيخ	١٨٠٩٢٢١	٣٤٣٧,١٢	٥٢٦	٧٢٠
جملة اقليم الدلتا	١١١٣٩٦٠٢	١٠٩٧١,٥٣	١٠١٥	-
الفيوم	١٥٥١٢١٤	١٨٢٧,١٠	٨٤٩	١٢٤٠
بنى سويف	١٤٤٩٢٢٩	١٣٢١,٥٠	١٠٩٧	١٥٢٣
المنيا	٢٦٤٥١١٢	٢٢٦١,٧٠	١١٧٠	١٦٠١
جملة اقليم شمال الصعيد	٥٦٤٥٥٥٥	٥٤١٠,٣٠	١٠٤٣	-
اسيوط	٢٢١٥٦٧٩	١٥٥٣,٠	١٤٢٧	١٩٨٦
الوادى الجديد	١١٣٤٠٥	-	-	-
جملة اقليم اسيوط	٢٣٢٩٠٨٤	١٥٥٣,٠	١٥٠٠	-
سوهاج	٢٤٤٧٠٣٣	١٥٤٧,٢٠	١٥٨٢	٢١٣٦
قنا	٢٢٥٨٩٢٦	١٨٥٠,٦٠	١٢٢١	١٧٢٠
اسوان	٨٠٩٢٠٤	٦٧٨,٤٠	١١٩٣	١٦٦٨
البحر الاحمر	٨٩٧٢٤	-	-	-
جملة اقليم جنوب الصعيد	٥٦٧٦,٢٥	٤٠٧٦,٢٥	١٣٧٥	-
مصر (متوسط الكثافة)	٤٨٢٥٤٢٣٨	٣٥١٨٨,٤٩	١٣٧١	-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء، الكتاب السنوى ١٩٩٦، ص ٢٤-٢٨ جدول ١-٩، ١-١٠

(١) السكان داخل الجمهورية

(٢) المساحة المأهوله بالكم٢

(٣) * اضيفت المناطق الصحراوية هى قسم العامريه للاسكندرية، قسم عتاقه للسويس، وادى النطرون للبحيره، ولم تتضمن محافظات الحدود.

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية لقوه العمل الى اجمالى السكان والنسبه المئويه لقوه العمل ١٢-٦٤ في قطاعات النشاط الرئيسية ١٩٩٣

الاقليم/القاهرة	قوة العمل ٦سنوات	النسبه المنويه لقوه العمل ١٢-٦٤ حسب القطاع		
	فاكثر كنسبة منويه من اجمالى السكان	الزراعة	الصناعة	الخدمات
القاهرة	٢٩,١	٠,٦	٣٤,٢	٦٥,٢
الجيزة	٢٥,٥	١٦,٠	٢٧,٦	٥٦,٤
القليوبية	٢٩,٥	١٧,٦	٢٧,١	٥٥,٣
جملة اقليم القاهرة	٢٨,١	١١,٤	٢٩,٦	٥٩,٠
الاسكندرية	٢٧	١,٣	٣٨,٧	٦٠,٠
البحيره	٣٠,٦	٤٨,٥	١١,٧	٣٩,٨
مطروح	٣٦,٣	٢٥,٩	١١,١	٦٣,٠
جملة اقليم الاسكندرية	٢٢,٣	٢٥,٢	٢٠,٥	٥٤,٣
بورسعيد	٣٢,٤	١,٦	١٣,٠	٨٥,٤
الاسماعيلية	٢٦,٧	٢٢,٥	٢٠,٢	٥٧,٣
السويس	٣٠,٣	٠,٦	٢٥,٤	٧٤,٠
الشرقية	٣١,٠	٤٢,٧	١١,١	٤٦,٢
سيناء الشمالية	٢٤,٤	١٨,٣	٤,٥	٧٧,٢
سيناء الجنوبية	-	-	-	-
جملة اقليم القناه	٢٩,٠	١٧,١	١٤,٨	٦٨,١
دمياط	٣٠,٦	١٨,٤	٣٠,٨	٥٠,٨
الدقهلية	٢٩,٧	٣٧,٥	١٤,١	٤٨,٤
المنوفية	٣٢,٨	٣٧,٨	١٤,٣	٤٧,٩
الغربية	٣٣,٨	٣٠,٩	٢١,١	٤٨
كفر الشيخ	٣٢,٨	٥١,١	٥,٨	٤٣,١
جملة اقليم الدلتا	٣٢,٠	٣٥,١	١٧,٢	٤٧,٧
الفيوم	٣٠,٠	٥٤,٧	٩,٨	٣٥,٦
بنى سويف	٣٤,٧	٤٦,٥	١٢,٤	٤١,١
المنيا	٣٢,١	٥٧,١	٧,٢	٣٥,٧
جملة اقليم شمال الصعيد	٣٢,٣	٥٢,٨	٩,٨	٣٧,٤
اسيوط	٢٤,٤	٣٦,١	١٥,٢	٤٨,٧
الوادى الجديد	٣٥,٧	٨,٦	٣,٢	٨٨,٢
جملة اقليم اسيوط	٣٠,١	٢٢,٤	٩,٢	٦٨,٤
سوهاج	٢٦,٠	٤٦,٦	١١,٧	٤١,٧
قنا	٢٦,٥	٥٠,٤	١٢,٨	٣٦,٨
اسوان	٢٥,٢	٢٠,٨	٧,٦	٧١,٦
البحر الاحمر	٢٩,٤	٧,٣	٣٤,١	٥٨,٦
جملة اقليم جنوب الصعيد	٢٦,٨	٣١,٣	١٦,٥	٥٢,٢
مصر	٢٩,٦	٣١,٥	١٨,٦	٤٩,٩

المصدر: مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٦،ص ١٢٨

ملحق رقم (٥)

نماذج لفرص الاستثمار التى تم تحديدها ويتم الترويج لها

(١)

اسم المشروع	مكان المشروع	التكلفة المتوقعة بالدولار الأمريكى
مصادر مياه المركز التدريبى لمصادر المياه الاقليمية	مدينة ٦ أكتوبر/مصر	٢٥ مليون دولار أمريكى
تكنولوجيا متقدمة الشبكة الاقليمية للاتصالات الطبية	القاهرة/مصر	٦ مليون دولار أمريكى لكل مدينة مشاركة
نقل - سيارات مشروع طريق حر فردى مخصص للنقل بين الخارجة وشرق العوينات	مصر العليا - الوادى الجديد	١٥٠ مليون
نقل - سيارات مشروع طريق حر فردى مخصص للعربات النقل بين ديروط والفرافرة	مصر العليا - الوادى الجديد	٨٠ مليون
نقل - سيارات مشروع طريق مزدوج مخصص للعربات النقل بين الفيوم وأسوان	غرب النيل وحدود الفيوم مع أسوان	٥٢٥ مليون
نقل - سيارات طريق الاسكندرية الفيوم الحر	غرب القاهرة - طريق الاسكندرية الصحراوى	٣٦ مليون
نقل - طيران مدنى توسيع وتطور مطار رأس النقيب ليصبح مطار دولى	مدينة رأس النقب في سيناء وقريب من طابا وخليج العقبة	١٠٠ مليون

(٢)

اسم المشروع	مكان المشروع	التكلفة المتوقعة بالدولار الأمريكى
نقل - سواحل تطوير ميناء عناقه التجارى	شمال السويس	التمويل المحلى ٣٦٣ مليون جنيه مصرى والتمويل الخارجى ٢١٠ مليون دولار امريكى
نقل - سواحل شبكة بحوث السواحل ومراكز الائتمان	ميناء السويس و٦ محطات فرعيه اخرى على طوال الشواطئ المصرية	١٠ مليون دولار امريكى
نقل - سواحل تطوير وتحديد ميناء العريش	الشواطئ البحر المتوسط الشرقية الجنوبية عند ميناء العريش الموجوده	١٠٠ مليون دولار امريكى
نقل - طرق سكه حديد خط سكه حديد بين الاسماعيلية ورفح	جنوب شبه جزيرة سيناء بين قناة السويس والحدود الشرقية المصرية	٢٦٥ مليون دولار امريكى
نقل - طرق سكه حديد اصلاح خط سكه حديد بين السلوم وسملا	يخترق الصحراء الغربية على طول شاطئ البحر المتوسط كامتداد لخط الاسكندرية / مرسى مطروح وبطول ٢٦٠كم	٢٣٠ مليون دولار امريكى
نقل - طرق طريق سيناء الجنوبى	شبه جزيرة سيناء	٦٠ مليون دولار امريكى
نقل - طرق طريق سيناء المركزى	شبه جزيرة سيناء	٤٠ مليون دولار امريكى

أسم المشروع	مكان المشروع	التكلفة المتوقعة بالدولار الأمريكى
سياحة مركز وادى الجمال	قطاع وادى الجمال شغل ١٠٠ كم٢ من المساحة الكلية ويمتد ٤٨ كم على شاطئ جنوب ميناء ابو غوسوم و٨كم عمق من الخط الساحلى ، ٤٠كم من مدينة مرسى علم وعلى بعد ١٥٠ كم من مطار برنيسا والمناطق السياحية المتاحة تصل الى ١٣٠٠ فدان من المساحة الكلية	٨٨٢,٣ مليون
سياحة التطوير السياحى لادكو - رشيد		٤٤٣ مليون موزعة كالآتى: ١٨٨ مليون للمساكن ٢٠١ مليون للفنادق ٤٤ مليون لمراكز الانشطة ١٠ مليون لخدمات أخرى
سياحة مركز Foka- راس الخيمة	راس الخيمة تقع على طريق الاسكندرية مطروح وتمتد ٣٨كم على البحر المتوسط Foka على شواطئ خليج الحكمه بنافذه غربيه تمتد ٦,٥كم على الشاطئ ومميزه بشواطئها الرملية الصخرية	٢٠٢ مليون موزعة كالآتى: ١٠٣ مليون لتطوير المنتجع ٧٠ مليون لتطوير الضاحيه السكنيه ٢٩ مليون للخدمات

أسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
الصلب منتجات مسطحه	لم يحدد بعد	١,١٧٥ مليون
الصلب **Megamod direct** **Megamod Plant**	شركة الحديد والصلب بالاسكندرية	٣٢٠ مليون
بحوث وتطوير تقييم مخاطر الفيضان (سيول) المفاجئ والزلازل بمنطقة خليج العقبة	مدينة نويبع وخليج العقبة	كارثة الزلازل مليون وكارثة السيول (الفيضانات) ٣,٧ ٣٧,٥ مليون
بنيه أساسية/ نقل/ خدمات تطوير ميناء بورسعيد الجديد وانشاء منطقة صناعية حرة	الشمال الجنوبى لشبه جزيرة سيناء/ شرق بورسعيد وقناة السويس على طول البحر المتوسط	في طور التحديد
تكنولوجيا متقدمة المركز التكنولوجى للعجز	القاهرة/ مصر	٧ مليون
تكنولوجيا متقدمة مركز تطوير العمل واستخدام التكنولوجيا	القاهرة/ مصر	٢٠ مليون
زراعة معمل البحوث الزراعية وحفظ مصادر الجينات	مكان في مشتهر على بعد ٣٠كم من شمال القاهرة	١٩,١ مليون

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة	
زراعة	مصر	٥٢٩	ألف للبحوث
معالجة مياه الصرف الصحى		٤٠	مليون لعملية الاصلاح
زراعة	مصر	٣	مليون للبحوث
تأثير التصحر على المناطق المروية والممطرة في مصر الدلتا - الشاطئ الغربى		٢٠	مليون للانعكاسات
زراعة	شرق العوينات مصر	١	بليون لاصلاح
التطوير الزراعى للعوينات الشرقية		٢٠٠	ألف فدان يتكلفه
زراعة	مربوط	٥	مليون للفدان
المركز الدولة للتطوير والتدريب على المهارات الزراعية	جوار الاسكندرية		
صناعات كيميائية	عتاقة / السويس	١٠,١	مليون أراضى
انتاج الاقطاب الكهربيه الجرافيتيه		٢١,٩	مليون مبانى وتجهيزات
		٢,٢	مليون معدات
		١٣٥,٧	مليون مواصلات وخدمات
		٩,٥	مليون توسع
		٢٨,٤	مليون طوارئ
		١٣,٧	مليون تكنولوجيا
		١٢	مليون مركز مبدئى عامل
		٢٣٣	الاجمالى

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة	
تراث	الفسطاط بالقاهرة القديمة	٥٠	مليون
مدينة للفنون والحرف التقليدية (القديمة)			
مشروعات كهربائية	مصر / الاردن	١١٥	مليون من مصر
الاتصال الكهربى بين مصر - الأردن		٣٥	مليون من مصر
		١٥٠	مليون " الاجمالى "
كهرباء	مصر/الاردن/سوريا/العراق/تركيا	٣٠٠	مليون من المؤسسة العربية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى
مشروع الاتصال الكهربى للخمس دول			
كهرباء	مصر/البحرين/الاردن/عمان/قطر /السعودية / الامارات/اليمن	٢,٥٠	مليون
الاتصال (الترابط) بين المشرق والمغرب			
كهرباء			
قوة المساحة المائية للبحر الأحمر			
كهرباء	مصر/ الاردن / اسرائيل/السلطة الفلسطينية		
التعاون في مجال الكهرباء بين مصر الاردن السلطة الفلسطينية واسرائيل			

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
كهرباء 2 X 335 MW Dual Firing (gas oil) وحدات توليد التيار الكهربائى	خليج السويس وسيدى كرير	٥٤ مليون
كهرباء 2 X 325 MW Punped Storage elecltic generation units	جبل عتاقه خليج السويس	٥٦٠ مليون
كهرباء 300 Mw windfarm elecltic generating units	زعفرانه/البحر الأحمر	٤٠٠ مليون
كهرباء 4 X 300 MW وحدات توليد الدائرة الكهربيه المشتركة	النوبارية / غرب الدلتا	٩٠٠ مليون
كهرباء 4 X 325 steam dual firing (gas/ oil) وحدات توليد التيار الكهربى	جهات متعدده	١ر٥٨٠ مليون
غاز طبيعى خطوط انابيب الغاز الآمنه	الجانب الشرقى الجنوبى من البحر المتوسط	١٥٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون بناء على التكلفة الفعلية

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
بترول معالجة البترول في الشرق الأوسط	شاطئ البحر المتوسط عند الاميرية - الاسكندرية	١ر٢ بليون
بينه مشروع تحلية مياه البحر في الشرق الأوسط	مصر	٢٠ مليون للصناعة ١٠ مليون للبحوث ٥ مليون مساعدات فنيه ٥ مليون تدريب ٤٠ الاجمالى
تكنولوجيا متقدمة شبكة معلومات تجارية اقليمية	مصر / القاهرة	٢٠ مليون

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli A ggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهتة (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر(١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مـــارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مـــارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليـــو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة اجزاء) (يوليـــو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريـــل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيـــو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر). (يوليـــو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمـــبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى.(ثلاثة اجزاء) (ابريـــل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبـــر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبـــر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبـــر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مـــارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمـــــبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسج فى مصر. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبـــــر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصاد ى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيـــــة ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميتة (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والألغاء (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبـــــر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبرايـــــر ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايـــــو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبـــر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الامكانيات والافاق المستقبلة للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)

(٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية. (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيزعلى قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٩) ادارة الطاقة فى مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٧٠) واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايـــــو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليـــــو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات"المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الأولى. (يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in develping countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاءقاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان) (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبـــــر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها. (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى. (ينايـــــر ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحتية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبرايـــــر ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريـــــل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونيـــــة ١٩٩٥)

(٩٧) الستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رووس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر). (اغسطـس ١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الأجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (ينايـــــر ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (ينايـــــر ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع أنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايـــــو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية:المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (أكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)

(١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (أغسطس ١٩٩٧)

(١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرون (ديسمبر ١٩٩٧)

(١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من آجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)

(١١٢) الزراعية المصرية والسياسة الزراعية فلى اطار نظام السوق الحرة.(فبراير ١٩٩٨)

(١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)

(١١٤) التعاون بين الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مايو ١٩٩٨)

(١١٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات (يونيو ١٩٩٨)
المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)

(١١٦) حول اهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١ (يونيه ١٩٩٨)

(١١٧) محددات الطاقة الادخارية فى مصر (يوليو ١٩٩٨)
دراسة نظرية وتطبيقية

(١١٨) تصور حول تطوير نظم المعلومات الزراعية (يوليو ١٩٩٨)

(١١٩) التوقعات المستقبلية لامكانيات (سبتمبر ١٩٩٨)
الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى